نواكب موجة التغيير

صاحب السمو الملكي الأمير
سلمان بن حمد آل خليفة
ولي العهد الأمين نائب القائد
الأعلى لقوة الدفاع البحرين

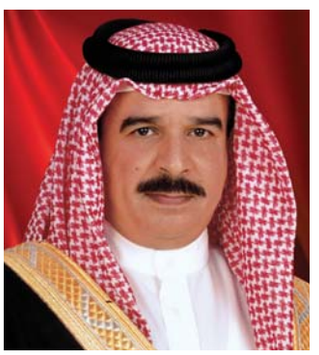

حضرة صاحب الجلالة الملك
حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين المفدى

صاحب السمو الملكي الأمير
خليفة بن سلمان آل خليفة
رئيس الوزراء الموقر

المحتويات

٧ أهم المؤشرات المالية

٨ أعضاء مجلس الإدارة

٩ هيئة الرقابة الشرعية

١٠ تقرير رئيس مجلس الإدارة

١٣ تقرير الإدارة التنفيذية

١٧ معايير الحوكمة الإدارية

٢١ إدارة المخاطر

٢٤ تقرير هيئة الرقابة الشرعية

٢٥ تقرير مدققي الحسابات إلى السادة المساهمين

٢٧ البيانات المالية الموحدة

٨١ إفصاحات إدارة المخاطر

المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب

مرفأ البحرين المالي

برج المرفأ الشرقي

ص. ب. ١٠٠٠٦

المنامة، مملكة البحرين

هاتف: ٠٥٠ ٥٠٥ ١٧ ٩٧٣+

فاكس: ٠١٧ ١٠٠ ١٧ ٩٧٣+

البريد الإلكتروني: info@khcbonline.com

www.khcbonline.com

نواكب موجة التغيير

مع التغيرات الكبيرة التي يشهدها العالم من حولنا، أصبحت القدرة على التكيف جزءاً أساسيا من النجاح. إن هويتنا الجديدة المتطورة هي جزء من رحلتنا ونحن نواكب موجة التغيير من خلال تطوير منتجاتنا وخدماتنا التي نقدمها. إن عملاءنا هم محور اهتمامنا حيث نواصل تقدمنا معهم للأمام من أجل مستقبل مشرق.

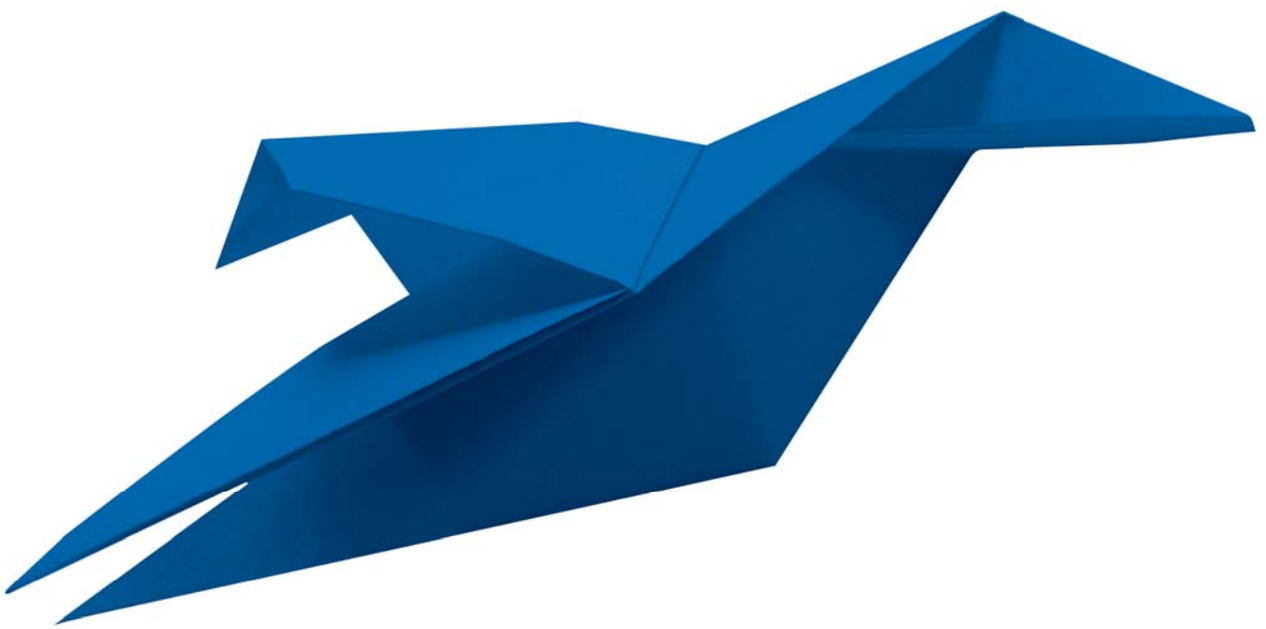

أهم المؤشرات المالية

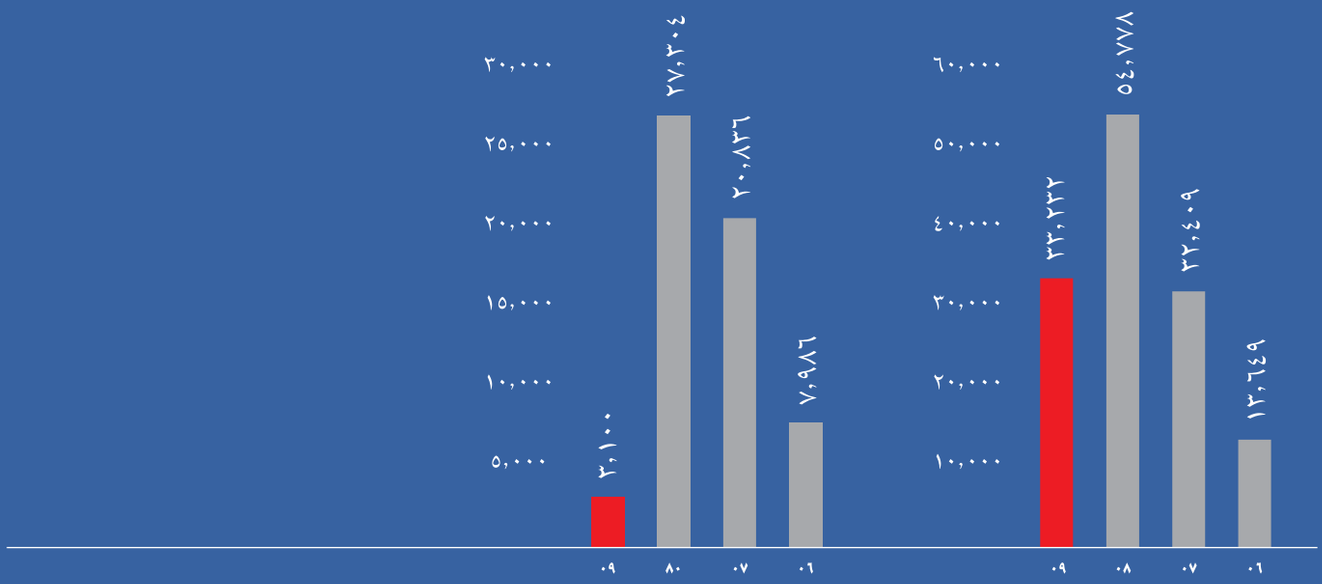

إجمالي الدخل

بآلاف الدنانير البحرينية

صافي الأرباح

بآلاف الدنانير البحرينية

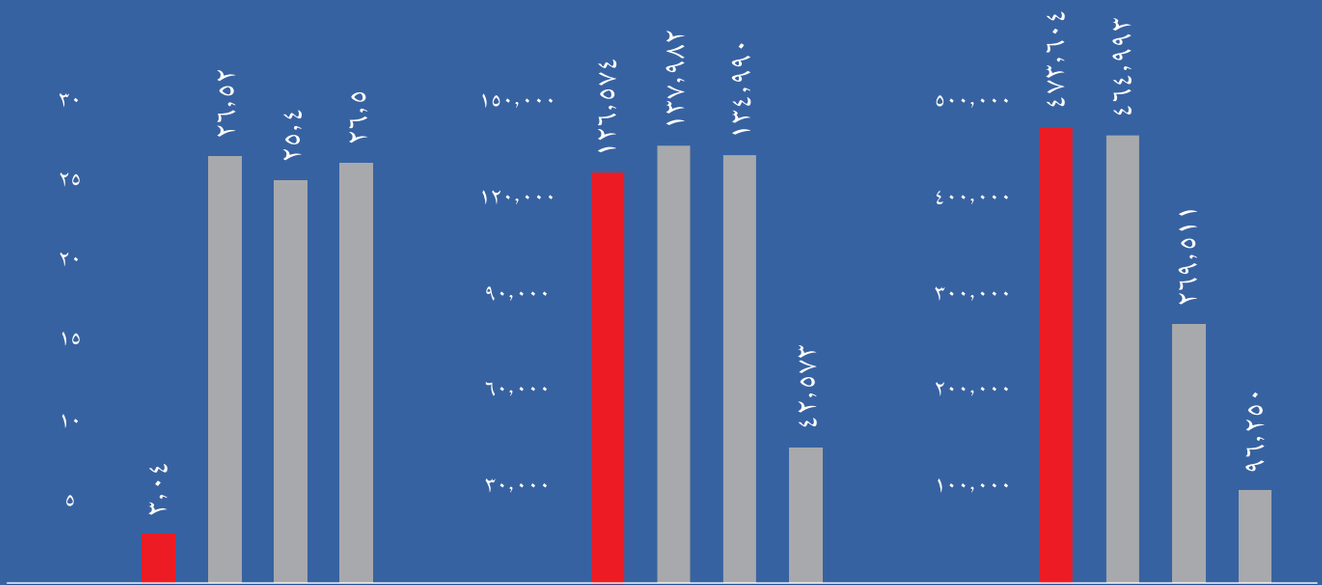

إجمالي الأصول

بآلاف الدنانير البحرينية

حقوق الملكية

بآلاف الدنانير البحرينية

العائد لكل سهم

بالفلس البحريني

أعضاء مجلس الإدارة

د. فؤاد عبدالله العمر
رئيس مجلس الإدارة

د. عصام يوسف جناحي
نائب رئيس مجلس الإدارة
(إستقال في فبراير ٢٠١٠)

إبراهيم حسين إبراهيم
الرئيس التنفيذي
وعضو مجلس الإدارة

رشاد يوسف عبدالله جناحي
عضو مجلس الإدارة

طلال حازم الغالب
عضو مجلس الإدارة
(إستقال في نوفمبر ٢٠٠٩)

عبداللطيف عبدالله المير
عضو مجلس الإدارة

عبداللطيف موسى العبدالرزاق
عضو مجلس الإدارة

هشام عبداللطيف الجبر
عضو مجلس الإدارة

عبدالله عبدالكريم شويطر
عضو مجلس الإدارة

خالد راشد آل ثاني
عضو مجلس الإدارة

هيئة الرقابة الشرعية

يعمل المصرف الخليجي التجاري وفقاً لإرشادات وخبرات هيئة الرقابة الشرعية التي تضم ثلاثة من علماء الدين الأجلاء ممن يمتلكون الخبرة الكافية في القطاع المالي. وتقوم هذه الهيئة بمراجعة مدى تطابق أعمال المصرف ومنتجاته واستثماراته مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتضم الهيئة في عضويتها كلاً من:

الدكتور فريد يعقوب المفتاح

رئيس الهيئة

عضو المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ووكيل وزارة الشئون الإسلامية بمملكة البحرين، قاضٍ في المحكمة العليا الشرعية، محاضر في جامعة البحرين، حائز على شهادة الدكتوراه بمرتبة الشرف من جامعة أدنبرة بالمملكة المتحدة.

الدكتور فريد محمد هادي

عضو تنفيذي

أستاذ مساعد في كلية الآداب – قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية في جامعة البحرين، دكتوراه من جامعة أدنبره في المملكة المتحدة. دكتوراه من جامعة محمد الخامس في المملكة المغربية. عضو هيئة الرقابة الشرعية في عدد من المصارف الإسلامية.

الشيخ نظام بن محمد صالح يعقوبي

عضو

عضو الهيئة الشرعية في بنك البحرين الإسلامي ومصرف الشامل وبيت التمويل الخليجي. عضو تنفيذي في هيئة الرقابة الشرعية لمصرف أبو ظبي الإسلامي. عضو مجلس إدارة مؤشر داو جونز الإسلامي. عضو هيئة الرقابة الشرعية في عدد من المصارف الإسلامية.

تقرير رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،

يسعدني بالأصالة عن نفسي و بالنيابة عن السادة أعضاء مجلس إدارة المصرف الخليجي التجاري أن أقدم بين يديكم التقرير السنوي للمصرف للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩. لقد كان عام ٢٠٠٩، وهو العام الخامس منذ بدأ أعمال المصرف، عاماً صعباً ومليئاً بالتحديات. وبالرغم من الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها السلبية على الأوضاع الإقليمية والمحلية، فقد تمكن المصرف من تحقيق نتائج مالية جيدة تتماشى مع أهدافه الإستراتيجية للمدى البعيد والمتمثلة في تحقيق عوائد مجزية ومستدامة لعملائه ومساهميه. كما استمر المصرف أيضاً في تعزيز قدراته المؤسسية وذلك من خلال تطوير موارده البشرية وتطبيق أنظمة وتقنيات حديثة ومتطورة.

الدكتور فؤاد عبدالله العمر
رئيس مجلس الإدارة

الأداء المالي

لقد استمر المصرف في تنفيذ إستراتيجية عمله المبنية على تطبيق نموذج عمل يمزج بين العمل المصرفي التجاري و الإستثماري وذلك بالإستفادة من إمكانياته في الأنشطة الإستثمارية مع الحرص على تنمية أنشطته التجارية والمحافظة على نسبة عالية من السيولة وملاءة رأس المال. وكغيره من المؤسسات المالية، فقد تأثر المصرف بتداعيات الأزمة الإقتصادية التي شهدها السوق العالمي حيث انعكس ذلك على أعماله بشكل مباشر وغير مباشر. إلا أننا و بحمد الله تمكنا وبنجاح من تفادي تلك التداعيات من خلال إتباع منهج إدارة حذر وسياسة محافظة لتقليل المخاطر.

وبفضل من الله عز وجل، إستمر المصرف الخليجي التجاري في المحافظة على درجة عالية من السيولة حيث مثلت الموجودات السائلة نسبة ٣٠,٥ ٪، وبلغت نسبة ملاءة رأس المال ٣٤٪. كما ارتفع إجمالي موجودات المصرف بنسبة بسيطة بلغت ١,٩ ٪ ليصل إلى ٤٧٣,٦ مليون دينار بحريني كنتيجة مباشرة لحالة التراجع التي مر بها السوق العالمي بالإضافة إلى السياسة الحذرة التي اتبعتها إدارة المصرف لإدارة السيولة وتنويع قطاعات التمويل المستهدفة. وقد نجحت الإدارة في زيادة محفظة موجودات التمويل بنسبة ٢٦,٥ ٪ ليصل حجمها إلى ٢٠٠,٦ مليون دينار بحريني، بينما ارتفعت الإيرادات من الأنشطة المصرفية التجارية بنسبة ٤١,٤٪، وهو ما عكس استراتيجيتنا القائمة على توسعة الأنشطة المصرفية التجارية للمصرف. من جهة أخرى، استمرت الحسابات الإستثمارية غير المقيدة وحسابات مرابحات العملاء في النمو، حيث وصلت إلى ٢١٦,١ مليون دينار بحريني، أي بنسبة زيادة بلغت ٣٢,٨ ٪ مقارنة بعام ٢٠٠٨.

وخلال العام، انخفضت إيرادات المصرف بشكل ملحوظ بنسبة ٤٩,٩ ٪ ويعود ذلك بصورة أساسية إلى انخفاض الدخل من أنشطة الخدمات المصرفية الإستثمارية. وبالنظر إلى البيئة الائتمانية والاقتصادية الصعبة التي يمر بها السوق، قمنا باتخاذ خطوات إحترازية وذلك بزيادة مخصصات الإنخفاض في قيمة الموجودات لتصل إلى ٩,٣ مليون دينار بحريني. ونتيجة لذلك، فقد انخفض الدخل الصافي ليصل إلى ٣,١ مليون دينار بحريني مقارنة بمبلغ ٢٧,٣ مليون دينار بحريني في عام ٢٠٠٨، وهو ما يمثل عائداً على معدل حقوق المساهمين بنسبة ٢,٣ ٪ وعائداً على معدل الأصول بنسبة ٠,٧ ٪.

الإنجازات التشغيلية

على الرغم من ظروف السوق غير المواتية والصعبة، إلا أن المصرف استمر في طرح منتجات جديدة تلبي احتياجات ومتطلبات عملائه الكرام. فقد قام المصرف خلال شهر يونيو ٢٠٠٩ بإقفال صندوق جلوبال لوجستكس بمبلغ ٢٤٧,٨٣ مليون دولار أمريكي وهو مشروع الإستثمار في تطوير مجمّع خدمات لوجستية في منطقة نافي مومباي بالهند.

وفي الوقت نفسه ومن أجل تنويع قاعدة العملاء ومصادر التمويل، طرح المصرف حساب التوفير «الوافر» وذلك في شهر يوليو من العام الماضي وهو حساب مضاربة استثماري متوافق مع أحكام الشريعة، يتيح للمستثمرين فرص الفوز بجوائز نقدية، حيث حظي هذا المنتج بفضل الله على قبول واسع. وفي الوقت ذاته، واصل المصرف إلتزامه تجاه عملائه من خلال تطوير وسائل التواصل معهم وتمكينهم من الحصول على خدمات مصرفية أفضل، والإستفادة من قنوات الإتصال المتعددة التي يتيحها المصرف كفروعه التجارية وخدماته المصرفية الإلكترونية عن طريق الإنترنت والرسائل النصية القصيرة.

كما قام المصرف في عام ٢٠٠٩ بافتتاح فرعه الرئيسي في المجمع المالي بمرفأ البحرين المالي. كما كان المصرف أيضاً من بين أوائل المصارف التي قامت بتدشين بطاقة فيزا إلكترون الائتمانية المتوافقة مع معايير يورو ماسترفيزا (EMV) في مملكة البحرين، كما قام المصرف أيضاً بتوسعة شبكة الصراف الآلي من خلال تركيب أجهزة جديدة في مناطق مختلفة من البحرين.

التطورات التنظيمية

تميز عام ٢٠٠٩ باتخاذ إجراءات تنظيمية متعددة من قبل المصرف مع نمو وتوسع حجم عملياته بشكل كبير خلال العامين السابقين. ومع أن عام ٢٠٠٩ لم يشهد زيادة في عدد الموظفين بشكل كبير، إلا أن المصرف إستمر في الإستثمار في برامج التدريب والتطوير لرفع كفاءة وقدرات موارده البشرية الحالية. ونحن على يقين بأن وجود موارد بشرية ملتزمة ومتدربة تمثل عاملاً أساسياً في تحقيق أهدافنا على المدى البعيد.

وقد استمر المصرف في تطوير وتحسين برنامج «تدريب الخريجين» حيث قدم المساعدة والدعم لكل من الصندوق الحكومي لتطوير الموارد البشرية ومؤسسة تمكين. كما استمر مجلس الإدارة في تعزيز إطار الحوكمة لتطبيق أفضل الممارسات الدولية والإشتراطات الرقابية وفي الوقت نفسه الإلتزام بتنفيذ توجيهات وإرشادات مصرف البحرين المركزي.

الجوائز والتكريم

لقد توج المصرف نتائجه خلال العام ٢٠٠٩ بالفوز بجائزتين مرموقتين في القطاع المصرفي، حيث فاز المصرف خلال شهر يونيو الماضي بجائزة «أفضل منتج جديد لقطاع التجزئة» وذلك خلال حفل توزيع جوائز «ذي بانكر ميدل إيست» للقطاع المصرفي والمالي والذي أقيم في البحرين. وخلال شهر ديسمبر ٢٠٠٩، حصل المصرف أيضاً على جائزة «أفضل مصرف تجاري» خلال حفل توزيع جوائز التمويل الإسلامية و الذي أقيم في مدينة دبي، بالإمارات العربية المتحدة، حيث تعكس هذه الجوائز إلتزام المصرف المستمر بتطوير أنشطته وأعماله من خلال تعزيز خدماته وتقديم منتجات جديدة لعملائه.

المسئولية الاجتماعية

ومع مواصلة المصرف في تحقيق النجاح في مختلف الأصعدة، فإننا ندرك تماماً مسئوليتنا تجاه المجتمعات التي نعمل فيها. وفي هذا الإطار، قام المصرف بمبادرات مهمة تهدف إلى تقديم الدعم والمساندة للعديد من المشاريع الإجتماعية والخيرية المتنوعة. و سوف يستمر المصرف بإذن الله تعالى في تعزيز أنشطته وبرامجه المستقبلية للخدمة الإجتماعية.

النظرة المستقبلية

لقد إتسم عام ٢٠٠٩ بالاضطراب في أسواق المال العالمية حيث تلمسنا الأثر الناشئ عن ذلك بشكل جلي في الأسواق الإقليمية. و مع أن بعض الأسواق في أنحاء مختلفة من العالم والمنطقة قد بدأت في استرداد عافيتها تجاوباً مع المبادرات الإيجابية التي قامت بها بعض الحكومات والأجهزة الرقابية والأطراف المؤثرة في الأنظمة الاقتصادية إلا أن المصرف ينظر إلى العام ٢٠١٠ بتفائل حذر.

ويرى المصرف بأن عام ٢٠١٠، سيكون زاخراً بالتحديات ولكنه كذلك سيوفر العديد من الفرص السانحة و المناسبة لنمو وزيادة حجم أنشطة المصرف التجارية في الأسواق الرئيسية في منطقة مجلس التعاون الخليجي وفي أسواق أخرى من العالم. ونحن على ثقة بأن المصرف الخليجي التجاري يمتاز بعمق التجربة والقوة المالية والحجم الملائم من العمليات والأنشطة مع تمتعه بمساندة عملائه وشركائه هي عوامل ستمكنه بإذن الله تعالى من مواجهة هذه التحديات بصورة إيجابية.

إن من التحديات الكبرى التي تواجهنا ونحن نستقبل عام ٢٠١٠ هو زيادة حجم وتنويع قاعدة أصول المصرف والعملاء بالإضافة إلى زيادة مصادر الإيرادات. وقد نجح المصرف خلال عام ٢٠٠٩ في تنويع أصوله وإيراداته مع وجود قيود على أنشطة المصرف فيما يخص الخدمات المصرفية لقطاع التجزئة. ويسرني أن أعلن لكم بأن مصرف البحرين المركزي قد وافق على قيام المصرف بتقديم تشكيلة واسعة من المنتجات والخدمات المصرفية الجديدة للعملاء، وخصوصاً تلك المتعلقة بمجالات تمويل الأفراد. وسنقوم إن شاء الله بتوسعة وتطوير أنشطتنا المصرفية لقطاع التجزئة من خلال توسعة شبكة فروعنا وقنوات الإتصال الالكتروني خلال السنوات الثلاث القادمة حيث سيساعدنا ذلك في إنشاء قاعدة من أنشطة الأعمال التجارية المتنوعة والقابلة للاستدامة على المستوى المتوسط.

شكر وتقدير

أودّ بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن السادة أعضاء مجلس الإدارة أن أعبر عن خالص تقديري وامتناني لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المفدّى، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى وذلك لقيادتهم الحكيمة للبلاد واستمرار دعمهم ومساندتهم لنمو وتطور القطاع الخاص بشكل عام والقطاع المصرفي والمالي على وجه الخصوص.

كما أود أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع الوزارات الحكومية ومصرف البحرين المركزي على دعمهم المتواصل ومساندتهم المستمرة للمصرف. والشكر موصول للسادة المساهمين الكرام وعملاء المصرف وشركائه على ثقتهم ومساندتهم وكذلك للإدارة التنفيذية للمصرف وموظفيه على إخلاصهم وتفانيهم.

والله سبحانه وتعالى هو الهادي إلى سواء السبيل.

الدكتور فؤاد عبدالله العمر
رئيس مجلس الإدارة

الإدارة التنفيذية

الوقوف من اليمين الى الشمال: **مهدي عبدالنبي**، مساعد المدير العام للعمليات والإدارة؛ **ديمتري بلاسي**، نائب المدير العام للخدمات المصرفية الإستثمارية؛ **سيلفان فرجيس**، نائب المدير العام ومدير العمليات.

الجلوس من اليمين الى الشمال: **فؤاد تقي**، نائب المدير العام للخدمات المصرفية التجارية؛ **إبراهيم حسين إبراهيم**، الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة.

تقرير الإدارة التنفيذية

يسعدني القول بأنه وبالرغم من صعوبة الأوضاع المالية الراهنة إلا أن المصرف الخليجي التجاري قد استمر في النمو وتنويع أنشطته التجارية وواصل توسعة أعماله لتحقيق أهدافه المستقبلية والمتمثلة في تحقيق عوائد عالية لمستثمريه وتوفير منتجات مالية مبتكرة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بالإضافة إلى تقديم خدمات مصرفية متنوعة في أسواق دول مجلس التعاون ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. لقد اتسمت الأسواق العالمية والإقليمية على مدى العام ٢٠٠٩ بالظروف الصعبة بسبب الأزمة المالية العالمية التي بدأت خلال الربع الأخير من العام ٢٠٠٨. ولكن المصرف الخليجي التجاري نجح في التجاوب وبشكل إيجابي مع هذه التحديات غير المتوقعة من خلال تبني إستراتيجية ترتكز على تحقيق الأهداف القصيرة المدى مع مواصلة تنفيذ إستراتيجيته القائمة على تطبيق نموذج أعمال متنوع على المدى الطويل، وهو نموذج أثبت فعاليته في تحقيق أداء ممتاز لقطاعي أعمال المصرف.

إبراهيم حسين إبراهيم
الرئيس التنفيذي

لقد واصل المصرف الخليجي التجاري على مركزه المالي القوي، حيث بلغت نسبة ملاءة رأس المال ٣٤٪، فيما بلغت نسبة الأصول السائلة ٣٠,٥٪. وقد واستمر المصرف في اتباع النهج ذاته منذ تأسيسه والذي يركز على توسعة أعماله مع المحافظة على معدل سيولة كافٍ ورأس مال قوي ليتمكن من تحقيق النمو والاستفادة من الفرص الناشئة والمتوقعة مع تعافي الأسواق من أزمتها الحالية. وبعد حصول المصرف على موافقة مصرف البحرين المركزي لتقديم كافة الخدمات المصرفية لقطاع التجزئة، سيقوم المصرف بطرح منتجات مصرفية جديدة خلال الربعين الثاني والثالث من العام ٢٠١٠ تشمل التمويل العقاري، وتمويل السيارات، وتمويل الافراد، وبطاقات الائتمان.

الخدمات المصرفية التجارية

لقد واصل المصرف الخليجي التجاري خلال العام ٢٠٠٩ تنمية أعماله المصرفية التجارية وتنويعها، وحقق المصرف نموًا عاليًا في قاعدة عملائه بنسبة تفوق ٨٧,٥٪ نتيجة التطوير المستمر للمنتجات والخدمات التي يقدمها وتقوية شبكة فروعه التجارية وقنوات الإتصال. وبلغت حسابات الإستثمار غير المقيدة وعمليات المرابحة ٢١٦,١ مليون دينار بحريني بمعدل نمو بلغ ٣٢,٨٪. كذلك عمل المصرف على زيادة حصته من أنشطة الخدمات المصرفية التجارية بما في ذلك تمويل الشركات حيث بلغت أصول التمويل الإسلامي، والتي تشمل عقود الإجارة والمرابحة والمشاركة وغيرها ٢٠٠,٦ مليون دينار بحريني، أي بنمو بنسبة ٢٦,٥٪ مقارنة لما مجموعه ١٥٨,٧ مليون دينار بحريني خلال العام ٢٠٠٨. ونتيجة لذلك، فقد حققنا نموًا في الدخل من أنشطة الخدمات المصرفية بنسبة ٤١,٤٪ خلال هذا العام مقارنة بالعام الماضي. ويشكل هذا الدخل نسبة ٤٥,٢٪ من إجمالي إيرادات المصرف.

إن النمو في الأصول التمويلية وحسابات الإستثمار غير المقيدة، مع الزيادة في قاعدة عملائنا خلال العام، يعدان مؤشرين على زيادة ثقة العملاء والمستثمرين في خدمات المصرف التجارية ومنتجاته الاستثمارية وكذلك في قدرته على إقتناص الفرص الواعدة المتوقعة في المستقبل.

الخدمات المصرفية للأفراد وقنوات الاتصال

لقد قام المصرف الخليجي التجاري خلال العام بافتتاح فرعه الرئيسي في مجمع مرفأ البحرين المالي. وفي إطار جهوده الرامية إلى زيادة انتشاره وتعزيز قدراته، فقد فعّل قنوات الإتصال من خلال الخدمات المصرفية الإلكترونية والرسائل النصية القصيرة. كذلك قام المصرف بتوسعة شبكة أجهزة الصراف الآلي حيث تم تركيب صراف آلي في كل من محطة عوالي للوقود وفي مجمعي السيف والستي سنتر. كما أطلق المصرف بطاقة الصراف الآلي فيزا إلكترون الجديدة، والتي توفر إمكانية السحب من أي مكان حول العالم مع المزيد من مزايا الأمان والحماية. وتعتبر بطاقة فيزا إلكترون المقدمة من المصرف الخليجي التجاري واحدة من أولى بطاقات الصراف الآلي المزودة بتقنية الشريحة الإلكترونية والمتوافقة مع معايير يورو وماستركارد وفيزا EMV التي تطرح في مملكة البحرين. ويحرص المصرف على تطبيق معايير EMV في أنظمته المصرفية كأجهزة الصراف الآلي والأنظمة الأساسية الأخرى.

وفي إطار سعيه المتواصل لتوفير خدمات مصرفية متكاملة للأفراد، فقد قام المصرف بطرح حساب الوافر، وهو حساب استثماري غير مقيد يمنح العملاء فرصة الفوز بجوائز شهرية يصل إجماليها إلى مليون دولار أمريكي سنويًا. وقد حظي هذا المنتج بقبول واسع في السوق ومن المتوقع أن يستقطب إيداعات نقدية أكبر وعملاء أكثر في الأيام المقبلة.

الخدمات المصرفية الاستثمارية

لقد شكّلت الخدمات المصرفية الاستثمارية محورًا هامًا في نجاح المصرف ونموه على مدى السنوات القليلة الماضية. وواصلت هذه الخدمات نموها و لكن بنسبة

أقل من السابق، كنتيجة للظروف التي فرضتها الأزمة المالية العالمية في الأسواق الإقليمية حيث شكلت الخدمات المصرفية الاستثمارية نسبة ٨, ٥٤٪ من إجمالي إيراداتنا. واستجابة لهذه المعطيات، ولمواصلة البحث عن الفرص الاستثمارية المجزية في أسواق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد وضعنا نصب أعيننا حماية أصول المصرف الحالية من خلال توفير الدعم الضروري اللازم. وقد شهد العام ٢٠٠٩ تراجعًا في حجم الطلب على المنتجات الاستثمارية الجديدة، وهو أمر تزامن مع التغيرات التي يشهدها السوق المالي العالمي. وعلى الرغم من هذه التحديات، إلا أننا نجحنا في إغلاق الاكتتاب في شركة غلوبال لوجيستيكس، ناي في مومباي في الهند، بقيمة إجمالية بلغت ٢٤٧ مليون دولار أمريكي (٩٣ مليون دينار بحريني). وقد تأسست شركة غلوبال لوجيستيكس بموجب قوانين جزر الكايمان حيث تملك حصة نفعية بنسبة ١٠٠٪ في موقع تبلغ مساحته ٤٠٠ هكتار في ناي في بمدينة مومباي، بهدف إقامة مدينة للخدمات اللوجستية.

كما أننا نسعى إلى الاستفادة من التقدم الذي حققناه على مدى سنوات التشغيل الأولى من عمر المصرف لتطوير نظم الإدارة الداخلية للمصرف وإدارة المخاطر والسياسات الداخلية للإدارة والإجراءات التنظيمية الأخرى.

مسئولية المصرف الاجتماعية

يلتزم المصرف الخليجي التجاري بمسئوليته الاجتماعية إيمانًا منه بأهمية المساهمة في دعم الأنشطة التي تحقق التطور والنمو للمجتمع الذي يمارس أنشطته فيه. وقد قام المصرف خلال العام بمواصلة دعمه المادي لعدد من الهيئات والمؤسسات التي تركز على التعليم وتقديم الخدمات الإنسانية والرعاية الطبية والاجتماعية.

بالإضافة إلى ذلك فإن المصرف يعمل على دعم مبادرات القطاعين العام والخاص لتطوير المواطنين البحرينيين وتأهيلهم مهنيًا. وتتضمن رعايته لمثل هذه المبادرات الدخول في شراكات مع جهات مثل معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية ومؤسسة تمكين إلى جانب تقديم الدعم المادي لصندوق تنمية الموارد البشرية للقطاع المصرفي والمالي والمشاركة في برنامج التدريب المهني لصندوق الوقف التابع لمصرف البحرين المركزي. كما يرعى المصرف للسنة الثانية على التوالي المنتدى الذي يحمل إسم «اقتصاديات الخليج: التحديات والرؤى» والذي تنظمه جمعية كلية إدارة الأعمال بجامعة البحرين.

وختامًا...

بعد النجاح المتواصل الذي حققه المصرف التجاري الخليجي منذ تأسيسه، كان العام ٢٠٠٩ مليئًا بالتحديات في القطاع المالي بصورة عامة وانعكس ذلك على أعماله بصورة خاصة، إلا أننا فخورون بالمرونة التي أظهرها المصرف في مواجهة هذه الفترة الصعبة. وإن المصرف اليوم في موقع مثالي يؤهله للإستفادة من الفرص المتاحة في الأسواق المحلية والعالمية. وبناءً على خطتنا الإستراتيجية الجديدة، سوف نعمل على تنويع مصادر الإيرادات والأصول وقاعدة عملائنا بإذن الله تعالى. كما سنعمل على تنمية الخدمات المصرفية لقطاع التجزئة وتمويل الأفراد عبر طرح تشكيلة شاملة من المنتجات المناسبة بالإضافة إلى توسعة شبكة فروعنا وتعزيز قنوات الاتصال مع العملاء والبحث عن المزيد من الفرص المجزية في الأسواق الأساسية في المنطقة.

وختامًا، إنه لمن دواعي سروري أن أعبر عن بالغ شكري وامتناني لأعضاء مجلس إدارة المصرف على دعمهم المتواصل وتوجيهاتهم السديدة، والشكر موصول لمصرف البحرين المركزي وسوق البحرين للأوراق المالية وعملائنا الأوفياء. كما أخص بالشكر موظفينا الذين لم يألوا جهدًا وعملوا بكل إخلاص وتفانٍ خلال العام وأسهموا جميعًا في إنجازت المصرف الخليجي التجاري حتى اليوم.

إبراهيم حسين إبراهيم
الرئيس التنفيذي

جائزة افضل منتج جديد

السيد فؤاد تقي نائب المدير العام للخدمات المصرفية التجارية يتسلم جائزة افضل منتج مصرفي جديد

معايير الحوكمة الإدارية

يركز نظام الحوكمة الإدارية الذي يعتمده المصرف على مسئوليات مجلس الإدارة، والإشراف على عمليات الإدارة العليا والمساءلة وفقًا لقوانين الرقابة وأفضل الممارسات المهنية. كما أن إطار العمل متوافق مع أفضل الممارسات والتطبيقات العالمية والمتطلبات التي تقتضيها قوانين الهيئات الرقابية والتي تهدف إلى تشكيل هيكلية ريادية متوازنة تمتاز بالإنصاف والشفافية بما يحقق المنفعة لجميع المعنيين.

وضوابط الحوكمة الإدارية هي مجموعة إجراءات ومبادئ تضبط كيفية تنظيم المصرف لإدارته وعملياته بهدف الوصول بنجاح إلى الأهداف الإستراتيجية التي يضعها المصرف. ويعتبر مجلس إدارة المصرف مسئولاً أمام مساهمي المصرف في إيجاد وتحقيق أداء مالي قوي يمتاز بالإستمرارية وتحقيق قيمة مضافة للمساهمين. وفي سبيل تحقيق ذلك، قام مجلس الإدارة باعتماد ومراقبة إستراتيجية المصرف والأداء المالي باستخدام إطار عمل لضوابط الحوكمة الإدارية الرشيدة والطرق الفاعلة لإدارة المخاطر.

كما يلتزم المصرف بشكل متواصل بمراجعة معايير الحوكمة الإدارية وتطويرها لضمان استيفاء متطلبات إطار عمل الحوكمة الإدارية المعدل المعمول به لدى كل من مصرف البحرين المركزي والجهات الرقابية الأخرى، وكذلك ليواكب هذا الإطار المعايير العالمية لأفضل الممارسات المهنية.

مجلس الإدارة

يتألف مجلس الإدارة من عشرة أعضاء. ويتولى رئيس مجلس الإدارة مسئولية الإشراف على الإدارة التنفيذية وتقييم أدائها إلى جانب مسئوليته في رئاسة المجلس، وذلك للتأكد من أنها تقوم بمهامها على أكمل وجه، كما يقوم رئيس مجلس الإدارة بمراقبة أداء الرئيس التنفيذي والإبقاء على حلقة تواصل مع مساهمي المصرف. وقد أنشأ مجلس الإدارة لجانًا تابعةً له ومنحها امتيازات تمثيلية معينة للإشراف على الإدارة ومراقبة أدائها في بعض العمليات التي يجريها المصرف وفي عملية صنع القرار. وسوف يتولى مجلس الإدارة، سواءً بشكل مباشر أو من خلال اللجان المختلفة التابعة له، مسئولية الإشراف على إدارة المصرف.

الهيكل التنظيمي للجان مجلس الإدارة

أنشأ مجلس الإدارة أربع لجان ومنحها امتيازات تمثيلية معينة هي:

- لجنة المجلس للتدقيق والمراجعة: تتولى لجنة المجلس للتدقيق والمراقبة مسئولية التدقيق الداخلي والخارجي، والإلتزام بقوانين مكافحة غسيل الأموال.
- لجنة المجلس لشئون الإستثمار والإئتمان: تتولى لجنة المجلس لشئون الإستثمار والإئتمان مسئولية الموافقة على الإستثمار والحصول على التمويل اللازم، وإعداد الضوابط والسياسات الإستثمارية، وإدارة الموجودات والمطلوبات، وتنظيم العلاقات المصرفية، وكذلك الإشراف على البنود غير المشمولة في الميزانية العمومية.
- لجنة المجلس لشئون التعيينات، والمكافآت، وضوابط الحوكمة الإدارية: تتولى لجنة المجلس لشئون التعيينات، والمكافآت، وضوابط الحوكمة الإدارية مسئولية وضع برامج تعويضات الموظفين والحوافز، وإعداد السياسات الداخلية لإدارة الموارد البشرية والمسائل الإدارية الأخرى. كما تتولى مسئولية الإشراف على إطار عمل ضوابط الحوكمة الإدارية للمصرف.
- لجنة المجلس لإدارة المخاطر: تتولى لجنة المجلس لإدارة المخاطر مسئولية التأكد وضع إطار عمل فعّال لإدارة المخاطر، وكذلك التأكد من أن المخاطر الأساسية تتم إدارتها وفقًا للمتطلبات التي يضعها مجلس الإدارة.

ويعمل كل من رئيس مجلس الإدارة، وأعضاء مجلس الإدارة، ولجان المجلس بالتعاون المباشر مع رئيس قسم التدقيق الداخلي بالمصرف، ورئيس قسم إدارة المخاطر، ورئيس قسم الإلتزام بالأنظمة الرقابية، ورئيس قسم الرقابة الشرعية.

عقد مجلس الإدارة أربع اجتماعات خلال العام ٢٠٠٩، وعقدت لجنة المجلس للتدقيق والمراجعة أربع اجتماعات. كما عقدت لجنة المجلس لشئون التعيينات، والمكافآت، وضوابط الحوكمة الإدارية اجتماعين، فيما عقدت كل من لجنة المجلس لإدارة المخاطر ولجنة المجلس للتدقيق والمراجعة ثلاث اجتماعات.

الهيكل التنظيمي للجنة التنفيذية / الإدارية

يفوض مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي بالقيام بكافة الأمور المتعلقة بالإدارة اليومية لأنشطة المصرف، كما أن الرئيس التنفيذي مسئول عن تنفيذ الخطة الإستراتيجية للمصرف. ويقوم الرئيس التنفيذي بإدارة المصرف عبر اللجان الإدارية التالية:

لجان مجلس الإدارة

مجلس الإدارة

لجنة المجلس لشئون التعيينات، والمكافآت، وضوابط الحوكمة الإدارية	لجنة المجلس لشئون الاستثمار والائتمان	لجنة المجلس للتدقيق والمراجعة	لجنة المجلس لإدارة المخاطر
• إعداد السياسات المتعلقة بإدارة الموارد البشرية • التعويضات والحوافز • الموارد البشرية • الشئون الإدارية • ضوابط الإدارة الداخلية	• الموافقة على الاستثمار والائتمان • إدارة الموجودات والمطلوبات • المخصصات	• التدقيق الداخلي • التدقيق الخارجي • السياسات المحاسبية • الإلتزام بالقوانين والأنظمة • مكافحة غسيل الأموال	• إدارة المخاطر • وضع السياسات المرتبطة بإدارة المخاطر

اللجان التنفيذية الإدارية

الرئيس التنفيذي

لجنة الشئون الإدارية	لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات	اللجنة التنفيذية للاستثمار والائتمان	اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر
• وضع الاستراتيجيات • مراجعة الأداء • وضع الميزانية التقديرية • الشئون الإدارية الداخلية	• إدارة الميزانية العمومية • التمويل • السيولة • العلاقات المصرفية	• مراجعة عروض الاستثمارات، والتخارج، والائتمان • مراقبة الاستثمارات	• وضع سياسات إدارة المخاطر • مراجعة المخاطر • مراجعة المخصصات ومخاطر انخفاض القيمة

افتتاح الفرع الرئيسي

افتتاح الفرع الرئيسي للمصرف الخليجي التجاري في المجمع المالي في مرفأ البحرين المالي

إدارة المخاطر

إطار عمل إدارة المخاطر

تمثل المخاطر جزءًا لا يتجزأ من أنشطة المصرف، وتعتبر الإدارة الفعّالة لتلك المخاطر مطلبًا أساسيًا لإيجاد قيمة مضافة عالية للمساهمين. ويتولى مجلس الإدارة مسئولية خلق ثقافة للإدارة السليمة للمخاطر بالمصرف والتأكد من تطبيق أطر عمل قادرة على إدارة المخاطر والتعامل معها. حيث يقوم مجلس الإدارة باعتماد السياسات المثلى لإدارة المخاطر ومراجعة هذه السياسات بشكل دوري.

يضع المصرف مبادئ أساسية معينة في إدارته للمخاطر منها حماية أموال المساهمين والمستثمرين من خلال الدراسة السليمة لمختلف أنواع المخاطر ، و العمل بإستراتيجية «مكافأة المخاطر» لتعظيم العوائد التي يحققها المساهمون، والالتزام بمستويات حذره في تركيز المخاطر وفي الوقت ذاته التركيز على اجتذاب فئات السوق المستهدفة مثل الأفراد ذوي الملاءة العالية، والعملاء من القطاعين العام والخاص، وتوفير المنتجات التي تمتاز بسرعة نموها وأرباحها المجزية.

أنشأ مجلس الإدارة لجنة تنفيذية لإدارة المخاطر تتولى مسئولية تطوير سياسات المصرف فيما يتعلق بإدارة المخاطر وتطبيق هذه السياسات في جميع الأعمال التي يزاولها المصرف. وتتكون اللجنة من رؤساء المجموعات الأقسام الإدارية الأخرى لدى المصرف، وترفع هذه اللجنة تقارير منتظمة إلى لجنة المجلس لإدارة المخاطر. ويتولى قسم إدارة المخاطر بالمصرف، وهو جهة مستقلة، مسئولية الإشراف على الأعمال اليومية وإدارة المخاطر المتعددة التي يواجهها المصرف. بحيث يوفر قسم إدارة المخاطر، بالتعاون مع إدارة التدقيق الداخلي وإدارة الالتزام ، ضمانة مستقلة بأن جميع أنواع المخاطر يتم رصدها وإدارتها وفقًا للسياسات والخطوط الاسترشادية التي يضعها مجلس الإدارة.

سياسات إدارة المخاطر

يتم إعداد سياسات إدارة المخاطر لتحديد وتقييم المخاطر الناشئة عن أنشطة المصرف، وذلك لإعداد الضوابط الملائمة والسيطرة على المخاطر، ومراقبة الالتزام بمثل هذه الضوابط. كما تتم مراجعة سياسات إدارة المخاطر وأنظمتها بشكل منتظم لإحتواء التغيرات التي تطرأ على أحوال السوق، وكذلك المنتجات والخدمات المعروضة. ويهدف المصرف من خلال التدريب على سياسات الإدارة وإجراءاتها، إلى إيجاد مناخ منضبط ومثالي للرقابة يمكن للموظفين أن يفهموا من خلاله أدوارهم والتزاماتهم. وتحتوي سياسات المصرف لإدارة المخاطر على متطلبات الجهات الرقابية، ومتطلبات إعداد التقارير، والإجراءات اللازمة لإحالة الأمور المتعلقة بالمخاطر إلى الإدارة التنفيذية أواللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر أومجلس الإدارة حسبما تقتضيه الحاجة. ويتم اعتماد السياسات للتعامل مع جميع فئات المخاطر الرئيسية بما في ذلك مخاطر السيولة، والتمويل، ومخاطر الاستثمار والائتمان، ومخاطر العملات، والمخاطر التشغيلية، والمخاطر القانونية والإشرافية.

مخاطر الائتمان والاستثمار

يعتمد المصرف سياسات واضحة لإدارة مخاطر الائتمان والاستثمار، وتشتمل هذه السياسات على حدود صلاحيات إعطاء الموافقات والتفويضات، وحدود التركيز، وحدود المخاطر، وحدود مخاطر الأطراف ذات العلاقة. ويتم اعتماد حدود المخاطر الائتمانية والاستثمارية بعد إجراء دراسات مستفيضة لتقييم مخاطر الأطراف ذات العلاقة، والمخاطر القانونية، ومخاطر السوق المتعلقة بالمشروع. حيث إن المصرف في أغلب الحالات يحرص في تعاملاته على أن تكون التغطية (الضمان) أكبر من قيمة التمويل، بحيث تشتمل في بعض الأحيان بالإضافة إلى الأصول الملموسة، أصول غير ملموسة، وذلك يأتي في إطار سياسات المصرف و توجيهات المجلس في هذا الشأن والتي تقضي بضرورة قيام المصرف بتقديم التسهيلات على أساس توفر التدفقات النقدية وليس على أساس الضمانات . وقام مجلس الإدارة بتفويض اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر بتولي مهام إدارة المخاطر. كما يتولى قسم مستقل بالمصرف مسئولية إدارة مخاطر الائتمان والاستثمار.

ومن سياسات المصرف المعتمدة في إدارة المخاطر، مراقبة القيمة العادلة للاستثمارات وانخفاض القيمة لقياس المخاطر الائتمانية بشكل منتظم. وتقوم أقسام مختلفة بالمصرف بتنفيذ هذه السياسة بإشراف قسم إدارة المخاطر ومراجعة قسم الرقابة الداخلية. كما يتبع المصرف سياسة تهدف إلى التأكد من تجنيب مخصصات لأي خسائر ائتمانية أو استثمارية محتملة. وتؤدي سياسية المصرف في تقييم انخفاض القيمة وتجنيب المخصصات إلى إرساء خطوط استرشادية لإيجاد مخصصات للخسائر الناتجة عن الانخفاض في القيمة والتي تشكل خسارةً متوقعة لمحفظة الاستثمارات في المستقبل.

مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر التقلبات في العوامل المتغيرة للسوق مثل معدلات الأرباح، وأسعار الأسهم، وأسعار صرف العملات الأجنبية، والفرق بين سعر الشراء والبيع، (لا ترتبط بالتغيرات في التصنيف الائتماني للمُلزِم/المُصدِر)، والتي قد تؤثر على دخل المصرف أو على قيمة استثماراته في الأدوات المالية. ويهدف قسم إدارة المخاطر إلى إدارة مخاطر السوق ومراقبتها باستخدام المعايير المقبولة، وفي الوقت ذاته تحقيق أقصى الاستفادة من هذه المخاطر. ولغاية اليوم، لا يحتفظ المصرف بسجل تداول، ولذلك فإن التأثيرات الناتجة عن تقلبات السوق على الإيرادات التي يجنيها المصرف يتم تحديدها والسيطرة عليها.

المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسارة الناشئة عن إخفاق الأنظمة والرقابة الداخلية، أو النصب والاحتيال، أو الخطأ البشري، والتي تؤدي إلى خسارة مالية أو خسارة السمعة وما يلحقها من تبعات قانونية ورقابية. ويقوم المصرف بإدارة المخاطر التشغيلية من خلال إطار عمل رقابي يشتمل على سياسات واستراتيجيات لتحديد هذه المخاطر ومراقبتها والاستجابة لها؛ الفصل الفعلي بين الواجبات؛ وإجراء المراجعات الداخلية والموازنات، بما في ذلك الرقابة الداخلية (التدقيق الداخلي)والالتزام بالأنظمة. ويقوم المصرف بإجراء تقييم للمخاطر التشغيلية على مستوى الأقسام كلها كجزء من عملية التقييم الداخلية. وتتم مراقبة عوامل المخاطر باستخدام نظام إلكتروني لإدارة المخاطر التشغيلية ورفع النتائج بشكل منتظم إلى مجلس الإدارة.

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم توافر الأموال لدى المصرف للوفاء بالإلتزامات عند استحقاقها. وتتولى لجنة إدارة الموجودات والمطالبات، والتي يرأسها الرئيس التنفيذي وتضم أعضاءً من الإدارة العليا بالمصرف، مسئولية إدارة الميزانية العمومية والسيولة في المصرف. كما تقوم هذه اللجنة بتوفير الخطوط الاسترشادية فيما يتعلق بالحد الأدنى للموجودات السائلة التي يجب تجنبيها واستخدام طريقة آجال الاستحقاق المتدرجة لإدارة مخاطر السيولة ومراقبتها. وتأتي منهجية المصرف في إدارة السيولة للتأكد قدر الإمكان من الاحتفاظ برصيد كافٍ من السيولة للوفاء بالإلتزامات عند استحقاقها في جميع الأحوال العادية والصعبة منها، دون تكبد أي خسائر أو أضرار تمس بسمعة المصرف.

مخاطر معدلات الأرباح

المخاطر الأساسية التي تتعرض لها المحافظ الاستثمارية غير المدرجة هي المخاطر الناشئة عن التقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو تقلبات القيمة العادلة للأدوات المالية نتيجة للتغيرات في أسعار الفائدة في السوق. وتهدف سياسة المصرف فيما يتعلق بمخاطر معدلات الأرباح إلى تحديد، وقياس، ومراقبة، وإعداد التقارير عنها في الوقت المناسب. وتتم إدارة مخاطر معدلات الأرباح بشكل أساسي من خلال مراقبة الفروقات بين معدلات الأرباح والحدود الموضوعة مسبقًا. كما تتم إدارة مخاطرة معدلات الأرباح مقارنةً بحدود الفروقات في معدلات الأرباح بمدى حساسية الأصول المالية للمصرف والمطلوبات مقارنةً بالسيناريوهات الثابتة وغير الثابتة المتعددة لمعدلات الأرباح.

مخاطر العملات الأجنبية

مخاطر العملات الأجنبية هي المخاطر الناتجة عن التقلبات في قيمة أداة مالية نتيجة للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. وتتم إدارة مخاطر العملات الأجنبية في المصرف بأخذ الحدود التي يضعها مجلس الإدارة على المراكز المالية الصافية وكذلك التقييم المستمر لأسعار صرف العملات الحالية والمستقبلية. وتتم إدارة مخاطر العملات الأجنبية مقارنة لحدود المخاطر الصافية من خلال مراقبة حساسية الأصول المالية للمصرف والسيناريوهات المتعددة للعملات الأجنبية. ولا يشارك المصرف في أي عمليات لتداول العملات الأجنبية، ويعمل عند الضرورة على مطابقة مخاطر العملة المتعلقة بموجودات معينة بالمطلوبات بنفس العملة أو العملة المرتبطة بها.

المخاطر القانونية والإشرافية

تشتمل المخاطر القانونية على مخاطر الخسارة غير المتوقعة من الصفقات و/أو العقود التي لا يتم تطبيقها بموجب القوانين المعمول بها أو المسندات غير السليمة. ويقوم المصرف بإدارة المخاطر القانونية باستخدام مستشاريين قانونيين داخليين وخارجيين. فيما تتكون المخاطر الرقابية من مخاطر عدم الالتزام بالمتطلبات القانونية والإشرافية. وقام المصرف بإنشاء إدارة لمراقبة الالتزام بالقوانين تتولى مسئولية التنسيق فيما يتعلق بالأمور المرتبطة بالجهة الإشرافية وهي مصرف البحرين المركزي، كما أنها مسئولة عن الالتزام بمبادرات البنك الهادفة إلى مكافحة غسيل الأموال.

كفاية رأس المال وعملية التقييم الداخلية لقياس كفاية رأس المال

يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال القانوني للمصرف وفقًا للخطوط الارشادية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي. وتماشيًا مع ما تمليه المتطلبات المتعلقة بتطبيقات بازل ٢، فإن مصرف البحرين المركزي يشترط على المصرف الخليجي التجاري المحافظة على حد معين من نسبة رأس المال المبدئي من إجمالي رأس المال مقارنةً بالموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها. وبالإضافة لما ورد أعلاه، فإن مجلس إدارة المصرف قد اعتمد طريقة داخلية لتقييم نسبة كفاية رأس المال تهدف إلى ربط كفاية رأس المال بالمخاطر التي لا تشملها الآليات الإشرافية للحفاظ على ثقة المستثمرين والدائنين ومواصلة تطوير الأعمال في

المستقبل. والطريقة الداخلية لقياس كفاية رأس المال هي إحدى متطلبات المستوى الثاني من اتفاق بازل ٢ تسعى إلى التأكد من التحديد المناسب، والقياس، ومراقبة المخاطر التي يتعرض لها المصرف وربط مستوى رأس المال الداخلي للمصرف بعوامل المخاطرة إجمالاً وخطة العمل. كما تبنّى المصرف منهجيةً منظمةً لتحديد وتقييم رأس المال المطلوب لكل فئة من فئات المخاطر الرئيسية من خلال توظيف الطرق المناسبة، ويتم اعتبار إجمالي مخاطر رأس المال كمتطلب لإجمالي رأس المال. كذلك، تضم الطريقة الداخلية لقياس كفاية رأس المال خطوطًا ارشادية لتقييم الاحتياجات الرأسمالية المستقبلية للمصرف حسبما تمليه خطط الأعمال على المدى الزمني الاستراتيجي لتنفيذ تلك الخطط.

اختبار الضغوطات

يتم احتساب الكفاية القانونية والداخلية لرأس المال بناءً على معلومات سابقة. وحين يتم وضع توقعات مستقبلية، فإن هذه التوقعات تعتمد على افتراض أن مناخ الأعمال سوف يكون اعتياديًا. ومن الضروري أن يقوم المصرف بقياس حساسية رأسماله مقارنةً بالتغيرات في عوامل المخاطر الداخلية والخارجية والتغيرات المصاحبة للدورات الاقتصادية. وقام المصرف بتطوير نموذج لاختبار الضغوطات لهذا الغرض. وتعتبر الخطوة الأولى في هذه العملية هي تحديد العوامل المرتبطة بالضغوطات والتي تؤثر على إيرادات المصرف، ومركزه المالي، ونوعية موجوداته، ونمو أعماله، الخ. وتعتبر الخطوة التالية هي إعادة تقييم بنود الميزانية العمومية بناءً على مزيج من عوامل المخاطر هذه وبمستويات متعددة وأكثر صرامة. ويتم احتساب مستويات كفاية رأس المال في ظل سيناريوهات الضغوطات مقارنةً بميزانيات عمومية حالية ومتوقعة لتحديد الاحتمال الأسوء واتخاذ تدابير الإدارة للوقاية من المخاطر الناشئة حسبما تقتضيه الحاجة.

مخاطر السمعة

مخاطر السمعة هي المخاطر الناشئة من الفهم غير المؤاتي لما يمارسه المصرف من أعمال أو من عوامل رقابة داخلية، وحسبما تثبت صحة ذلك الفهم أو لا، سوف يؤدي إلى تراجع في قاعدة المستثمرين لدى المصرف. ويمكن أن يفضي تطور مثل هذا الفهم إلى إجراءات قضائية مطولة تكون مكلفة ماليًا، ما يؤدي إلى تأثير سلبي جوهري على المركز الرأسمالي للمصرف أو سيولته. وتقوم الإدارة العليا من خلال اللجان المختلفة باختبار الأمور التي يمكن أن يكون لها تأثير سلبي جوهري على سمعة المصرف، كما تقوم الإدارة العليا بإصدار خطوط استرشادية للتعامل مع مثل هذه الأمور. كذلك، يمكن أن يقوم المصرف بموجب عملية التقييم الداخلية لقياس كفاية رأس المال بتخصيص رأس مال مستقل لهذه المخاطر.

سياسات الإفصاح

يتبع المصرف في سياساته للإفصاح الالتزامات والخطوط الاسترشادية لمصرف البحرين المركزي، وسوق البحرين للأوراق المالية، والجهات الرقابية الأخرى. وقد اعتمد المصرف سياسات فيما يتعلق بالاتصالات الخارجية والإفصاح متوافقة مع متطلبات اتفاقية بازل ٢ ومتطلبات مصرف البحرين المركزي للتأكد من تلقي جميع المعنيين المعلومات في الوقت المناسب. وتشكل متطلبات الإفصاح الخاصة بالمستوى الثالث التي يشترطها مصرف البحرين المركزي جزءًا من هذا التقرير السنوي.

تقرير هيئة الرقابة الشرعية

عن أعمال المصرف الخليجي التجاري ش م ب
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ م

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله وعلى وآله وأصحابه أجمعين.
وبعد.....

فقد راجعت هيئة الرقابة الشرعية للمصرف الخليجي التجاري وكذلك من خلال إدارة الرقابة الشرعية الداخلية الأعمال الاستثمارية بالبنك وقارنتها بما أصدرته من فتاوى وأحكام في المدة المذكورة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ م فوجدتها متفقة مع الفتاوى والأحكام والقرارات التي أصدرتها.

وقد قامت إدارة الرقابة الشرعية الداخلية بالتنسيق مع هيئة الرقابة الشرعية بالتدقيق الشرعي على جميع الأعمال التي تخص الجانب الشرعي بالمصرف، وأصدرت تقريرها ورفعته للهيئة الشرعية واطلعت على الملاحظات، وأكدت على حرص المسئولين في الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وأصدرت قرارها بهذا التقرير وأثنت على الأعمال التي تقوم بها إدارة الرقابة الشرعية الداخلية في مراقبة ومراجعة مدى إلتزام المصرف بفتاوي وقرارات الهيئة وأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

وترى هيئة الرقابة الشرعية أنها قد أبدت رأيها في الأنشطة التي قام بها البنك وأن مسئولية التأكد من تنفيذ هذه القرارات تقع على الإدارة وأما مسئولية الهيئة فتنحصر في إبداء الرأي المستقل بناء على مراقبتها لعمليات المصرف وفي إعداد التقرير.

هذا وقد ناقشت الهيئة من يمثل البنك في الميزانية العمومية والإيضاحات المرفقة بها وبيان الدخل للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩م ووجدتها مقبولة شرعاً. وقد تم إعداد تقرير الهيئة بناء على ذلك.

كما تم التأكد من استبعاد أي مكاسب محرمة وردت من غير قصد إلى حسابات البر والخير وتشير الهيئة إلى أن مسؤولية إخراج الزكاة تقع على المساهمين في أسهمهم .

وعليه فإن الهيئة ترى أن أعمال البنك وخدماته المصرفية تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

والله ولي التوفيق.
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

فضيلة الشيخ الدكتور
فريد يعقوب المفتاح
الرئيس

فضيلة الشيخ الدكتور
فريد محمد هادي
عضو تنفيذي

فضيلة الشيخ
نظام بن محمد صالح يعقوبي
عضو

تقرير مدققي الحسابات الى حضرات السادة المساهمين

المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب
٩ فبراير ٢٠١٠
المنامة – مملكة البحرين

تقرير حول البيانات المالية الموحدة

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة للمصرف الخليجي التجاري ش.م.ب ("البنك") والشركات التابعة له ("المجموعة") والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، وبيان الدخل الموحد وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد وبيان حسابات الاستثمار المقيدة الموحد وبيان مصادر واستخدامات أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وملخص السياسات المحاسبية والإيضاحات الهامة الأخرى.

مسئولية مجلس الإدارة ومدققي الحسابات

إن هذه البيانات المالية الموحدة والتزام المجموعة بالعمل وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من مسئولية مجلس إدارة البنك، وإن مسئوليتنا هي إبداء الرأي في هذه البيانات المالية وفقا لما قمنا به من أعمال التدقيق.

أساس الرأي

لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والتي تتطلب منا وضع وتنفيذ خطة للتدقيق للتأكد بدرجة معقولة من خلو البيانات المالية الموحدة من أي خطأ جوهري. يشتمل التدقيق على فحص للمستندات المؤيدة للمبالغ والمعلومات الواردة بالبيانات المالية الموحدة وذلك عن طريق إجراء اختبارات لعينات منها، كما ويشتمل أيضاً على تقييم للمبادئ المحاسبية المتبعة والتقديرات الهامة التي تجريها الإدارة بالإضافة إلى تقييم عام لعرض البيانات المالية. إننا نرى بأن ما قمنا به من أعمال التدقيق يشكل أساساً سليماً للرأي الذي توصلنا إليه.

الرأي

برأينا أن البيانات المالية الموحدة تعّبر بصورة حقيقية وعادلة، في كل الجوانب الجوهرية، المركز المالي للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية والتغيرات في حقوق الملكية وحسابات الاستثمار المقيدة ومصادر واستخدامات أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية للبنك.

أمور تنظيمية أخرى

بالإضافة إلى ذلك، فإنه برأينا أن البنك يمسك سجلات محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية الموحدة تتفق معها. لقد قمنا بمراجعة تقرير رئيس مجلس الإداة المرفق ونؤكد بأن المعلومات الواردة به متفقة مع البيانات المالية الموحدة. لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات خلال السنة لقانون الشركات التجارية البحريني لسنة ٢٠٠١ أو لأحكام قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية لسنة ٢٠٠٦ أو لشروط ترخيص البنك أو لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، يمكن أن يكون لها أثر جوهري على أعمال البنك أو مركزه المالي. ولقد حصلنا من الإدارة على جميع الإيضاحات والمعلومات التي طلبناها لأغراض التدقيق.

كي بي إم جي
٩ فبراير ٢٠١٠

البيانات المالية الموحدة

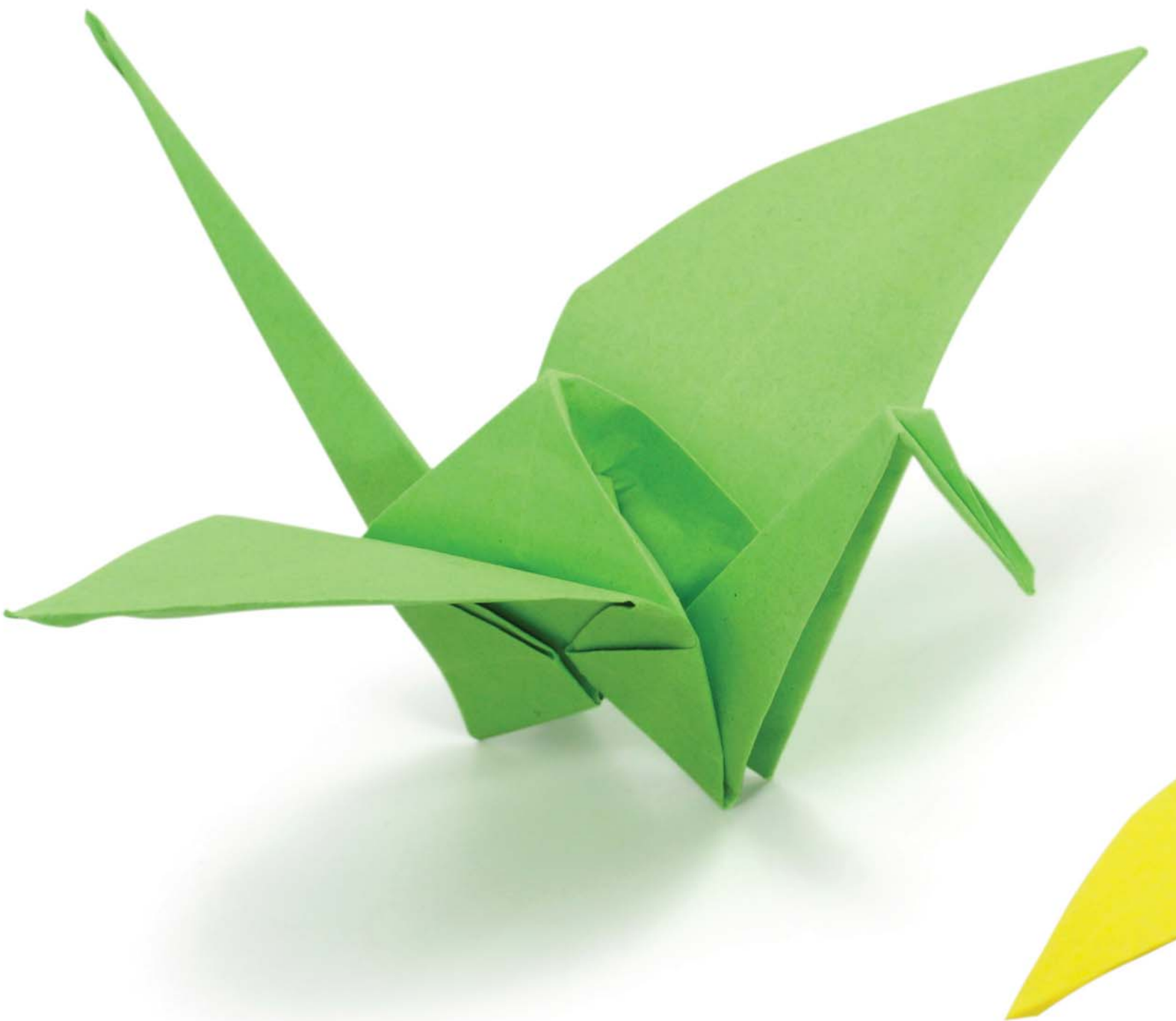

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

بآلاف الدنانير البحرينية

	إيضاح	٢٠٠٩	٢٠٠٨
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنوك	٣	**١٩,٩٧٥**	٢٣,٣٧٨
ودائع لدى مؤسسات مالية	٤	**١٢٢,١٩٣**	١٣١,٩٥٢
موجودات التمويلات الإسلامية	٥	**١٩٢,٠٨٥**	١٤٠,١٤٣
إستثمارات في أوراق مالية	٦	**٩٢,٣٥٤**	١٠٢,٣٩٨
موجودات مشتراة لغرض التأجير	٧	**٨,٥٤٤**	١٨,٥١١
أقساط إيجار مستحقة	٧	**٤,٨٨٩**	٤,٩٧١
موجودات محتفظ بها لغرض البيع	٨	**٤,٨٥٢**	٥,٦٥٥
إستثمارات في شركات زميلة	٩	**٦,٥٢١**	٦,٣٨٥
موجودات أخرى	١٠	**١٧,٨٤٣**	٢٦,٠٧٧
معدات	١١	**٤,٣٤٨**	٥,٥٢٣
مجموع الموجودات		**٤٧٣,٦٠٤**	٤٦٤,٩٩٣
المطلوبات			
ودائع من مؤسسات مالية وأخرى		**١٠١,٧٣٠**	٣٠,٢٢٩
حسابات جارية للعملاء		**٣٥,٠٩٧**	١٢٢,٣٨٣
مطلوبات أخرى	١٢	**٦,٦١٥**	١١,٥٨٣
مجموع المطلوبات		**١٤٣,٤٤٢**	١٦٤,١٩٥
حسابات الإستثمار غير المقيدة	١٣	**٢٠٣,٥٨٨**	١٦٢,٨١٦
حقوق الملكية			
رأس المال	١٤	**١٠٤,٩٢٤**	١٠٠,٠٠٠
علاوة إصدار أسهم		**٩٥٨**	٥٨١
إحتياطي قانوني		**٦,٢٩٨**	٥,٩٨٨
أسهم خزينة		**(٥,٢١٦)**	(٤,٩١٥)
أسهم خطة حوافز الموظفين غير مستحقة		**(١,٦٤٨)**	(٢,٣٨٠)
إحتياطي أسهم منحة		**٣٦٧**	٤٤٢
إحتياطي القيمة العادلة للإستثمارات		**٣٠**	–
أرباح مستبقاة		**٢٠,٨٦١**	٣٨,٢٦٦
مجموع حقوق الملكية (صفحة ٣٠)		**١٢٦,٥٧٤**	١٣٧,٩٨٢
مجموع المطلوبات وحسابات الاستثمار غير المقيدة وحقوق الملكية		**٤٧٣,٦٠٤**	٤٦٤,٩٩٣
بنود غير مضمنة في الميزانية العمومية			
حسابات الاستثمارات المقيدة (صفحة ٣٣)		**٤٦,٧٤٢**	٤٧,٤٤٥

اعتمدت البيانات المالية المنشورة على الصفحات من ٢٨ إلى ٩٢ من قبل مجلس الإدارة في ٩ فبراير ٢٠١٠، ووقعها بالنيابة عن المجلس :

د. فؤاد عبدالله العمر
رئيس مجلس الإدارة

إبراهيم حسين إبراهيم
الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٥ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

بآلاف الدنانير البحرينية

	إيضاح	٢٠٠٩	٢٠٠٨
إيراد الخدمات المصرفية الإستثمارية		**١٣,٧٩٨**	٣٤,٤٨٧
رسوم عرض وترتيب أسهم ورسوم إدارة		**١,٠١٣**	١,٣٤٩
إيراد ودائع لدى مؤسسات مالية		**١,٤٧٧**	٣,٦١٢
إيراد من موجودات التمويلات الإسلامية وموجودات مشتراة لغرض التأجير		**١٥,٠٢٤**	١٠,٦٢٨
إيراد إستثمارات في أوراق مالية	١٥	**١,٢٨٠**	٢,٦٥١
حصة المصرف من أرباح الشركات الزميلة	٩	**١٣٦**	٧٦٢
إيرادات أخرى		**٥٠٤**	١,٢٨٩
مجموع الإيرادات قبل عائد حسابات الإستثمار غير المقيدة		**٣٣,٢٣٢**	٥٤,٧٧٨
يطرح : أرباح حسابات الإستثمار غير المقيدة	١٣	**(٩,٣٣١)**	(٧,٠٥٠)
مجموع صافي الإيرادات		**٢٣,٩٠١**	٤٧,٧٢٨
تكلفة الموظفين	١٦	**٥,٠٧٣**	٧,٩٩٢
مصروفات التمويل		**١,٢٧٠**	٢,١٩٠
مصروفات متعلقة بالإستثمارات		**٦٦٤**	٨٦١
مصروفات أخرى	١٨	**٤,٥٣٧**	٣,٥٥٧
مجموع المصروفات		**١١,٥٤٤**	١٤,٦٠٠
الربح قبل مخصصات انخفاض قيمة الموجودات		**١٢,٣٥٧**	٣٣,١٢٨
مخصصات الإنخفاض في القيمة	١٧	**(٩,٢٥٧)**	(٥,٨٢٤)
ربح السنة		**٣,١٠٠**	٢٧,٣٠٤
العائد الأساسي لكل سهم (فلس)	٢٣	**٣,٠٤**	٢٦,٥٢
العائد المخفض لكل سهم (فلس)	٢٣	**٣,٠٤**	٢٦,٣٢

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٥ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠٠٩	رأس المال	علاوة إصدار أسهم	إحتياطي قانوني	أسهم خزينة	أسهم خطة حوافز الموظفين غير مستحقة	إحتياطي أسهم منحة	إحتياطي القيمة العادلة للإستثمارات المتوفرة للبيع	أرباح مستبقاة	المجموع
الرصيد في ١ يناير ٢٠٠٩	١٠٠,٠٠٠	٥٨١	٥,٩٨٨	(٤,٩١٥)	(٢,٣٨٠)	٤٤٢	-	٣٨,٢٦٦	١٣٧,٩٨٢
تغيرات القيمة العادلة	-	-	-	-	-	-	٣٠	-	٣٠
ربح السنة	-	-	-	-	-	-	-	٣,١٠٠	٣,١٠٠
مجموع الإيرادات والمصروفات المحتسبة للسنة	-	-	-	-	-	-	٣٠	٣,١٠٠	٣,١٣٠
المحول إلى الإحتياطي القانوني	-	-	٣١٠	-	-	-	-	(٣١٠)	-
أسهم خزينة مشتراة	-	-	-	(١,٥٨١)	-	-	-	-	(١,٥٨١)
أسهم خزينة مباعة	-	-	-	١,٢٨٠	-	-	-	-	١,٢٨٠
تكاليف استحقاق أسهم خطة حوافز الموظفين للسنة	-	-	-	-	-	٤٣٤	-	-	٤٣٤
تسوية استحقاق و إصدار أسهم خطة حوافز الموظفين	-	٣٧٧	-	-	٧٣٢	(٥٠٩)	-	-	٦٠٠
المحول إلى صندوق الأعمال الخيرية لسنة (٢٠٠٨)	-	-	-	-	-	-	-	(٢٥٠)	(٢٥٠)
أسهم منحة لسنة ٢٠٠٨	٤,٩٢٤	-	-	-	-	-	-	(٤,٩٢٤)	-
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة لسنة (٢٠٠٨)	-	-	-	-	-	-	-	(٢٥٠)	(٢٥٠)
أرباح أسهم معلنة لسنة (٢٠٠٨)	-	-	-	-	-	-	-	(١٤,٧٧١)	(١٤,٧٧١)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	١٠٤,٩٢٤	٩٥٨	٦,٢٩٨	(٥,٢١٦)	(١,٦٤٨)	٣٦٧	٣٠	٢٠,٨٦١	١٢٦,٥٧٤

٢٠٠٨	رأس المال	علاوة إصدار أسهم	إحتياطي قانوني	أسهم خزينة	أسهم خطة حوافز الموظفين غير مستحقة	إحتياطي أسهم منحة	إحتياطي القيمة العادلة للإستثمارات المتوفرة للبيع	أرباح مستبقاة	المجموع
الرصيد في ١ يناير ٢٠٠٨	١٠٠,٠٠٠	-	٣,٢٥٨	-	-	٢,٦٣٠	-	٢٩,١٠٢	١٣٤,٩٩٠
ربح السنة	-	-	-	-	-	-	-	٢٧,٣٠٤	٢٧,٣٠٤
مجموع الإيرادات والمصروفات المحتسبة للسنة	-	-	-	-	-	-	-	٢٧,٣٠٤	٢٧,٣٠٤
المحول إلى الإحتياطي القانوني	-	-	٢,٧٣٠	-		-	-	(٢,٧٣٠)	-
أسهم خزينة مشتراة	-	-	-	(٨,٣٦٨)	-	-	-	-	(٨,٣٦٨)
أسهم خزينة مباعة	-	-	-	٣,٤٥٣	-	-	-	-	٣,٤٥٣
أسهم خزينة مشتراة لخطة حوافز الموظفين (إيضاح ١٩)	-	-	-	-	(٣,٦٤٨)	-	-	-	(٣,٦٤٨)
إحتياطي مستخدم لشراء أسهم لخطة حوافز الموظفين	-	-	-	-	-	(٢,١٠٦)	-	-	(٢,١٠٦)
تكاليف استحقاق أسهم خطة حوافز الموظفين للسنة	-	-	-	-	-	٤٩٩	-	-	٤٩٩
تسوية إستحقاق و إصدار أسهم خطة حوافز الموظفين	-	٥٨١	-	-	١,٢٦٨	(٥٨١)	-	-	١,٢٦٨
المحول إلى صندوق الأعمال الخيرية لسنة ٢٠٠٧	-	-	-	-	-	-	-	(٢٥٠)	(٢٥٠)
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة لسنة ٢٠٠٧	-	-	-	-	-	-	-	(١٦٠)	(١٦٠)
أرباح أسهم معلنة لسنة ٢٠٠٧	-	-	-	-	-	-	-	(١٥,٠٠٠)	(١٥,٠٠٠)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨	١٠٠,٠٠٠	٥٨١	٥,٩٨٨	(٤,٩١٥)	(٢,٣٨٠)	٤٤٢	-	٣٨,٢٦٦	١٣٧,٩٨٢

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٥ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

بآلاف الدنانير البحرينية

	إيضاح	٢٠٠٩	٢٠٠٨
أنشطة التشغيل			
مقبوضات أتعاب الخدمات الإستثمارية المصرفية		**٢٧,٤٢٢**	٢٨,٣٩٠
تمويلات إسلامية، صافي		**(٤٣,٣٩٢)**	(٥٦,٨٨١)
رسوم عرض وترتيب أسهم ورسوم إدارة مستلمة		**١,٠١٣**	٢,٤٨٠
إيراد مستلم من ودائع لدى مؤسسات مالية		**١,٤٧٧**	٣,٦١٢
مدفوعات أرباح على حسابات الإستثمار غير المقيدة		**(٨,٩٣٨)**	(٦,١٥٩)
مقبوضات من أصحاب حسابات الإستثمار غير المقيدة، صافي		**٤٠,٧٧٢**	٩٨,٧١٦
مدفوعات للمصروفات		**(١٢,٧٩٨)**	(٩,٨٤٦)
مقبوضات/ (مدفوعات) خاصة بموجودات الإجارة، صافي		**١٠,٠٤٩**	(١٠,٣٣٩)
مدفوعات مكافأة أعضاء مجلس الإدارة		**(٢٥٠)**	(١٦٠)
صافي الزيادة /(النقص) في الحسابات الجارية للعملاء		**(٨٧,٢٨٦)**	٩٨,٨٣١
مقبوضات من إيرادات أخرى		**٥٠٤**	٣٢٤
التغير في إحتياطي بنك البحرين المركزي، صافي		**٥,٦٧٩**	(٩,٥٤٩)
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		**(٦٥,٧٤٨)**	١٣٩,٤١٩
أنشطة الإستثمار			
شراء استثمارات في أوراق مالية		**(٧,٦٦٣)**	(٥٠,١٥٠)
مقبوضات من بيع إستثمارات في أوراق مالية		**١٧,٨٩٧**	١١,٩١٢
مبالغ مدفوعة مقدماً لغرض الإستثمار في أوراق مالية		**(٩,٥٨٣)**	–
أرباح أسهم / إيرادات مستلمة من إستثمارات في أوراق مالية		**١,٤٨١**	٥,٠٤٥
مقبوضات من إستثمارات في شركات زميلة		**-**	١,٠٦٠
شراء موجودات محتفظ بها لغرض البيع		**-**	(٥,٦٥٥)
مقبوضات من بيع موجودات محتفظ بها لغرض البيع		**١,٠٧٠**	–
مقبوضات من بيع إستثمارات عقارية		**-**	٦٢١
شراء معدات ومدفوعات رأسمالية مقدمة		**(١٣٥)**	(٤,٦٢٠)
التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار		**٣,٠٦٧**	(٤١,٧٨٧)
أنشطة التمويل			
ودائع من مؤسسات مالية وأخرى، صافي		**٧١,٥٠١**	(١١,٣٣٢)
صافي المبالغ المدفوعة لشراء أسهم خزينة		**(٣٠١)**	(٤,٩١٥)
شراء أسهم خزينة لخطة حوافز الموظفين		**-**	(٣,٦٤٨)
مصروفات التمويل المدفوعة		**(١,٢٧٠)**	(٢,١٩٠)
أرباح أسهم مدفوعة		**(١٤,٧٣٢)**	(١٥,٠٠٠)
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل		**٥٥,١٩٨**	(٣٧,٠٨٥)
صافي (النقصان) / الزيادة في النقد وما في حكمه		**(٧,٤٨٣)**	٦٠,٥٤٧
النقد وما في حكمه في ١ يناير		**١٤٢,٧١٦**	٨٢,١٦٩
النقد وما في حكمه في ٣١ ديسمبر		**١٣٥,٢٣٣**	١٤٢,٧١٦
يشتمل النقد وما في حكمه على :			
نقد وأرصدة لدى البنوك (عدا حساب احتياطي مصرف البحرين المركزي)	٣	**١٣,٠٤٠**	١٠,٧٦٤
ودائع لدى مؤسسات مالية	٤	**١٢٢,١٩٣**	١٣١,٩٥٢
		١٣٥,٢٣٣	١٤٢,٧١٦

شكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٥ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠٠٩	الرصيد في ١ يناير ٢٠٠٩			الحركة خلال الفترة					الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩		
	عدد الوحدات (بالآلاف)	معدل سعر الوحدة (بالدينار البحريني)	المجموع (بآلاف الدنانير البحرينية)	إستثمارات / (سحوبات) (بآلاف الدنانير البحرينية)	إعادة تقييم (بآلاف الدنانير البحرينية)	إجمالي الدخل (بآلاف الدنانير البحرينية)	أرباح أسهم مدفوعة (بآلاف الدنانير البحرينية)	رسوم المصرف كوكيل (بآلاف الدنانير البحرينية)	مصروفات إدارية (بآلاف الدنانير البحرينية)	عدد الوحدات (بالآلاف)	معدل سعر الوحدة (بالدينار البحريني)	المجموع (بآلاف الدنانير البحرينية)
صندوق الحارث الفرنسي العقاري	١٧,٠٥	٥٣٧,٩٧	٩,١٧٢	-	٣١	١٥٩	(١٥٩)	-	-	١٧,٠٥	٥٣٩,٧٦	٩,٢٠٣
سفانا للإستثمار (ذ.م.م) (ريا ١)	٩,٥٦٣	١,٠٠	٩,٥٦٣	-	-	-	-	-	-	٩,٥٦٣	١,٠٠	٩,٥٦٣
جناين القابضة المتحدة (ريا ٤)	٥٢,٦٨٥	٠,٣٩	٢٠,٦١٠	-	-	٢,٢٤٨	(١,٩١١)	-	(٢,١٤٢)	٥٢,٦٨٥	٠,٣٦	١٨,٨٠٥
شادن للاستثمارات العقارية (ريا ٥)	٨,١٠٠	١,٠٠	٨,١٠٠	-	-	-	-	-	-	٨,١٠٠	١,٠٠	٨,١٠٠
لوكاتا (ريا ٦)	-	-	-	١,٠٧١	-	-	-	-	-	٢,٨٤١	٠,٣٨	١,٠٧١
			٤٧,٤٤٥	١,٠٧١	٣١	٢,٤٠٧	(٢,٠٧٠)	-	(٢,١٤٢)			٤٦,٧٤٢

٢٠٠٨	الرصيد في ١ يناير ٢٠٠٨			الحركة خلال السنة						الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨		
	عدد الوحدات (بالآلاف)	معدل سعر الوحدة (بالدينار البحريني)	المجموع (بآلاف الدنانير البحرينية)	استثمارات/ (سحوبات) (بآلاف الدنانير البحرينية)	إعادة تقييم (بآلاف الدنانير البحرينية)	إجمالي الدخل (بآلاف الدنانير البحرينية)	أرباح أسهم مدفوعة (بآلاف الدنانير البحرينية)	رسوم البنك كوكيل (بآلاف الدنانير البحرينية)	مصروفات إدارية (بآلاف الدنانير البحرينية)	عدد ا لوحدات (بالآلاف)	معدل سعر الوحدة (بالدينار البحريني)	المجموع (بآلاف الدنانير البحرينية)
صندوق الحارث الفرنسي العقاري	١٧,٠٥	٥٥٦,٥١	٩,٤٨٩	–	(٣١٧)	٩١٨	(٨٧١)	(٤٦)	(١)	١٧,٠٥	٥٣٧,٩٥	٩,١٧٢
سفانا للاستثمار (ذ.م.م) (ريا ١)	٩,٥٦٣	١,٠٠	٩,٥٦٣	–	–	–	–	–	–	٩,٥٦٣	١,٠٠	٩,٥٦٣
برج هاجر – مكة (ريا ٢)	٣,٠٢١	٠,٣٧٧	١,١٣٩	(١,١٣٩)	–	١٧٠	(١٧٠)	–	–	–	–	–
أرامس (ريا ٣)	٧,٦٨٥	٠,٣٧٧	٢,٩١٢	(٢,٩١٢)	–	–	–	–	–	–	–	–
جناين القابضة المتحدة (ريا ٤)	٥٢,٦٨٤	٠,٣٧٧	١٩,٨٦٢	–	–	٣,٥٠٦	(٢,١٨٠)	–	(٥٧٨)	٥٢,٦٨٤	٠,٣٩	٢٠,٦١٠
شادن للاستثمارات العقارية (ذ.م.م.) (ريا ٥)	–	–	–	٨,١٠٠	–	–	–	–	–	٨,١٠٠	١,٠٠	٨,١٠٠
			٤٢,٩٦٥	٤,٠٤٩	(٣١٧)	٤,٥٩٤	(٣,٢٢١)	(٤٦)	(٥٧٩)			٤٧,٤٤٥

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٥ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

بآلاف الدنانير البحرينية

	٢٠٠٩	٢٠٠٨
مصادر صندوق الأعمال الخيرية والزكاة		
تبرعات البنك	**٢٥٠**	٢٥٠
إيرادات مخالفة للشريعة الإسلامية	**١**	٤
رسوم مدفوعات متأخرة محصلة من العملاء	**-**	٣٢
مجموع المصادر	**٢٥١**	٢٨٦
استخدامات صندوق الأعمال الخيرية والزكاة		
تبرعات لمؤسسات خيرية	**١٠٠**	–
مجموع الاستخدامات	**١٠٠**	–
زيادة المصادر على الاستخدامات	**١٥١**	٢٨٦
رصيد صندوق الأعمال الخيرية والزكاة غير الموزع في بداية السنة	**٤٤٢**	١٥٦
رصيد صندوق الأعمال الخيرية والزكاة غير الموزع في ٣١ ديسمبر (إيضاح ٢٥)	**٥٩٣**	٤٤٢

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٥ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

١. النشأة والنشاط

المصرف الخليجي التجاري (ش.م.ب) (« البنك ») شركة مساهمة بحرينية، تأسست في مملكة البحرين بتاريخ ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٤ بموجب السجل التجاري رقم ٥٥١٣٣. يعمل البنك بموجب ترخيص ممنوح من مصرف البحرين المركزي بتاريخ ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٣.

أسهم البنك مدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية.

تخضع أنشطة البنك لقوانين مصرف البحرين المركزي واشراف هيئة رقابة شرعية وفقاً لدورها المنصوص عليه في عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك.

تشتمل أنشطة البنك الرئيسية على تمويل مشاريع عقارية والأنشطة المتعلقة بها، وخدمات الاستشارات الاستثمارية، والمعاملات المصرفية الأخرى ومعاملات الاستثمار التي تتماشى مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفقاً لرأي هيئة الرقابة الشرعية للبنك.

البيانات المالية الموحدة

يملك البنك شركة تابعة مملوكة بالكامل، هي شركة حوافز خليجي للإدارة ش.م.ب (مقفلة) («حوافز»)، وذلك بهدف إدارة خطة حوافز الموظفين. خلال السياق الاعتيادي للعمل، يقوم البنك بإنشاء شركات ذات أغرض خاصة أخرى كشركات تابعة بهدف تملك حصص في بعض استثماراته. تم إعداد البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ على أساس التوحيد، وتتكون من البيانات المالية للبنك والشركات التابعة له (« المجموعة»)، وحصة المجموعة في الشركات الزميلة.

٢. السياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي السياسات المحاسبية الهامة المطبقة في إعداد هذه البيانات المالية . تم تطبيق هذه السياسات المحاسبية من قبل المجموعة على نحو ثابت كما كانت مطبقة في السنة السابقة.

أ. المعايير المتبعة

تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. بالتوافق مع متطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ودليل الأنظمة الصادر عن مصرف البحرين المركزي، تقوم المجموعة بإتباع إرشادات المعيار الدولي لإعداد البيانات المالية المختص وذلك في الحالات التي لا يوجد لها معيار محاسبي صادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية.

ب. أساس الإعداد

العملة المستعملة في إعداد البيانات المالية الموحدة هي الدينار البحريني، وتعد العملة الرئيسية لمعاملات البنك. أعدت البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، فيما عدا قياس القيمة العادلة لبعض الاستثمارات المتوفرة للبيع وأدوات إدارة المخاطر.

تصنف المجموعة المصروفات في بيان الدخل حسب طريقة طبيعة المصروف.

إن إعداد البيانات المالية يتطلب استخدام بعض التقديرات المحاسبية الهامة. كما يتطلب أيضاً من الإدارة اجتهاد في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. يتم مراجعة التقديرات والفرضيات بصورة مستمرة. يتم احتساب التعديلات على التقديرات في الفترة التي تتم فيها هذه التعديلات وفي أي فترة مستقبلية متأثرة. تعتقد الإدارة أن الفرضيات المستخدمة مناسبة، وبالتالي فإن البيانات المالية تعرض الوضع المالي والنتائج بصورة عادلة . إن الأمور التي تتطلب قدر كبير من الاجتهاد أو المعقدة أو التي تتطلب فرضيات وتقديرات مؤثرة على البيانات المالية الموحدة مبينة في إيضاح (٢٠).

٢. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ج. أساس التوحيد

١. الشركات التابعة

تشمل البيانات المالية الموحدة للمجموعة على البيانات المالية للبنك والشركات التابعة له. الشركات التابعة هي مؤسسات (وتشمل الشركات ذات الأغراض الخاصة) خاضعة لسيطرة البنك. توجد السيطرة عندما يكون للبنك سلطة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إدارة السياسات المالية والتشغيلية لمؤسسة من أجل الحصول على منافع من أنشطتها. يتم توحيد البيانات المالية للشركات التابعة من تاريخ الحصول على السيطرة ويتم التوقف عن التوحيد عند فقدان السيطرة.

الشركات ذات الأغراض الخاصة هي شركات أنشأت لتحقيق هدف ضيق ومحدد جيداً، تورق أصول معينة، أو تنفيذ معاملة اقتراض أو استثمار معين. يتم توحيد بيانات الشركة ذات الأغراض الخاصة، بناءً على تقييم جوهر علاقتها مع المجموعة ومخاطر ومكافآت الشركة ذات الأغراض الخاصة، وإذا استنتجت المجموعة بأنها تسيطر على الشركة ذات الأغراض الخاصة. يتم تقييم ما إذا كانت المجموعة تمارس السيطرة على الشركة ذات الأغراض الخاصة عند التأسيس، وعادة لا يعاد قياسها مرة أخرى في حالة عدم وجود أي تغيرات على هيكل أو شروط الشركة ذات الأغراض الخاصة، أو معاملات إضافية بين المجموعة والشركة ذات الأغراض الخاصة. وفي حالة اتخاذ المجموعة قرارات اختيارية، كإقراض مبالغ تفوق تسهيلات السيولة الحالية أو تمديد الشروط لحد أكثر من الشروط الأصلية،

تغير العلاقة بين المجموعة والشركة ذات الأغراض الخاصة، فإن المجموعة تقوم بإعادة تقييم السيطر على الشركة ذات الأغراض الخاصة. تقوم المجموعة بصفتها كوصي بإدارة الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة وأدوات الاستثمارات الأخرى نيابة عن المستثمرين.

٢. الشركات الزميلة

الشركات الزميلة هي مؤسسات تمتلك المجموعة فيها أكثر من ٢٠٪ من حق التصويت، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، و تمارس سلطة مؤثرة، من دون التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية. تحتسب الاستثمارات في الشركات الزميلة مبدئياً بالتكلفة، و يتم زيادة أو خفض القيمة الدفترية لاحتساب حصة المستثمرين من الربح أو الخسارة للشركة المستثمر فيها بعد الشراء. التوزيعات المستلمة من الشركة المستثمر فيها تخفض القيمة الدفترية للاستثمار. قد يتكون التسويات للقيمة الدفترية ضرورية للتغيرات في حصة المستثمر في الشركة المستثمر فيها و الناتجة من التغيرات في أسهم الشركة المستثمر فيها. عندما تتعدى حصة المجموعة من الخسائر حصتها في الشركة الزميلة، يتم تخفيض القيمة الدفترية إلى لا شيء ويتم وقف احتساب أي خسائر إضافية ماعدا في حال تكبد المجموعة التزامات قانونية أو إعتبارية أو قامت بدفع مبالغ بالنيابة عن الشركة الزميلة.

٣. معاملات تم استبعادها عند توحيد البيانات المالية

تم استبعاد جميع المعاملات والأرصدة وأي خسائر وأرباح غير محققة والناتجة عن عمليات مع شركات المجموعة عند إعداد البيانات المالية الموحدة. يتم أيضاً استبعاد الأرباح الناتجة من المعاملات بين المجموعة مع الشركات الزميلة المحتسبة بطريقة حقوق الملكية لحد استثمار المجموعة في هذه الشركات. يتم أيضاً استبعاد الخسائر غير المحققة بالطريقة ذاتها إلى الحد أن لا يكون هناك دلائل انخفاض في القيمة. تم تغيير السياسات المحاسبية للشركة التابعة و الشركات الزميلة عند الضرورة، للتأكد من توافقها مع تلك التي تطبقها المجموعة.

د. معاملات بالعملات الأجنبية

يتم قياس بنود البيانات المالية الموحدة لوحدات المجموعة بالعملة الاقتصادية الرئيسية للبيئة التي تعمل فيها هذه الوحدات (عملة التعامل). يتم إعداد البيانات المالية الموحدة بالدينار البحريني وهي العملة المستعملة من قبل المجموعة في معاملاتها والعملة المستخدمة في إعداد البيانات المالية.
يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى عملة التعامل لكل وحدة بأسعار الصرف السائدة وقت إجراء المعاملة. تدرج أرباح وخسائر فروقات العملة الناتجة عن سداد مثل هذه المعاملات ومن تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية التي تتم بالعملات الأجنبية بسعر الصرف السائد في تاريخ الميزانية العمومية في بيان الدخل الموحد.

٢. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

فروقات العملة الناتجة عن البنود غير المالية التي تظهر بالقيمة الدفترية، كبعض الاستثمارات في الأوراق المالية المتوفرة للبيع، يتم إدراجها في احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات.

إن العملات المستخدمة من قبل شركات المجموعة في معاملاتها إما الدينار البحريني أو الدولار الأمريكي، وهو مرتبط بالدينار البحريني وعليه لم تنتج فروقات من تحويل البيانات المالية لشركات المجموعة والتي لها عملة تعامل تختلف عن العملة المستخدمة في إعداد البيانات المالية الموحدة.

هـ. استثمارات في أوراق مالية

تشمل الاستثمارات في أوراق مالية على استثمارات أسهم في مؤسسات يملك فيها البنك أقل من ٢٠٪ من حقوق الملكية والاستثمارات في الصكوك (السندات الإسلامية) . لا يشتمل الاستثمار في أوراق مالية على استثمارات في شركات تابعة وشركات زميلة.

١. التصنيف

توزع المجموعة استثماراتها على المجموعات الآتية : استثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة أو استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أو كاستثمارات متوفرة للبيع.

الاستثمارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة هي تلك التي تشتريها أو تتكبدها المجموعة أساساً لغرض البيع أو إعادة الشراء في المستقبل القريب، أو تحتفظ بها كمحفظة تدار معاً لتحقيق أرباح على المدى القصير أو أخذ مركز استثماري. لا يقوم البنك حالياً بالاستثمار في الأوراق المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة.

الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق هي عبارة عن استثمارات لها تاريخ استحقاق محدد ودفعات محددة وللمجموعة النية والمقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، و غير مصنفة كاستثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة أو استثمارات متوفرة للبيع، و تشمل الصكوك المتوسطة إلى طويلة الأجل.

الاستثمارات المتوفرة للبيع هي تلك الاستثمارات غير المصنفة كاستثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة أو استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، و تشمل استثمارات في أسهم مدرجة و غير مدرجة، و في صكوك قصيرة الأجل قد لا ينوي البنك الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها.

٢. الاحتساب وإلغاء الاحتساب

يتم احتساب الاستثمارات في الأوراق المالية بتاريخ المعاملة، أي التاريخ الذي تقوم المجموعة فيه بالتعاقد لشراء أو بيع الأصل، والذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في الشروط التعاقدية للأداة. يتم إلغاء الاعتراف بالاستثمارات عندما ينتهي حق استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما تقوم المجموعة بنقل جميع مخاطر وعوائد الملكية بشكل جوهري.

٣. القياس

يتم مبدئياً احتساب الأوراق المالية بالقيمة العادلة، وهي قيمة المقابل المدفوع، وتشمل تكاليف المعاملة. يتم مبدئياً قياس الاستثمارات المحتفظ بغرض المتاجرة بالقيمة العادلة ويتم تحميل مصروفات المعاملات على بيان الدخل. يتم مبدئياً قياس الاستثمارات الأخرى بالقيمة العادلة، مضافاً إليها مصروفات المعاملات ذات العلاقة. .لاحقاً، يتم قياس الاستثمارات المحتفظ بغرض المتاجرة والاستثمارات المتوفرة للبيع بالقيمة العادلة. تحتسب الأرباح والخسائر الناتجة من تغيرات القيمة العادلة للاستثمارات المحتفظ بها بغرض المتاجرة في بيان الدخل. تحتسب الأرباح والخسائر الناتجة من تغيرات القيمة العادلة للاستثمارات المتوفرة للبيع في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد ، ويتم عرضه في احتياطي منفصل للقيمة العادلة ضمن حقوق الملكية. تحول الأرباح والخسائر المتراكمة للاستثمارات المتوفرة للبيع المباعة أو التي تم التخلص منها أو أصبحت ضعيفة الأداء والتي احتسبت سابقاً في بيان التغيرات في حقوق الملكية إلى بيان الدخل.

٢. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

الاستثمارات المتوفرة للبيع التي ليس لها أسعار سوق مدرجة أو طرق مناسبة أخرى للحصول على القيمة العادلة، فإنها تظهر بالتكلفة مطروحاً منها مخصصات انخفاض القيمة.

يتم قياس الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بعد القياس المبدئي بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي مطروحاً منها مخصصات انخفاض القيمة.

٤. مبادئ القياس

قياس التكلفة المطفأة

التكلفة المطفأة للموجودات أو المطلوبات المالية هو المبلغ الذي تم قياسها به عند الاحتساب المبدئي، مطروحاً منه دفعات المبلغ الأساسي، زائداً أو ناقصاً الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي لأي فرق بين المبلغ المحتسب مبدئياً و مبلغ الاستحقاق، مطروحاً منه أي تخفيض لهبوط القيمة. احتساب معدل الربح الفعلي يشمل على جميع الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة والتي تعتبر جزءاً اساسياً من معدل الربح الفعلي.

قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن به مبادلة أصل أو سداد إلتزام بين طرفين ملمين بالمعاملة و بشروط تجارية عادلة بتاريخ القياس.

تقوم المجموعة بقياس القيمة العادلة للاستثمارات المدرجة باستخدام أسعار الطلب في سوق نشطة لتلك الأداة المالية.

و. موجودات التمويلات الإسلامية

موجودات التمويلات الإسلامية تتمثل في تمويلات متوافقة مع الشريعة الإسلامية مقدمة من قبل البنك، وهي ذات مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد. وتشتمل على تمويلات المرابحات والمشاركة والاستصناع والوكالة وتظهر بالتكلفة المطفأة مطروحاً منها مخصص الانخفاض في قيمتها، إن وجد، بتاريخ نشوئها.

ز. ودائع لدى ومن مؤسسات مالية

تشتمل هذه على ودائع مودعة من و إلى البنك على هيئة عقود متوافقة مع الشريعة الإسلامية. تكون هذه الودائع في العادة قصيرة الأجل و تظهر بتكلفتها المطفأة.

ح. النقد وما في حكمه

لغرض إعداد بيان التدفقات النقدية، يشتمل النقد وما في حكمه على نقد وأرصدة لدى البنوك، وكذلك ودائع لدى مؤسسات مالية تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ شرائها، والتي تتعرض لمخاطر غير جوهرية ناتجة من تغيرات القيمة العادلة والتي تستخدم من قبل المجموعة لإدارة التزاماتها قصيرة الأجل.

ط. أدوات إدارة المخاطر

يدخل البنك في معاملات صرف عملات أجنبية لإدارة المخاطر تتوافق مع تعاليم الشريعة الإسلامية، للتحوط من المخاطر الاقتصادية لتغطية مراكز جوهرية مفتوحة وفقاً لاسترشادات البنك في إدارة المخاطر. كما تدخل المجموعة في أدوات صرف عملات أجنبية لإدارة المخاطر تتوافق مع تعاليم الشريعة الإسلامية نيابة عن العملاء / المشاريع على أساس مبدأ التقابل ولا تحتفظ بمراكز جوهرية مفتوحة. يتم قياس أدوات إدارة المخاطر المشتقة مبدئياً بالقيمة العادلة بتاريخ توقيع العقد، ويتم لاحقاً إعادة قياسها بالقيمة العادلة. إن القيمة العادلة لأدوات من هذا النوع هي القيمة المساوية للأرباح أو الخسائر غير المحققة من تقييم الأداة بسعر السوق باستخدام معدلات السوق السائدة.

٢. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

يتم الإفصاح عن الأدوات ذات أسعار السوق الإيجابية (أرباح غير محققة) ضمن الموجودات الأخرى، أما الأدوات ذات أسعار السوق السلبية (خسائر غير محققة)، فيتم الإفصاح عنها ضمن مطلوبات أخرى في بيان المركز المالي. بالنسبة لأدوات إدارة المخاطر غير المؤهلة ضمن علاقة التحوط، يتم احتساب جميع التغيرات في القيمة العادلة في بيان الدخل فوراً.

ك. موجودات مشتراة لغرض التأجير

الموجودات المشتراة لغرض التأجير (الإجارة المنتهية بتمليك) تظهر بالتكلفة مطروحاً منها الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في قيمتها، وفقاً لشروط التأجير، تنتقل ملكية الأصل المؤجر للمستأجر في نهاية مدة عقد التأجير، شرط أن تكون جميع أقساط الإيجار قد سددت. يتم احتساب الاستهلاك وفقاً لطريقة القسط الثابت على مدى فترة التأجير. يتم إجراء تقييم في تاريخ كل ميزانية عمومية لتحديد وجود دليل موضوعي عن انخفاض في قيمة الموجودات المشتراة لغرض التأجير. تمثل خسائر الانخفاض الفرق بين القيمة الدفترية للموجودات والقيمة القابلة الاسترداد وتحمل هذه الخسائر على بيان الدخل.

ل. موجودات محتفظ بها بغرض البيع

تصنف المجموعة الموجودات غير المتداولة أو المجموعات المستبعدة كموجودات محتفظ بها بغرض البيع إذا كان يتوقع استرداد قيمتها الدفترية بشكل أساسي من خلال بيعها بدلاً من استمرارية استخدامها خلال ١٢ شهراً. تقاس الموجودات غير المتداولة أو المجموعات المستبعدة المصنفة كموجودات محتفظ بها للبيع بالقيمة الدفترية والقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع، أيهما أقل.

إذا انتفت أسباب تصنيف الموجودات كموجودات محتفظ بها لغرض البيع، تتوقف الشركة عن تصنيف الموجودات (أو المجموعات المستبعدة) كموجودات محتفظ بها لغرض البيع، وتقوم بقياس الموجودات (أو المجموعات المستبعدة) بقيمتها الدفترية قبل تصنيفها كموجودات محتفظ بها لغرض البيع (أو المجموعات المستبعدة)،معدلة للاستهلاك، أو الإطفاء، أو إعادة التقييم الذي كان سيحتسب لو لم يتم تصنيفها كموجودات محتفظ بها لغرض البيع (أو المجموعات المستبعدة)، وقيمتها القابلة للاسترداد بتاريخ اتخاذ القرار اللاحق بعدم بيعها، أيهما أقل. يستمر البنك بتصنيف الموجودات غير المتداولة أو المجموعات المستبعدة كموجودات محتفظ بها لغرض البيع، عندما ينتج عن الأحداث أوالظروف الخارجة عن سيطرة البنك تمديد الفترة المطلوبة لإتمام عملية البيع لأكثر من ١٢ شهراً، ويبقى البنك ملتزماً بخطته للبيع.

م. المعدات

تظهر المعدات بالتكلفة مطروحاً منها الإستهلاك المتراكم. يتم إحتساب الإستهلاك وفقاً لطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المقدر للموجودات من ٣ إلى ٥ سنوات. يتم مراجعة القيمة المتبقية والعمر الإنتاجي للموجودات وتعديلها إذا تطلب الأمر في تاريخ كل بيان للمركز المالي.

ن. انخفاض قيمة الموجودات

تقوم المجموعة بعمل تقييم في تاريخ كل بيان للمركز المالي لتحديد وجود دليل موضوعي يثبت انخفاض في قيمة أصل مالي محدد. الأدلة على الانخفاض في قيمة الموجودات المالية (بما في ذلك الأسهم) يمكن أن تشمل عجز أو تأخير المقترضين في السداد، أو إعادة هيكلة القرض أو المبلغ المدفوع مقدماً من قبل المجموعة، بشروط لا تعتبرها المجموعة في ظروف أخرى، مؤشرات على أن المقترض أو المصدر سيعلن إفلاسه، إنتهاء سوق نشط لأحد أنواع الأوراق المالية، أو أي معلومات تتعلق بمجموعة من الموجودات ، كتغيرات سلبية في وضع دفعات المقترضين أو المصدر، أو الأوضاع الاقتصادية المتلازمة مع العجز في المجموعة.بالإضافة لذلك، فإن وجود انخفاض جوهري أو لفترة طويلة في القيمة العادلة بأقل من سعر التكلفة في حالة الاستثمارات في أوراق مالية يعتبر دليلاً على انخفاض القيمة.

الموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة

يقاس انخفاض قيمة الموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة كالفرق بين القيمة الدفترية لهذا الموجودات المالية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المقدرة مخصومة بمعدل الربح الفعلي الأصلي لهذه الموجودات. تحتسب الخسائر في بيان الدخل وتعكس في حساب مخصص لانخفاض القيمة. عندما يؤدي حدث لاحق لانخفاض خسائر هبوط القيمة ، يتم عكس خسائر انخفاض القيمة من خلال بيان الدخل. تعتبر المجموعة دلائل انخفاض قيمة موجودات المالية التي تظهر بالتكلفة

٢. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

المطفأة على أساس فردي وعلى أساس جماعي. يتم تقييم جميع الموجودات المالية التي تعتبر جوهرية بصورة فردية لانخفاض القيمة. جميع الموجودات المالية التي وجدت غير منخفضة القيمة بشكل فردي يتم فحصها بشكل جماعي لانخفاض القيمة الذي تم تكبده ولكن لم يتم تحديده بعد. الموجودات المالية التي لا تعتبر جوهرية بشكل فردي، يتم تقييمها بالنسبة لانخفاض القيمة عن طريق جمع الموجودات ذات خصائص الأخطار المتشابهة.

الاستثمارات المتوفرة للبيع

في حالة الاستثمارات في الأسهم المصنفة كاستثمارات متوفرة للبيع و التي تم قياسها بالقيمة العادلة، يتم الأخذ في الاعتبار وجود انخفاض جوهري أو لفترة طويلة في القيمة العادلة بأقل من سعر التكلفة لتحديد إذا ما كانت الموجودات قد تعرضت للانخفاض في القيمة. وفي حالة وجود هذه الدلائل للاستثمارات المتوفرة للبيع، فان الخسائر المتراكمة التي تم قياسها كالفرق بين سعر الشراء والقيمة العادلة حالياً مطروحاً منها خسائر انخفاض القيمة المحتسبة سابقاً في بيان الدخل، يتم شطبها من حقوق الملكية واحتسابها في بيان الدخل. يتم لاحقاً عكس خسائر انخفاض القيمة المحتسبة في بيان الدخل على أدوات الملكية خلال بيان الدخل.

بالنسبة للاستثمارات المتوفرة للبيع التي تظهر بالتكلفة، تقوم المجموعة بفحص وجود أدلة موضوعية على انخفاض قيمة كل استثمار عن طريق تقييم المؤشرات المالية، والتشغيلية، والاقتصادية. يتم احتساب الهبوط في القيمة إذا كانت القيمة التقديرية القابلة للاسترجاع أقل من تكلفة الاستثمار.

الموجودات الأخرى غير المالية

يقوم البنك بعمل تقييم للقيمة الدفترية لموجودات المجموعة في تاريخ كل بيان للمركز المالي (عدا الموجودات المالية المشروحة أعلاه) لتحديد وجود دليل يثبت انخفاض في قيمة الأصل. في حال وجود مثل هذه الدلائل، يتم تقدير القيمة المتوقع استرجاعها لهذه الموجودات. القيمة القابلة للاسترداد للأصل أكبر من قيمة الاستخدام أو القيمة العادلة مطروحاً منها تكلفة البيع. وتحتسب خسائر الهبوط في القيمة إذا فاقت القيمة الدفترية لأي أصل من الأصول قيمتها التقديرية المتوقع استرجاعها. تسجل خسائر الانخفاض في بيان الدخل. تعكس خسائر الانخفاض في القيمة فقط عند وجود مؤشرات تبين إنتفاء هذه الخسائر و إذا تغيرت التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة المتوقع استرجاعها.

س. حسابات العملاء الجارية

تحتسب الأرصدة في الحسابات الجارية (غير الاستثمارية) عند استلامها من قبل البنك. تقاس المعاملة بالمبلغ المستلم من قبل البنك في وقت التعاقد. تقاس الحسابات بالقيمة الدفترية في نهاية الفترة المحاسبية.

ع. حسابات الاستثمار غير المقيدة

تمثل حسابات الاستثمار غير المقيدة أموال محتفظ بها من قبل البنك وله حرية التصرف في استثمارها. يخول أصحاب حسابات الاستثمارات غير المقيدة البنك باستثمار أموالهم بالطريقة التي يراها مناسبة من غير وضع قيود من حيث مكان وطريقة والغرض التي تستثمر به هذه الأموال.

يحتسب البنك أتعاب إدارة (أتعاب المضارب) نضير استثمار هذه الأموال. يتم تخصيص الإيراد العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار بعد عمل مخصصات، والاحتياطيات (احتياطي معادلة الربح واحتياطي مخاطر الاستثمار)، واستقطاع حصة البنك من الإيراد. يتم تخصيص الإيراد من قبل إدارة البنك ضمن حدود مشاركة الأرباح المسموح بها بموجب شروط حسابات الاستثمار غير المقيدة. يتحمل البنك المصروفات الإدارية المتعلقة بإدارة هذه الأموال ولا يتم تحميلها على أصحاب حسابات الاستثمار. تظهر حسابات الاستثمارات غير المقيدة بالقيمة الدفترية وتشمل المبالغ المحتفظ بها في احتياطيات معادلة الربح ومخاطر الاستثمارات. احتياطي معادلة الربح هو المبلغ المخصص من قبل البنك من الإيراد بعد تخصيص نصيب المضارب، و ذلك بهدف المحافظة على مستوى معين من الإيراد لأصحاب الودائع الاستثمارية. احتياطي مخاطر الاستثمار هو المبلغ المخصص من قبل البنك من إجمالي إيراد حاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة، بعد تخصيص نصيب المضارب، وذلك لمقابلة الخسائر المستقبلية لأصحاب حسابات الاستثمار. ينتج عن إنشاء هذه الاحتياطيات زيادة في المطلوبات لمجموعة حسابات الاستثمار غير المقيدة.

٢. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ف. حسابات الاستثمار المقيدة

تمثل حسابات الاستثمار المقيدة موجودات مقتناة بواسطة أموال حاملي حسابات الاستثمار المقيدة وما شابهها، حيث تدار من قبل البنك كمدير استثمار إما على أساس عقود مضاربة أو بصفة وكالة. يتم استثمار حسابات الاستثمار المقيدة في مشاريع محددة بناءاً على توجيهات أصحاب هذه الحسابات. الموجودات المحتفظ بها تحت هذا التصنيف غير متضمنة كموجودات للبنك في البيانات المالية الموحدة.

ص. ضمانات مالية

الضمانات المالية هي العقود التي تتطلب من المجموعة القيام بدفعات محددة لتعويض حامل الضمان عن الخسارة التي يتكبدها بسبب فشل مدين معين عن تسديد دفعات عند حلول أجلها وفقاً لشروط أداة الدين. يحتسب عقد الضمان المالي ابتداءً من تاريخ إصداره. تحتسب المطلوبات الناشئة من عقد الضمان المالي بالقيمة الحالية للدفعات المقدرة، عندما يصبح التسديد وفقاً للضمان محتمل.

ق. أسهم الخزينة

يحتسب المبلغ المدفوع بما في ذلك جميع المصروفات المباشرة المتكبدة التي يمكن نسبها إلى عملية شراء أسهم الخزينة في حقوق الملكية. يظهر المبلغ المستلم من بيع أسهم الخزينة في البيانات المالية كتغير في حقوق الملكية. لا يحتسب ربح أو خسارة في بيان الدخل على بيع أسهم الخزينة.

٢. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ر. الاحتياطي القانوني

بموجب متطلبات قانون الشركات التجارية البحريني لسنة ٢٠٠١، يتم تحويل ١٠٪ من ربح السنة إلى الاحتياطي القانوني والذي لا يتم توزيعه عادة في إلا حالة تصفية البنك. ويجوز إيقاف هذا الاستقطاع عندما يبلغ الاحتياطي ٥٠٪ من رأس مال البنك المدفوع.

ش. إحتساب الإيراد

يحتسب إيراد الخدمات المصرفية الاستثمارية وفقاً لشروط التعاقد و عند توفير الخدمات المتعلقة بالمعاملة واستحقاق الإيراد والتي يتم عادة عند قيام البنك بانجاز جميع الأعمال الهامة المتعلقة بالمعاملة ومن المحتمل إلى حد كبير أن تتدفق المنافع الاقتصادية المرتبطة بالمعاملة إلى البنك. تحدد الأنشطة الهامة المتعلقة بالمعاملة بناءً على الشروط المتفق عليها في مذكرة/ عقد العرض الخاص لكل معاملة. يحتسب إيراد الخدمات المصرفية الاستثمارية المستلم بشكل عيني على هيئة أسهم بالقيمة العادلة للمقابل المستلم. يحتفظ البنك بالأسهم المستلمة عموماً، في شركات خاصة مقفلة ولا يوجد سوق فوري للمتاجرة بها. تقاس القيمة العادلة للمقابل العيني المستلم بالرجوع لسعر المعاملة المدفوع من قبل المستثمرين، ووفقاً للأسعار المتفق عليها في مذكرات العرض.

الرسوم و إيرادات العمولات التي تعتبر جزءاً رئيسياً من معدل الربح الفعلي للأدوات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة ويتم تضمنها في قياس معدل الربح الفعلي للأصل المالي. الرسوم و إيرادات العمولات الأخرى، بما في ذلك رسوم خدمة الحسابات، وعمولات المبيعات، ورسوم الإدارة، ورسوم عرض وترتيب الأسهم، ورسوم الترويج يتم احتسابها متى تم تقديم الخدمات ذات العلاقة.

يتم احتساب **إيراد عقود المرابحات المدينة** على أساس الفترة الزمنية التي يغطيها العقد.

يتم احتساب الأرباح و الخسائر المتعلقة بإيراد عقود المشاركة التي تبدأ و تنتهي خلال فترة مالية واحدة في بيان الدخل وقت تصفيتها (إنتهاء العقد). إذا كانت هذه العقود تتخلل أكثر من فترة مالية ، يتم احتساب الأرباح بالمقدار الذي توزع فيه هذه الأرباح خلال تلك الفترة و وفقاً لنسبة المشاركة في الأرباح المنصوص عليها في عقد المشاركة.

٢. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

يحتسب **إيراد الاستصناع وهامش الربح** المتعلق في سجلات البنك وفقاً لطريقة نسبة الإنجاز.

يتم احتساب **إيراد الموجودات المشتراة لغرض التأجير** (الإجارة المنتهية بتمليك) بالتناسب مع الفترة الزمنية التي يغطيها الإيجار.

يتم احتساب **إيراد الاستثمارات في صكوك** باستخدام معدل الربح الفعلي وعلى مدى الفترة الزمنية التي يغطيها الصكوك.

يتم إحتساب إيرادات الاستثمارات **(أرباح الأسهم)** عند نشوء حق الاستلام.

ت. الإيرادات المخالفة للشريعة الإسلامية

يلتزم البنك بعدم احتساب أي إيراد من مصدر يتنافى مع الشريعة الإسلامية. ووفقاً لذلك، تحول أرباح المصادر غير الإسلامية إلى حساب الأعمال الخيرية التي يستخدمها البنك لأعمال الخير.

ث. الزكاة

حسب النظام الأساسي للبنك، لا يتوجب على البنك دفع الزكاة، إلا أنه مطالب باحتساب واشعار المساهمين بحصتهم النسبية بمبالغ الزكاة المتوجبة عليهم دفعها وذلك عن طريق تقرير خاص يصدره البنك. يتم الموافقة على حساب الزكاة من قبل هيئة الرقابة الشرعية.

خ. منافع الموظفين

١. المنافع قصيرة الأجل

تقاس منافع الموظفين قصيرة الأجل على أساس غير مخصوم و يتم تسجيلها كمصروفات متى تم تقديم الخدمة ذات العلاقة. يتم عمل مخصص للمبلغ المتوقع دفعه ضمن المكافآت النقدية قصيرة الأجل أو خطط المشاركة في الأرباح، إذا كان على المجموعة التزام قانوني أو اعتيادي كنتيجة لخدمات سابقة قام الموظفون بتقديمها، وانه بالإمكان قياس هذا الالتزام بصورة موثوقة.

٢. منافع ما بعد نهاية الخدمة

يتم تغطية حقوق التقاعد والحقوق الاجتماعية الخاصة بالموظفين البحرينين حسب نظام الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وهو نظام «اشتراكات محددة»، والذي يتم بموجبه تحصيل اشتراكات شهرية من البنك والعاملين على أساس نسبة مئوية ثابتة من الراتب. يتم احتساب مساهمات البنك كمصروف في بيان الدخل متى استحقت.

يستحق الموظفون الأجانب الذين يعملون بعقود عمل محددة مكافأة نهاية الخدمة وفقاً لنصوص قانون العمل البحريني للقطاع الخاص لسنة ١٩٧٦ على أساس مدة الخدمة وآخر راتب شهري. تم عمل مخصص لهذا الالتزام غير الممول، على افتراض أن جميع الموظفين قد تركوا العمل بيان المركز المالي. تعتبر هذه المنافع كنظام «منافع محددة»، و يتم احتساب أي زيادة أو نقصان في هذا الالتزام في بيان الدخل.

كما يوجد لدى البنك نظام توفير اختياري للموظفين، حيث يساهم البنك والموظفون شهرياً بنسبة مئوية ثابتة من الراتب. يتم إدارة هذا البرنامج من قبل مجلس أمناء.يعتبر هذا البرنامج في طبيعته كنظام اشتراكات محددة، و يتم احتساب مساهمات البنك كمصروف في بيان الدخل متى استحقت.

٢. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ذ. برنامج مكافأة الموظفين على أساس منح أسهم البنك

لدى البنك برنامج مكافأة للموظفين على أساس منح أسهم البنك («البرنامج»). وفقاً لهذا البرنامج، يتم منح الموظفين أسهم ملكية في البنك كمكافأة على إنجاز بناءً على شروط أداء غير سوقية وشروط خدمات إضافية (شروط المنح).

يتم احتساب القيمة العادلة لهذه الأدوات بتاريخ المنح كمصروف في بيان الدخل مع زيادة مقابلة في حقوق الملكية على فترة استحقاق الموظفين لهذه الأدوات من غير قيد أو شرط. يتم تعديل المبلغ المحتسب كمصروف ليعكس العدد الفعلي للأسهم الممنوحة والتي يتوقع سداد الخدمات ذات العلاقة وتحقق شروط منح الأداء غير السوقية، وفي نهاية المطاف، فإن احتساب المبلغ كمصروف يكون مبنياً على عدد الأسهم الممنوحة مقابل الخدمات ذات العلاقة و شروط الأداء غير السوقية بتاريخ المنح.

ض. أرباح الأسهم و مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

تحتسب أرباح الأسهم للمساهمين ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة كمطلوبات في الفترة التي يتم الإعلان عنها.

ظ. المخصصات

يتم احتساب مخصصات التزامات قانونية أو ناشئة عن حدث سابق ، إذا كان على المجموعة التزام قانوني أوإنشائي ويمكن قياسه بطريقة موثوقة، وسيتطلب ذلك تدفق منافع اقتصادية لسداد ذلك الالتزام.

٣. نقد وأرصدة لدى البنوك

		بآلاف الدنانير البحرينية
	٢٠٠٩	٢٠٠٨
نقد	**٧٩٣**	٣٠٩
أرصدة لدى البنوك	**٩,٦٤٢**	٤,٨٦٧
حسابات لدى مصرف البحرين المركزي		
- حساب جاري	**٢,٦٠٥**	٥,٥٨٨
- حساب احتياطي	**٦,٩٣٥**	١٢,٦١٤
	١٩,٩٧٥	٢٣,٣٧٨

حساب الاحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي غير متوفر لأغراض العمليات اليومية.

٤. ودائع لدى مؤسسات مالية

		بآلاف الدنانير البحرينية
	٢٠٠٩	٢٠٠٨
إجمالي الودائع	**١٢٢,٢٧٥**	١٣٢,٠١٦
يطرح : أرباح مؤجلة	**(٨٢)**	(٦٤)
	١٢٢,١٩٣	١٣١,٩٥٢

بلغ متوسط معدل الربح للودائع لدى المؤسسات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ نسبة ١,٦٪ في السنة (٢٠٠٨: ٢,٣٪ في السنة).

٥. موجودات التمويلات الإسلامية

بآلاف الدنانير البحرينية

	٢٠٠٩	٢٠٠٨
مرابحات	**١٥٢,٣٢٣**	١٢٣,٣٢٥
مشاركات	**٢٤,٦٨٨**	١٣,٢٧٨
وكالة	**٢٣,٧٩٣**	٧,٠٩٦
استصناع	**١,٥٣٣**	٦٨٨
	٢٠٢,٣٣٧	١٤٤,٣٨٧
يطرح: مخصصات إنخفاض القيمة - محددة	**(٧,٨٩٧)**	(٢,٨٢٨)
يطرح: مخصصات إنخفاض القيمة – جماعية	**(٢,٣٥٥)**	(١,٤١٦)
	١٩٢,٠٨٥	١٤٠,١٤٣

الحركة في مخصصات انخفاض القيمة كانت كما يلي:

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠٠٩	**محددة**	**جماعية**	**المجموع**
الرصيد في ١ يناير	**٢,٨٢٨**	**١,٤١٦**	**٤,٢٤٤**
إضافات خلال السنة	**٥,٠٦٩**	**٩٣٩**	**٦,٠٠٨**
في ٣١ ديسمبر	٧,٨٩٧	**٢,٣٥٥**	**١٠,٢٥٢**

٢٠٠٨	محددة	جماعية	المجموع
الرصيد في ١ يناير	–	–	–
إضافات خلال السنة	٢,٨٢٨	١,٤١٦	٤,٢٤٤
	٢,٨٢٨	١,٤١٦	٤,٢٤٤

٦. استثمارات في أوراق مالية

بآلاف الدنانير البحرينية

	٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	٣١ ديسمبر ٢٠٠٨
استثمارات متوفرة للبيع		
- أسهم (مدرجة)	**١٨٧**	١٧٠
- أسهم (غير مدرجة)	**٦٢,٩٢٤**	٥٤,٩٣٠
- صكوك	**-**	١٦,٩١٠
استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق		
- صكوك	**٢٩,٢٤٣**	٣٠,٣٨٨
في ٣١ ديسمبر	**٩٢,٣٥٤**	١٠٢,٣٩٨

الاستثمارات المتوفرة للبيع غير المدرجة تتمثل في استثمارات في شركات مقفلة تدار من قبل مدراء استثمار خارجيين أو تمثل استثمارات في مشاريع مروج لها من قبل المجموعة. تظهر هذه الاستثمارات بالتكلفة مطروحاً منها انخفاض القيمة ، في غياب أي مقياس موثوق للقيمة العادلة. تنوي المجموعة الخروج من هذه الاستثمارات عن طريق عروض خاصة، أو عمليات بيع استراتيجية، أو من خلال الطرح الأولي العام.

كانت الحركة في مخصصات هبوط القيمة للاستثمارات المتوفرة للبيع كما يلي:

بآلاف الدنانير البحرينية

	٢٠٠٩	٢٠٠٨
في ١ يناير	**١,٥٨٠**	-
مخصصات هبوط القيمة على الأسهم (مدرجة)	**١٢**	٣٩٦
مخصصات هبوط القيمة على الأسهم (غير مدرجة)	**٢,٩٤٣**	١,١٨٤
في ٣١ ديسمبر	**٤,٥٣٥**	١,٥٨٠

تظهر الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بالصافي من مجموع مخصصات انخفاض القيمة البالغة ١٥٨ ألف دينار بحريني (٢٠٠٨: لا شيء).

٧. موجودات مشتراة لغرض التأجير

بآلاف الدنانير البحرينية

	ممتلكات	معدات	٢٠٠٩ المجموع	٢٠٠٨ المجموع
التكلفة				
في يناير	**١٦,٩٧٤**	**٨,٠٥٥**	**٢٥,٠٢٩**	١٢,٨٦٣
إضافات خلال السنة	**-**	**-**	**-**	١٢,٨١٦
سداد / تسويات خلال السنة	**(٦,٥٣٠)**	**-**	**(٦,٥٣٠)**	(٦٥٠)
في ٣١ ديسمبر	**١٠,٤٤٤**	**٨,٠٥٥**	**١٨,٤٩٩**	٢٥,٠٢٩
الاستهلاك المتراكم				
الرصيد الافتتاحي	**٣,٤٨٩**	**٣,٠٢٩**	**٦,٥١٨**	٢,٠٣٣
استهلاك السنة	**٢,٢٥٥**	**١,٨٤١**	**٤,٠٩٦**	٥,١٣٥
سداد خلال السنة	**(٦٥٩)**	**-**	**(٦٥٩)**	(٦٥٠)
في ٣١ ديسمبر	**٥,٠٨٥**	**٤,٨٧٠**	**٩,٩٥٥**	٦,٥١٨
صافي القيمة الدفترية				
في ٣١ ديسمبر	**٥,٣٥٩**	**٣,١٨٥**	**٨,٥٤٤**	١٨,٥١١

٨. موجودات محتفظ بها بغرض البيع

تتكون الموجودات المحتفظ بها بغرض للبيع من استثمارات في شركات زميلة ، والتي ينوي البنك عرضها للبيع على المستثمرين. خلال السنةً، باع البنك استثمارات تبلغ قيمتها ٨٠٣ ألف دينار بحريني، واحتسب إيراداً بمبلغ ٢٦٧ ألف دينار بحريني من المعاملة.

٩. استثمارات في شركات زميلة

		بآلاف الدنانير البحرينية
	٢٠٠٩	٢٠٠٨
في ١ يناير	**٦,٣٨٥**	٦,٦٨٣
توزيعات خلال السنة	**-**	(١,٠٦٠)
حصة البنك من أرباح شركة زميلة	**١٣٦**	٧٦٢
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر	**٦,٥٢١**	٦,٣٨٥

لم يتم تسوية البيانات المالية المختصرة للشركات الزميلة التي تم احتسابها بطريقة حقوق الملكية بنسبة ملكية المجموعة (بناءً على الحسابات الإدارية غير المدققة).

	٢٠٠٩	٢٠٠٨
مجموع الموجودات	**٣١,٠٣٣**	٣١,٥١٣
مجموع المطلوبات	**٧,٧٣٨**	٧,٨٢٩
مجموع الإيرادات	**٩١٥**	٢,٠٨٤
مجموع صافي الأرباح	**٥٥١**	١,٥٩٩

١٠. موجودات أخرى

		بآلاف الدنانير البحرينية
	٢٠٠٩	٢٠٠٨
مبالغ مستحقة من الخدمات المصرفية الاستثمارية	**٣,٢٣٦**	١٧,١٢٨
عوائد مستحقة على صكوك	**٦٠١**	٨٠٣
مدفوعات مقدماً لاستثمارات	**١١,٣١٠**	٥,٠٠٠
مصروفات مدفوعة مقدما وذمم مدينة أخرى	**٢,٦٩٦**	٣,١٤٦
	١٧,٨٤٣	٢٦,٠٧٧

١١. معدات

بآلاف الدنانير البحرينية

	اثاث وتركيبات	أجهزة حاسوب	مركبات	معدات أخرى	أعمال قيد الإنشاء	٢٠٠٩ المجموع	٢٠٠٨ المجموع
التكلفة							
الرصيد في ١ يناير	٣,٤٣٠	١,٩٣٠	٧٣	٩٨	٧٩٢	٦,٣٢٣	١,٧٠٣
إضافات / رسملة	٣٨٢	٩٢	-	٧٣	(٤١١)	١٣٦	٤,٦٢٠
في ٣١ ديسمبر	٣,٨١٢	٢,٠٢٢	٧٣	١٧١	٣٨١	٦,٤٥٩	٦,٣٢٣
الإستهلاك المتراكم							
الرصيد في ١ يناير	٢٤٢	٥٢٨	٨	٢٢	-	٨٠٠	٣٢٤
استهلاك السنة	٧٠٦	٥٦٤	١٥	٢٦	-	١,٣١١	٤٧٦
استبعادات	-	-	-	-	-	-	-
في ٣١ ديسمبر	٩٤٨	١,٠٩٢	٢٣	٤٨	-	٢,١١١	٨٠٠
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	٢,٨٦٤	٩٣٠	٥٠	١٢٣	٣٨١	٤,٣٤٨	٥,٥٢٣
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨	٣,١٨٨	١,٤٠٢	٦٥	٧٦	٧٩٢	٥,٥٢٣	

١٢. مطلوبات أخرى

بآلاف الدنانير البحرينية

	٢٠٠٩	٢٠٠٨
ذمم موظفين دائنة	٢,٨٨٩	٥,٨٥٢
ذمم دائنة	١,٣١١	٣,٥٤٦
صندوق الأعمال الخيرية والزكاة (صفحة ٣٥)	٥٩٣	٤٤٢
مستحق لعقود الاستصناع	١٤٣	-
ذمم دائنة أخرى ومصروفات مستحقة	١,٦٧٩	١,٧٤٣
	٦,٦١٥	١١,٥٨٣

١٣. حسابات الاستثمار غير المقيدة

تم خلط الأموال المستلمة من اصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة وتم استثمارها مع أموال البنك في الموجودات التالية بتاريخ ٣١ ديسمبر:

	٢٠٠٩	بآلاف الدنانير البحرينية ٢٠٠٨
استثمارات في صكوك	**٢٩,٢٤٣**	٤٧,٢٩٨
موجودات التمويلات الإسلامية	**١٧٤,٣٤٥**	١١٥,٥١٨

العائد على الموجودات المستثمرة والتوزيعات لحاملي حسابات الاستثمارات غير المقيدة كما يلي:

	٢٠٠٩	بآلاف الدنانير البحرينية ٢٠٠٨
عوائد من الموجودات المخلوطة	**١١,١٠٣**	٨,٩٥٣
نصيب البنك من رسوم المضارب	**(١,٧٧٢)**	(١,٩٠٣)
العائد على حسابات الاستثمارات غير المقيدة	**٩,٣٣١**	٧,٠٥٠
احتياطي مخاطر الاستثمارات	**(٤٥٢)**	(٣٤٤)
احتياطي معادلة الربح	**(٥٦٠)**	(٤٣٨)
التوزيعات لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة	**٨,٣١٩**	٦,٢٦٨

بلغ متوسط إجمالي العائد على حسابات الاستثمار غير المقيدة خلال السنة نسبة ٦,١ ٪ (٢٠٠٨: ٧٪). وتم توزيع نسبة ٥,٦ ٪ تقريباً (٢٠٠٨: ٥,٥٪) إلى المستثمرين والباقي تم عمل به مخصص و/ أو تم الاحتفاظ به من قبل البنك كأتعاب المضارب.

تتضمن حسابات الاستثمار غير المقيدة احتياطي معادلة الأرباح بمبلغ ١,٢٠٩ ألف دينار بحريني (٢٠٠٨: ٦٤٩ ألف دينار بحريني) واحتياطي مخاطر الاستثمار بمبلغ ٩٢٥ ألف دينار بحريني (٢٠٠٨: ٤٧٣ ألف دينار بحريني).

١٤. رأس المال

	٢٠٠٩	بآلاف الدنانير البحرينية ٢٠٠٨
المصرح به :		
٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم عادي بواقع ٠,١٠٠ دينار بحريني للسهم الواحد	**٣٠٠,٠٠٠**	٣٠٠,٠٠٠
الصادر والمدفوع :		
١,٠٤٩,٢٣٧,٣٤٩ سهم عادي (٢٠٠٨:١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) بواقع ٠,١٠٠ دينار بحريني للسهم الواحد	**١٠٤,٩٢٤**	١٠٠,٠٠٠

خلال السنة، زاد رأس المال المدفوع للبنك من ١,٠٠,٠٠٠ ألف دينار بحريني إلى ١٠٤,٩٢٤ ألف دينار بحريني نتيجة إصدار أسهم منحة (٥ أسهم لكل ١٠٠ سهم مملوكة) لسنة ٢٠٠٨ بمبلغ ٤,٩٢٤ ألف دينار بحريني.

يوجد لدى البنك فئة واحدة فقط من أسهم الملكية و يتمتع حملة هذه الأسهم بحقوق تصويت متساوية. بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، كان البنك يحتفظ بـ١٧,٤٩٠,٥٢٧ سهم خزينة (٢٠٠٨: ١٥,٢٨٣,٠٢٤).

١٤. رأس المال (يتبع)

فيما يلي جدول توزيع أسهم الملكية، موضحاً فيه عدد المساهمين و نسبة الملكية حسب التصنيفات التالية:

* الفئـــة	عدد الأسهم	عدد المساهمين	٪ من مجموع عدد الأسهم المتداولة
أقل من ١٪	١٤٤,١٠٥,١٨٠	٥٥٣	١٣,٧٣
١٪ إلى أقل من ٥٪**	١٧٠,٤٩٩,٦٩١	١٠	١٦,٢٥
٥٪ إلى أقل من ١٠٪	٩٤,٥٠٠,٠٠٠	١	٩,٠١
١٠٪ إلى أقل من ٢٠٪	٢٥٢,٠٠٠,٠٠٠	٢	٢٤,٠٢
٢٠٪ إلى أقل من ٥٠٪	٣٨٨,١٣٢,٤٧٨	١	٣٦,٩٩
	١,٠٤٩,٢٣٧,٣٤٩	**٥٦٧**	**١٠٠,٠٠**

* موضحة كنسبة من مجموع أسهم البنك المتداولة.

** تشمل أسهم الخزينة و أسهم خطة حوافز الموظفين غير المستحقة.

فيما يلي أسماء وجنسيات المساهمين الرئيسيين و عدد أسهم الملكية التي تساوي ٥٪ أو أكثر من الأسهم المتداولة.

* الفئـــة	الدولة	عدد الأسهم	٪ من مجموع عدد الأسهم الصادرة
بيت التمويل الخليجي ش.م.ب	البحرين	٣٨٨,١٣٢,٤٧٨	٣٦,٩٩
شركة الامتياز للاستثمار ش.م.ك	الكويت	١٤٧,٠٠٠,٠٠٠	١٤,٠٠
د. عصام يوسف عبدالله جناحي	البحرين	١٠٥,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠
مصرف الإمارات الإسلامي	الامارات العربية المتحدة	٩٤,٥٠٠,٠٠٠	٩,٠١

١٥. إيراد استثمارات في أوراق مالية

	٢٠٠٩	بآلاف الدنانير البحرينية ٢٠٠٨
إيرادات من استثمارات متوفرة للبيع		
– أرباح أسهم	**١٢٣**	٦٥٩
– أرباح من بيع استثمارات	**-**	١٠
– إيرادات الصكوك	**١٢١**	٩١
	٢٤٤	٧٦٠
إيرادات من استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق – صكوك	**١,٠٣٦**	١,٨٩١
	١,٢٨٠	٢,٦٥١

١٦. تكلفة الموظفين

	٢٠٠٩	بآلاف الدنانير البحرينية ٢٠٠٨
الرواتب ومصروفات الموظفين	٤,٤٨١	٧,٦٦٧
مصروفات التأمين الإجتماعي	٤٥١	٢٠٣
مصروفات الموظفين الأخرى	١٤١	١٢٢
	٥,٠٧٣	٧,٩٩٢

١٧. مخصص الانخفاض في القيمة

	٢٠٠٩	بآلاف الدنانير البحرينية ٢٠٠٨
موجودات التمويلات الإسلامية (إيضاح ٥)	٦,٠٠٨	٤,٢٤٤
أوراق مالية في أسهم متوفرة للبيع (إيضاح ٦)	٢,٩٥٥	١,٥٨٠
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق (إيضاح ٦)	١٥٨	–
مبالغ إيجار مستحقة (إيضاح ٧)	١٣٦	–
	٩,٢٥٧	٥,٨٢٤

١٨. مصروفات أخرى

	٢٠٠٩	بآلاف الدنانير البحرينية ٢٠٠٨
خدمات إدارية ومساندة	١٧٢	١٤٦
مكاتب	٨٦٢	٦٦٧
إعلان وتسويق	٦٤٦	٧٢٠
طباعة وقرطاسية	٧٥	١٦٨
أتعاب مهنية	٤٣٨	٥٧٨
مصروفات هيئة الرقابة الشرعية	٣١	٤٩
مصروفات أعضاء مجلس الإدارة	٢٠٩	١٣٩
استهلاك المعدات	١,٣١١	٤٧٧
أخرى	٧٩٣	٦١٣
	٤,٥٣٧	٣,٥٥٧

١٩. برنامج مكافأة الموظفين على أساس منح أسهم البنك

لدى البنك برنامج مكافأة للموظفين على أساس منح أدوات حقوق الملكية («البرنامج»). وفقاً لهذا البرنامج، يتم منح الموظفين المستحقين أسهم ملكية في البنك كمكافأة على تحقيق شروط أداء غير سوقية محددة. قام البنك بإنشاء شركة ذات أغراض خاصة، هي شركة حوافز خليجي للإدارة ش.م.ب (مقفلة) («حوافز») لتمسك الأسهم لصالح هذه البرنامج إلى أن تستحق.

تستحق الأسهم إلى الموظفين بطريقة تدريجية على فترة ٥ سنوات (شرط الخدمة). تستحق الاسهم الممنوحة أرباح الأسهم. سيتم سداد الأسهم المستحقة للموظفين بالتسليم الفعلي لهذه الأسهم عند استكمال شروط الاستحقاق. في حالة ترك الموظف الخدمة مع البنك قبل استيفاء شروط الاستحقاق، سوف يستحق الموظف مكافأة نقدية مقابل الأسهم غير المستحقة وذلك وفقاً لأحكام البرنامج. سيتم الاحتفاظ بالأسهم غير المستحقة من قبل شركة حوافز ويمكن عرضها على الموظفين الآخرين في البرنامج.

١٩. برنامج مكافأة الموظفين على أساس منح أسهم البنك (يتبع)

ان الحد الأقصى للأسهم التي يمكن إصدارها بموجب البرنامج هي ٣٠,٤ مليون سهم عادي بمبلغ ٠,١٢ دينار للسهم الواحد وسوف يتم إصدارها على مراحل وفقاً لمعايير محددة مسبقاً وسوف تستحق للموظفين وفقاً لأحكام البرنامج. حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، تم منح ٣٠,٤ مليون سهم للموظفين المستحقين على نحو تراكمي ، منها ١٦,٥٩٩ مليون سهم استحقت بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، و ٠,٠٦٩ مليون سهماً صودرت بسبب الفشل في الوفاء بشروط الخدمة. لم يمنتح أسهم حديدة خلال ٢٠٠٩. بلغ المصروف المتراكم للمنح خلال السنة ٤٣٤ ألف دينار بحريني (٢٠٠٨: ٤٩٩ ألف دينار بحريني)، صافي من أي عكس بسبب الغرامات.

٢٠. التقديرات المحاسبية الهامة والاجتهاد في تطبيق هذه التقديرات

يقوم البنك بعمل تقديرات وفرضيات تؤثر على المبالغ المعلنة للموجودات والمطلوبات خلال الفترة المالية التالية. يتم تقييم التقديرات واالفرضيات بشكل مستمر بناءاً على الخبرة وعوامل أخرى كالتوقعات للأحداث المستقبلية يعتقد انها معقولة تحت الظروف العادية.

الأحكام

تصنيف الاستثمارات

خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، تقرر الإدارة عند شراء استثمار ما إذا كان يجب تصنيفه كاستثمار محتفظ به حتى الاستحقاق أو استثمارات متوفرة للبيع. تصنيف كل استثمار يعكس نية الإدارة بالنسبة لكل استثمار، و يكون هذا الاستثمار خاضع لمعاملة محاسبية مختلفة بناءً على هذه التصنيف (راجع إيضاح ٢ (هـ)).

شركات ذات أغراض خاصة

يقوم البنك بتأسيس شركات ذات أغراض خاصة (SPEs) بالأساس لغرض السماح لمستثمري البنك بالمشاركة في استثمارات البنك. تقوم المجموعة بتقديم خدمات الإدارة وإدارةالاستثمار والاستشارة لهذه الشركات، حيث تتضمن اتخاذ القرارات من قبل المجموعة بالنيابة عنهم. يقوم البنك بإدارة هذه الشركات بالنيابة عن مستثمري البنك وهم عبارة عن أطراف ثالثة كبيرة وهم المستفيدون الاقتصاديون للاستثمارات الأساسية. لا يقوم البنك بتوحيد بيانات الشركات ذات الأغراض الخاصة التي لا يمارس عليها صلاحية السيطرة.لتحديد ما إذا كان البنك يمارس صلاحية السيطرة، يقوم البنك بتحديد مدى تعرضه لمخاطر ومنافع هذه الشركات وكذلك قدرته على اتخاذ قرارات تشغيلية في هذه الشركات.

التقديرات

انخفاض قيمة الاستثمارات المتوفرة للبيع

تحدد المجموعة ما إذا كانت الاستثمارات المتوفرة للبيع قد تعرضت لانخفاض في قيمتها عندما يكون هناك انخفاض جوهري أو انخفاض لفترة طويلة في القيمة العادلة بأقل من سعر التكلفة. ويتطلب ذلك اجتهاداً من الإدارة. في حالة الأسهم المدرجة، تعتبر المجموعة انخفاض القيمة العادلة أكثر من ٣٠٪ من التكلفة جوهرياً، وتعتبر الانخفاض في القيمة لأقل من التكلفة لمدة أكثر من ٦ أشهر فترة طويلة. عندما لا تتوفر قيم عادلة ويتم احتساب الاستثمارات بالتكلفة، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترجاع لهذه الاستثمارات لتحديد أي انخفاض في قيمتها.

يقوم البنك بالتقييم بناءًا على عوامل من ضمنها دلائل تذبذب في الوضع الحالي للشركة المستثمر فيها وأداء القطاع التي تعمل فيها هذه الشركات والتغيرات في التكنولوجيا والتدفقات النقدية التشغيلية والتمويلية. بناءً على المعلومات الحالية، فإنه من المتوقع أن التقييم الحالي لانخفاض القيمة قد يتطلب تعديلاً جوهرياً للقيمة الدفترية للاستثمارات خلال السنة المالية القادمة بسبب التغيرات الجوهرية في الفرضيات الكامنة وراء التقييمات.

٢٠. التقديرات المحاسبية الهامة والاجتهاد في تطبيق هذه التقديرات (يتبع)

انخفاض قيمة موجودات التمويلات الإسلامية

يتم تقييم موجودات التمويلات الإسلامية وفقاً للسياسة المحاسبية المبينة في إيضاح ٢(و). يتم عمل تقييم مخاطر لكل عميل على حدة لتحديد مدى انخفاض قيمتها على أساس تقديرات الإدارة للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقع استلامها. عند تقدير هذه التدفقات النقدية، تقوم الإدارة بتقييم الوضع الحالي للعميل والقيمة التي يمكن تحقيقها من الموجودات / الضمانات. يتم معاينة كل أصل انخفضت قيمته على حده، وتقييم تقديرات التدفقات النقدية المتوقع استلامها باستقلالية من قبل قسم إدارة المخاطر وتصدق من قبل مجلس الإدارة. لتقييم المحفظة لانخفاض القيمة على أساس جماعي، تستخدم الإدارة تقديرات مبنية على تجربة الخسارة التاريخية لموجودات ذات خصائص مخاطر ائتمان وهدف موضوعي لانخفاض القيمة، وموجودات التمويلات الإسلامية تدرج في مجموعات بناءً على صفات مخاطر الائتمان المتشابهة (أي، على أساس عملية تصنيف المجموعة التي تأخذ في الاعتبار نوع الأصل، والصناعة، والموقع الجغرافي، ونوع الضمانات، ووضع الاستحقاق ،وعوامل أخرى ذات علاقة). يتم مراجعة الطريقة والفرضيات المستخدمة في عملية التصنيف، وتقدير مبالغ وتوقيت التدفقات النقيدة المستقبلية بصورة مستمرة بهدف خفض أي فروقات بين تقديرات الخسائر والخسائر الحقيقية.في رأي الإدارة، فإن المستوى الحالي للمخصصات مناسب ولا يوجد حاجة لأي مخصصات إضافية لخسائر انخفاض القيمة على أساس جماعي.

٢١. موجودات تحت الإدارة

يقوم البنك بتوفير خدمات الإدارة وإدارة الاستثمارات والخدمات الاستشارية لشركات المشاريع التي يقوم بتأسيسها لمشاريعه ويتضمن هذا اتخاذ المجموعة قرارات بالنيابة عن هذه الشركات. ان الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة غير مضمنة في هذه البيانات المالية الموحدة. في بيان المركز المالي، بلغت الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة مبلغ ٣٢٣,٦٥ مليون دينار بحريني (٢٠٠٨: ٢٩٧,١٥ مليون دينار بحريني). قام البنك خلال السنة بتسجيل رسوم إدارة بمبلغ ٤٥٠ ألف دينار بحريني (٢٠٠٨ : ١٨٨ ألف دينار بحريني) مقابل إدارة الموجودات.

٢٢. معاملات مع أطراف ذوي علاقة

يتم اعتبار الأطراف كأطراف ذوي علاقة عندما يكون لأحد الأطراف قدرة السيطرة على الطرف الآخر أو يكون له نفوذ يؤثر على السياسات المالية والتشغيلية للطرف الآخر. يشتمل الأطراف ذوي علاقة على شركات يمارس البنك عليها نفوذ مؤثرة ومساهمين رئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية للبنك.

ينتج جزء جوهري من إيرادات البنك من الاستشارات الاستثمارية ورسوم عرض وترتيب أسهم ورسوم إدارة من معاملات مع مؤسسات يمارس البنك أو المساهمين الرئيسين عليها نفوذاً مؤثراً. على الرغم من ان هذه المؤسسات تعتبر أطراف ذوي علاقة، إلا أن البنك يقوم بإدارة هذه المؤسسات بالنيابة عن عملائه والذين هم في الغالب أطراف أخرى والمنتفعين اقتصادياً من هذه الاستثمارات.

فيما يلي تفاصيل حصة أعضاء مجلس الإدارة في أسهم البنك العادية في نهاية السنة:

*الفئـــة	عدد الأسهم	عدد المدراء
أقل من ١٪	٧,٨٥٩,٨٠١	٥
١٪ إلى ١٠٪	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١

** موضحة كنسبة من مجموع أسهم البنك المتداولة.*

٢٢. معاملات مع أطراف ذوي علاقة (يتبع)

فيما يلي الأرصدة والمعاملات مع أطراف ذوي علاقة (باستثناء مكافآت موظفي الإدارة الرئيسيين) المدرجة في البيانات المالية :

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠٠٩	شركات زميلة	موظفي الإدارة الرئيسيين	مساهمين رئيسيين / شركات لأعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)	المجموع
الموجودات					
ودائع لدى مؤسسة مالية	-	-	-	-	-
استثمارات في أوراق مالية	-	-	٥,٦٥٥	٣٦,٢٦١	٤١,٩١٦
موجودات التمويلات الإسلامية	١,٤٧٩	-	-	٤,٣٤٨	٥,٨٢٧
موجودات محتفظ بها لغرض البيع	٤,٨٥٢	-	-	-	٤,٨٥٢
استثمارات في شركات زميلة	٦,٥٢١	-	-	-	٦,٥٢١
موجودات أخرى	١٣٩	-	-	٢,٩٧٨	٣,١١٧
المطلوبات					
ودائع من مؤسسات مالية وأخرى	-	-	١٠,٤٧٥	-	١٠,٤٧٥
حسابات جارية للعملاء	٥,٦٠٨	١	٤٦	٣,١١٠	٨,٧٦٥
حسابات الاستثمار غير المقيدة	٢٣٠	١,٥٤٧	١,٥٣١	٤٤,١٧٩	٤٧,٤٨٧
مطلوبات أخرى	-	١,٦٤٨	-	-	١,٦٤٨

٢٠٠٩	شركات زميلة	موظفي الإدارة الرئيسيين	مساهمين رئيسيين / شركات لأعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)	المجموع
الإيرادات					
إيراد الخدمات المصرفية الاستثمارية	-	-	-	١٣,٧٩٨	١٣,٧٩٨
رسوم عرض وترتيب أسهم ورسوم إدارة	-	-	-	١,٠٠٧	١,٠٠٧
إيراد من ودائع لدى مؤسسات مالية	-	-	٨٥	-	٨٥
إيراد موجودات التمويلات الإسلامية					
مشتراة بغرض التأجير	١٢٨	-	٦٨١	-	٨٠٩
إيراد استثمارات في أوراق مالية	-	-	١٣٠	١٢٠	٢٥٠
حصة البنك من أرباح شركة زميلة	١٣٦	-	-	-	١٣٦
إيرادات أخرى	-	-	-	٧٣	٧٣
المصروفات					
مصروفات التمويل	-	-	٥٧٨	-	٥٧٨
أرباح موزعة على حسابات الاستثمار					
غير المقيدة	١٢	٦٦	٦٢	١,٨٣١	١,٩٧١
مصروفات متعلقة بالاستثمارات	٤٥	١٩	-	٤٤٨	٥١٢
مصروفات أخرى	-	-	-	٤,١٢٦	٤,١٢٦

٢٢. معاملات مع أطراف ذوي علاقة (يتبع)

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠٠٨	شركات زميلة	موظفي الإدارة الرئيسين	مساهمين رئيسيين/شركات لأعضاء مجلس الإدارة	موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)	المجموع
الموجودات					
ودائع لدى مؤسسة مالية	–	–	١٥٤	–	١٥٤
استثمارات متوفرة للبيع	–	–	–	٣٥,٩٥٣	٣٥,٩٥٣
موجودات التمويلات الإسلامية	٣,٧٢٧	–	١٣,٠٤٥	٧٤٦	١٧,٥١٨
موجودات أخرى	–	–	–	١٩,٠٢٢	١٩,٠٢٢
استثمارات في شركات زميلة	٦,٣٨٥	–	–	–	٦,٣٨٥
استثمارات في صكوك	–	–	٥,٦٦٥	–	٥,٦٦٥
المطلوبات					
ودائع من مؤسسات مالية وأخرى	–	–	١١,٣٢٨	–	١١,٣٢٨
حسابات جارية للعملاء	١٥٤	٢	٣,٦٣٨	٨,٣٣٩	١٢,١٣٣
حسابات الاستثمار غير المقيدة	٥,٧٠٧	١,٢٩٢	٥٩٠	٦,٣٩٩	١٣,٩٨٨
مطلوبات أخرى	–	٢,٠٩٠	–	–	٢,٠٩٠

٢٠٠٨	شركات زميلة	موظفي الإدارة الرئيسين	مساهمين رئيسيين/ شركات لأعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)	المجموع
الإيرادات					
إيراد الخدمات المصرفية الاستثمارية	–	–	–	٣٢,٣٣٨	٣٢,٣٣٨
رسوم عرض وترتيب أسهم ورسوم إدارة	–	–	–	٩٦٤	٩٦٤
إيراد من ودائع لدى مؤسسات مالية	–	–	٥٠٣	–	٥٠٣
إيراد موجودات التمويلات الإسلامية					
وموجودات مشتراة بغرض التأجير	٨١	–	٤٧٣	٣٣	٥٨٧
إيراد استثمارات في أوراق مالية	–	–	٢٩١	٥٩٧	٨٨٨
حصة البنك من أرباح شركة زميلة	٧٦٢	–	–	–	٧٦٢
إيرادات أخرى	–	–	–	٨١١	٨١١
المصروفات					
مصروفات التمويل	–	–	٣٦٦	–	٣٦٦
أرباح موزعة على حسابات الاستثمار					
غير المقيدة	٢٦٦	٥٦	١٠	٢٧٤	٦٠٦
معاملات أسهم حقوق الملكية					
شراء أسهم لبرنامج حوافز الموظفين	–	–	٣,٦٤٨	–	٣,٦٤٨

٢٢. معاملات مع أطراف ذوي علاقة (يتبع)

برنامج تعويض الإدارة الرئيسين

يتكون أعضاء الإدارة الرئيسيون من أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذيين الرئيسيين الذين يمارسون السلطة والمسئولية في التخطيط والتوجيه والسيطرة على أنشطة البنك. فيما يلي حوافز أعضاء الإدارة الرئيسيين:

بآلاف الدنانير البحرينية

	٢٠٠٩	٢٠٠٨
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	**٢٥٠**	٢٥٠
مخصصات أعضاء مجلس الإدارة	**١٨٥**	١٠٩
الرواتب والمنافع قصيرة الأجل	**٨٠٣**	٢,٠٥٠
مدفوعات على أساس حقوق الأسهم	**-**	١,٨٥٣

معاملات مع حسابات الاستثمار المقيدة

يتم تنفيذ المعاملات التي تتضمن تحويل أو بيع موجودات إلى حسابات الاستثمار المقيدة وفقاً للقيم المتفق عليها مسبقاً وفقاً لشروط العقود لكل منتج من الاستثمارات المقيدة. خلال السنة، قام البنك وخلال أنشطة الاعتيادية ببيع بعض العقارات الاستثمارات بقيم تعاقدية متفق عليها بمبلغ ٨٠٣ ألف دينار بحريني (٢٠٠٨ : ٨,١٠٠ ألف دينار بحريني) إلى حسابات الاستثمار المقيدة ليحقق بذلك ربحاً بمقدار ٢٦٧ ألف دينار بحريني (٢٠٠٨ : ٢,١٠٠ ألف دينار بحريني).

٢٣. العائد لكل سهم

يحسب العائد الأساسي لكل سهم بقسمة ربح السنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩. يوجد لدى البنك أدوات ملكية قابلة للتحويل على هيئة إصدار أسهم المنحة للموظفين.

بآلاف الدنانير البحرينية

العائد الأساسي لكل سهم	**٢٠٠٩**	٢٠٠٨
ربح السنة (بآلاف الدنانير البحرينية)	**٣,١٠٠**	٢٧,٣٠٤
المتوسط المرجح لعدد الأسهم (بالآلاف)	**١,٠١٩,١٢٧**	١,٠٢٩,٤٥٦
العائد الأساسي لكل سهم (بالفلس)	**٣,٠٤**	٢٦,٥٢

العائد المخفض لكل سهم	**٢٠٠٩**	٢٠٠٨
ربح السنة (بآلاف الدنانير البحرينية)	**٣,١٠٠**	٢٧,٣٠٤
المتوسط المرجح لعدد الأسهم (بالآلاف)	**١,٠١٩,١٢٧**	١,٠٣٧,٥٦٠
العائد المخفض لكل سهم (بالفلس)	**٣,٠٤**	٢٦,٣٢

بما أن متوسط القيمة السوقية للأسهم خلال الفترة الحالية كان أقل من سعر الإصدار المفترض للأسهم وفقاً للخطة، فإن مكافآت الأسهم للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، و لأغراض احتساب العائد المخفض لكل سهم، لا تعتبر مخفضة .

٢٤. هيئة الرقابة الشرعية

تتكون هيئة الرقابة الشرعية للبنك من ثلاثة علماء الذين يقومون بمراجعة مدى توافق أعمال البنك مع أحكام وشروط الشريعة الإسلامية العامة والفتاوى الخاصة الصادرة عن الهيئة. تشتمل المراجعة على فحص للمستندات والأنظمة المطبقة من قبل البنك للتأكد من توافق أنشطة البنك مع أحكام الشريعة الإسلامية.

٢٥. الزكاة

يقوم المساهمون والمستثمرون في حسابات الاستثمار المقيدة بأداء فريضة الزكاة بشكل مباشر، وبالتالي لا يقوم البنك بتحصيل أو دفع الزكاة نيابة عن المساهمين أو أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة. ويقوم البنك بحساب الزكاة المستحقة الدفع من قبل المساهمين بالطريقة التي تحددها هيئة الرقابة الشرعية للبنك ويتم إبلاغ المساهمين بها سنوياً. إن قيمة الزكاة المستحقة من قبل المساهمين والمحتسبة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ قد بلغت ٤,٢١٨ ألف دينار بحريني، منها ١,٩٤١ ألف دينار بحريني تمثل الزكاة المحتسبة على متراكم الاحتياطي القانوني والأرباح المستبقاة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، مستحقة الدفع من قبل البنك (راجع إيضاح ٣١). الرصيد المتبقي من الزكاة والبالغ ٢,٢٧٧ دينار أو ٢,١٧ فلس لكل سهم (٢٠٠٨ : ٢,٢٤٩ دينار أو ٢,٢ فلس لكل سهم) مستحق الدفع من قبل المساهمين.

٢٦. التوزيع القطاعي

القطاعات هي أجزاء رئيسية من المجموعة تقوم بأنشطة تجارية قد تكسب منها إيرادات و تتكبد مصروفات، ويتم مراجعة نتائجها التشغيلية بصورة منتظمة من قبل صانع القرارات التشغيلية الرئيسي للمجموعة (مجلس الإدارة)، بهدف تقييم أداء كل قطاع وتخصيص الموارد لهذه القطاعات، والتي يوجد لها معلومات مالية منفصلة.

ينقسم القطاع التشغيلي لقسمين، قطاع تجاري وقطاع جغرافي. لأغراض إدارية، فإن المجموعة مقسمة لقطاعين تجاريين هامين:

أعمال مصرفية بالتجزئة:

تقديم خدمات الزبائن، كقبول ودائع المضاربة، وخدمات حسابات التوفير والحسابات الجارية، وخدمات تحويل الأموال، وخدمات دفع الفواتير. كما يقدم خدمات التمويلات الإسلامية (في هيئة خدمات سلع المضاربة، والمشاركة، والاستصناع، والإجارة) للعملاء من الشركات و الأفراد الأثرياء. كما يقدم سوق النقد وخدمات الخزينة (في هيئة مرابحات سلع قصيرة الأجل) للبنوك، والمؤسسات المالية والشركات، كما انها تستخدم في إدارة أموال المجموعة.

خدمات استثمارية مصرفية

تتعلق بشكل رئيسي إبتكار صفقات الاستثمار، والقيام بدور المنظم، والمدير الرئيسي، ومدير للأموال (يشمل تنظيم الصفقات، وجمع الأموال من خلال الودائع الخاصة وإدارة الأموال). كما يقدم البنك منتجات كحسابات الاستثمار المقيدة، وإدارة الأموال المجمعة من حسابات الاستثمار المقيدة. كما يشمل الدخول في استثمارات استراتيجية على هيئة مساهمات رأسمالية (إما في صناديق أنشأت وتدار من قبل البنك أو من قبل مؤسسات أخرى) واستثمارات في الصكوك.

تقاس نتائج القطاعات بناءً على أرباح كل قسم، كما هو مذكور تقارير الإدارة الداخلية التي يتم مراجعتها من قبل مجلس الإدارة بشكل ربع سنوي. يستخدم نتائج القطاع لقياس الأداء، وتعتقد الإدارة أن هذه المعلومات ذات علاقة وثيقة بتقييم نتائج بعض القطاعات ذات العلاقة بشركات أخرى تزاول أنشطتها في هذه الصناعات.

يقوم البنك بالإفصاح عن الإيرادات والمصروفات المنسوبة مباشرة للمعاملات الناتجة من كل قطاع كإيرادات ومصروفات القطاع على التوالي. يتم التعامل مع المصروفات غير المباشرة النفقات العامة كمصروفات غير مخصصة. إن تقارير الإدارة الداخلية مصممة لتعكس إيرادات ومصروفات كل قطاع على التوالي، والتي تقاس مقابل الأرقام المقدرة.

تزاول المجموعة أنشطتها بشكل رئيسي في البحرين و لا تمتلك أي فروع / أقسام خارج البحرين. التمركز الجغرافي للموجودات والمطلوبات مشروح في إيضاح رقم ٢٨ (ب) في البيانات المالية الموحدة.

هذه القطاعات هي الأساس الذي تستخدمه المجموعة لإعداد معلومات القطاعات. أي معاملات بين القطاعات، إن وجدت، تتم بالشروط التجارية الاعتيادية.

٢٦. التوزيع القطاعي (يتبع)

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠٠٩	خدمات مصرفية استثمارية	خدمات مصرفية للتجزئة	غير موزعة	المجموع
نقد وأرصدة لدى البنوك	-	١٩,٩٧٥	-	١٩,٩٧٥
ودائع لدى مؤسسات مالية	٨,١٢٢	١١٤,٠٧١	-	١٢٢,١٩٣
موجودات التمويلات الإسلامية	٢,٢٦٢	١٨٩,٨٢٣	-	١٩٢,٠٨٥
استثمارات في أوراق مالية	٦٣,١١٢	٢٩,٢٤٢	-	٩٢,٣٥٤
موجودات مشتراة لغرض التأجير (بما في ذلك الإيجارات المستحقة)	-	١٣,٤٣٣	-	١٣,٤٣٣
موجودات محتفظ بها لغرض البيع	٤,٨٥٢	-	-	٤,٨٥٢
استثمارات في شركات زميلة	٦,٥٢١	-	-	٦,٥٢١
موجودات أخرى	١٥,٦٩٤	٤٦٥	١,٦٨٤	١٧,٨٤٣
معدات	-	-	٤,٣٤٨	٤,٣٤٨
مجموع موجودات القطاع	١٠٠,٥٦٣	٣٦٧,٠٠٩	٦,٠٣٢	٤٧٣,٦٠٤
ودائع من مؤسسات مالية وأخرى	٨٩,١٧٩	١٢,٥٥١	-	١٠١,٧٣٠
حسابات جارية للعملاء	٨,١٢٢	٢٦,٩٧٥	-	٣٥,٠٩٧
مطلوبات أخرى	-	١,٥٩٨	٥,٠١٧	٦,٦١٥
مجموع مطلوبات القطاع	٩٧,٣٠١	٤١,١٢٤	٥,٠١٧	١٤٣,٤٤٢
حسابات الاستثمار غير المقيدة	-	٢٠٣,٥٨٨	-	٢٠٣,٥٨٨
حسابات الاستثمار المقيدة	٤٦,٧٤٢	-	-	٤٦,٧٥٢

٢٦. التوزيع القطاعي (يتبع)

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠٠٩	خدمات مصرفية استثمارية	خدمات مصرفية للتجزئة	غير موزعة	المجموع
إيراد الخدمات المصرفية الاستثمارية	١٣,٧٩٨	-	-	١٣,٧٩٨
رسوم عرض وترتيب أسهم ورسوم إدارة	١,٠١٣	-	-	١,٠١٣
إيراد من ودائع لدى مؤسسات مالية	٩٨	١,٣٧٩	-	١,٤٧٧
إيراد موجودات التمويلات الإسلامية وموجودات مشتراة				
بغرض التأجير	-	١٥,٠٢٤	-	١٥,٠٢٤
إيراد استثمارات في أوراق مالية	١٢٣	١,١٥٧	-	١,٢٨٠
حصة البنك من أرباح شركة زميلة	١٣٦	-	-	١٣٦
إيرادات أخرى	٤٣١	٧٣	-	٥٠٤
مجموع الإيرادات قبل العائد على حسابات الاستثمار غير المقيدة	١٥,٥٩٩	١٧,٦٣٣	-	٣٣,٢٣٢
مطروحاً: العائد على حسابات الاستثمار غير المقيدة	-	(٩,٣٣١)	-	(٩,٣٣١)
مجموع إيرادات القطاع	١٥,٥٩٩	٨,٣٠٢	-	٢٣,٩٠١
مصروفات الموظفين	٩٠٩	٥٩١	٣,٥٧٣	٥,٠٧٣
مصروفات التمويل	-	١,٢٧٠	-	١,٢٧٠
مصروفات متعلقة بالاستثمارات	٦٦٤	-	-	٦٦٤
مصروفات أخرى	-	-	٤,٥٣٧	٤,٥٣٧
مجموع مصروفات القطاع	١,٥٧٣	١,٨٦١	٨,١١٠	١١,٥٤٢
نتائج القطاع قبل مخصص انخفاض القيمة	١٤,٠٢٦	٦,٤٤١	٨,١١٠	١٢,٣٥٧
مخصصات انخفاض القيمة	(٦,٢٢٣)	(٣,٠٣٤)	-	(٩,٢٥٧)
نتائج القطاع	٧,٨٠٣	٣,٤٠٧	(٨,١١٠)	٣,١٠٠

٢٦. التوزيع القطاعي (يتبع)

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠٠٨	خدمات مصرفية استثمارية	خدمات مصرفية للتجزئة	غير موزعة	المجموع
نقد وأرصدة لدى البنوك	–	٢٣,٣٧٨	–	٢٣,٣٧٨
ودائع لدى مؤسسات مالية	٥٣,٣٥٩	٧٨,٥٩٣	–	١٣١,٩٥٢
موجودات التمويلات الإسلامية	٢,٢٦٢	١٣٧,٨٨١	–	١٤٠,١٤٣
استثمارات في أوراق مالية	٨٥,٤٨٨	١٦,٩١٠	–	١٠٢,٣٩٨
موجودات مشتراة لغرض التأجير (بما في ذلك الإيجارات المستحقة)	–	٢٣,٤٨٢	–	٢٣,٤٨٢
موجودات محتفظ بها لغرض البيع	٥,٦٥٥	–	–	٥,٦٥٥
استثمارات في شركات زميلة	٦,٣٨٥	–	–	٦,٣٨٥
موجودات أخرى	٢٣,٦٤٥	٨٠٣	١,٦٢٩	٢٦,٠٧٧
معدات	–	–	٥,٥٢٣	٥,٥٢٣
مجموع موجودات القطاع	١٧٦,٧٩٤	٢٨١,٠٤٧	٧,١٥٢	٤٦٤,٩٩٣
ودائع من مؤسسات مالية وأخرى	–	٣٠,٢٢٩	–	٣٠,٢٢٩
حسابات جارية للعملاء	٥٣,٣٥٩	٦٩,٠٢٤	–	١٢٢,٣٨٣
مطلوبات أخرى	–	١,٢٥٧	١٠,٣٢٦	١١,٥٨٣
مجموع مطلوبات القطاع	٥٣,٣٥٩	١٠٠,٥١٠	١٠,٣٢٦	١٦٤,١٩٥
حسابات الاستثمار غير المقيدة	–	١٦٢,٨١٦	–	١٦٢,٨١٦
حسابات الاستثمار المقيدة	٤٧,٤٤٥	–	–	٤٧,٤٤٥

٢٦. التوزيع القطاعي (يتبع)

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠٠٨	خدمات مصرفية استثمارية	خدمات مصرفية للتجزئة	خدمات مصرفية غير موزعة	المجموع
إيراد الخدمات المصرفية الاستثمارية	٣٤,٤٨٧	–	–	٣٤,٤٨٧
رسوم عرض وترتيب أسهم ورسوم إدارة	١,٣٤٩	–	–	١,٣٤٩
إيراد من ودائع لدى مؤسسات مالية	١,٤٦١	٢,١٥١	–	٣,٦١٢
إيراد موجودات التمويلات الإسلامية وموجودات مشتراة بغرض التأجير	–	١٠,٦٢٨	–	١٠,٦٢٨
إيراد استثمارات في أوراق مالية	٦٧٠	١,٩٨١	–	٢,٦٥١
حصة البنك من أرباح شركة زميلة	٧٦٢	–	–	٧٦٢
إيرادات أخرى	١,٢٧٣	١٦	–	١,٢٨٩
مجموع الإيرادات قبل العائد على حسابات الاستثمار غير المقيدة	٤٠,٠٠٢	١٤,٧٧٦	–	٥٤,٧٧٨
مطروحاً: العائد على حسابات الاستثمار غير المقيدة	–	(٧,٠٥٠)	–	(٧,٠٥٠)
مجموع إيرادات القطاع	٤٠,٠٠٢	٧,٧٢٦	–	٤٧,٧٢٨
مصروفات الموظفين	٧٠٤	٤٣٩	٦,٨٤٩	٧,٩٩٢
مصروفات التمويل	–	٢,١٩٠	–	٢,١٩٠
مصروفات متعلقة بالاستثمارات	٨٦١	–	–	٨٦١
مصروفات أخرى	–	–	٣,٥٥٧	٣,٥٥٧
مجموع مصروفات القطاع	١,٥٦٥	٢,٦٢٩	١٠,٤٠٦	١٤,٦٠٠
نتائج القطاع قبل مخصص انخفاض القيمة	٣٨,٤٣٧	٥,٠٩٧	(١٠,٤٠٦)	٣٣,١٢٨
مخصصات انخفاض القيمة	(٤,٤٠٨)	(١,٤١٦)	–	(٥,٨٢٤)
نتائج القطاع	٣٤,٠٢٩	٣,٦٨١	(١٠,٤٠٦)	٢٧,٣٠٤

٢٧. مواعيد الاستحقاق

تم عرض مواعيد استحقاق الودائع لدى ومن المؤسسات المالية، والموجودات التمويلات الإسلامية، والموجودات المشتراة لغرض التأجير، والالتزامات (بما في ذلك الإيجارات المستحقة) باستخدام التدفقات النقدية التعاقدية. بالنسبة للأرصدة الأخرى، فإن مواعيد الاستحقاق مبنية على التدفقات النقدية المتوقعة / مواعيد السداد للموجودات والمطلوبات ذات العلاقة.

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠٠٩	لغاية ٣ أشهر	٣ إلى ٦ أشهر	٦ أشهر إلى سنة	١ إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	المجموع
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى البنوك	١٩,٩٧٥	-	-	-	-	١٩,٩٧٥
ودائع لدى مؤسسات مالية	١٢٢,١٩٣	-	-	-	-	١٢٢,١٩٣
موجودات التمويلات الإسلامية	١٨,٧١٤	٣٦,٤٩٤	٣١,١٣٦	٥٠,٢٨٧	٥٥,٤٥٤	١٩٢,٠٨٥
استثمارات في أوراق مالية	١٧,١٤٢	٢١,٤٠٥	٤,٣٩٨	٤٧,٠٤٥	٢,٣٦٤	٩٢,٣٥٤
موجودات مشتراة لغرض التأجير (بما في ذلك إيجارات مستحقة)	٤٤٣	-	٥,٦٥١	١,٨٢٣	٥,٥١٦	١٣,٤٣٣
موجودات محتفظ بها لغرض البيع	-	٤,٨٥٢	-	-	-	٤,٨٥٢
استثمارات في شركات زميلة	-	٢,٥٧١	٣,٩٥٠	-	-	٦,٥٢١
موجودات أخرى	٥,٠٠١	-	-	١٢,٨٤٢	-	١٧,٨٤٣
معدات	-	-	-	-	٤,٣٤٨	٤,٣٤٨
مجموع الموجودات	١٨٣,٤٦٨	٦٥,٣٢٢	٤٥,١٣٥	١١١,٩٩٧	٦٧,٦٨٢	٤٧٣,٦٠٤
المطلوبات						
ودائع من مؤسسات مالية وأخرى	٩٠,٠٣٠	١١,٧٠٠	-	-	-	١٠١,٧٣٠
حسابات جارية للعملاء	٣٥,٠٩٧	-	-	-	-	٣٥,٠٩٧
مطلوبات أخرى	٦,٦١٥	-	-	-	-	٦,٦١٥
مجموع المطلوبات	١٣١,٧٤٢	١١,٧٠٠	-	-	-	١٤٣,٤٤٢
حسابات الاستثمار غير المقيدة	١٦١,٥٩٢	٢٣,٨٣٩	١٥,٧٨٦	٢٤٤	٢,١٢٧	٢٠٣,٥٨٨
حسابات الاستثمار المقيدة	-	١٨,٧٦٦	-	٢٦,٩٠٥	١,٠٧١	٤٦,٧٤٢
التزامات	٥,٢٣٠	٧٥٠	٥,١٠٦	٥,٢٥٨	-	١٦,٣٤٤

٢٧. مواعيد الاستحقاق (يتبع)

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠٠٨	لغاية ٣ أشهر	٣ إلى ٦ أشهر	٦ أشهر إلى سنة	١ إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	المجموع
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى البنوك	٢٣,٣٧٨	–	–	–	–	٢٣,٣٧٨
ودائع لدى مؤسسات مالية	١٣١,٩٥٢	–	–	–	–	١٣١,٩٥٢
موجودات التمويلات الإسلامية	٢٨,٤٩٩	٢٧,١٠٥	٢٢,٧٢٥	٣٩,١٧١	٢٢,٦٤٣	١٤٠,١٤٣
استثمارات في أوراق مالية	١٢,٤١٠	١,١٩٥	٢١,٠٠٨	٣٨,٢٥١	٢٩,٥٣٤	١٠٢,٣٩٨
موجودات مشتراة لغرض التأجير						
(بما في ذلك إيجارات إجارة مستحقة)	١,٥٦١	١,٨٣٩	٦٩٢	٩,٢٢١	١٠,١٦٩	٢٣,٤٨٢
موجودات محتفظ بها لغرض البيع	٥,٦٥٥	–	–	–	–	٥,٦٥٥
استثمارات في شركات زميلة	–	–	٢,٥٧٢	٣,٨١٣	–	٦,٣٨٥
موجودات أخرى	٢٦,٠٧٧	–	–	–	–	٢٦,٠٧٧
معدات	–	–	–	–	٥,٥٢٣	٥,٥٢٣
مجموع الموجودات	٢٢٩,٥٣٢	٣٠,١٣٩	٤٦,٩٩٧	٩٠,٤٥٦	٦٧,٨٦٩	٤٦٤,٩٩٣
المطلوبات						
ودائع من مؤسسات مالية وأخرى	٣٠,٢٢٩	–	–	–	–	٣٠,٢٢٩
حسابات جارية للعملاء	١٠١,٠٣٨	–	٢١,٣٤٥	–	–	١٢٢,٣٨٣
مطلوبات أخرى	١١,٥٨٣	–	–	–	–	١١,٥٨٣
مجموع المطلوبات	١٤٢,٨٥٠	–	٢١,٣٤٥	–	–	١٦٤,١٩٥
حسابات الاستثمار غير المقيدة	١٤٤,٣٢٢	–	١٨,٤٩٤	–	–	١٦٢,٨١٦
حسابات الاستثمار المقيدة	–	–	–	٤٧,٤٤٥	–	٤٧,٤٤٥
التزامات	١٦,٢٧٨	٩,١٨١	٦,٧١٧	–	–	٣٢,١٧٦

٢٨. تمركز الموجودات والمطلوبات وحسابات الاستثمار المقيدة وغير المقيدة

أ. القطاع الصناعي

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠٠٩	بنوك ومؤسسات مالية	عقارات	أخرى	المجموع
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى البنوك	١٩,٩٧٥	-	-	١٩,٩٧٥
ودائع لدى مؤسسات مالية	١٢٢,١٩٣	-	-	١٢٢,١٩٣
موجودات التمويلات الإسلامية	١٧,٣٠٨	٩٦,٠٤١	٧٨,٧٣٦	١٩٢,٠٨٥
استثمارات في أوراق مالية	١٥,٨٨٤	٦٥,٧٣٤	١٠,٧٣٦	٩٢,٣٥٤
موجودات مشتراة لغرض التأجير (بما في ذلك إيجارات إجارة مستحقة)	٣,٠٠٥	٦,٨٣٥	٣,٥٩٣	١٣,٤٣٣
موجودات محتفظ بها لغرض البيع	-	٤,٨٥٢	-	٤,٨٥٢
استثمارات في شركات زميلة	-	٦,٥٢١	-	٦,٥٢١
موجودات أخرى	٣	٢,٥٠٨	١٥,٣٣٢	١٧,٨٤٣
معدات	-	-	٤,٣٤٨	٤,٣٤٨
مجموع الموجودات	١٧٨,٣٦٨	١٨٢,٤٩١	١١٢,٧٤٥	٤٧٣,٦٠٤
المطلوبات				
ودائع من مؤسسات مالية وأخرى	٨٩,١٧٩	-	١٢,٥٥١	١٠١,٧٣٠
حسابات جارية للعملاء	-	-	٣٥,٠٩٧	٣٥,٠٩٧
مطلوبات أخرى	-	-	٦,٦١٥	٦,٦١٥
مجموع المطلوبات	٨٩,١٧٩	-	٥٤,٢٦٣	١٤٣,٤٤٢
حسابات الاستثمار غير المقيدة	١٦,٩١٥	٦١,١٥٨	١٢٥,٥١٥	٢٠٣,٥٨٨
حسابات الاستثمار المقيدة	-	٤٥,٦٧١	١,٠٧١	٤٦,٧٤٢
التزامات	-	٣,٦١٢	١٢,٧٣٢	١٦,٣٤٤

٢٨. تمركز الموجودات والمطلوبات وحسابات الاستثمار المقيدة وغير المقيدة (يتبع)

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠٠٨	بنوك ومؤسسات مالية	عقارات	أخرى	المجموع
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى البنوك	٢٣,٣٧٨	–	–	٢٣,٣٧٨
ودائع لدى مؤسسات مالية	١٣١,٩٥٢	–	–	١٣١,٩٥٢
موجودات التمويلات الإسلامية	٩,٢٧٩	٩٨,٨٥٧	٣٢,٠٠٧	١٤٠,١٤٣
استثمارات في أوراق مالية	٤٠,١٠٨	٦٢,١٢٠	١٧٠	١٠٢,٣٩٨
موجودات مشتراة لغرض التأجير (بما في ذلك إيجارات إجارة مستحقة)	–	١٥,٩٦٥	٧,٥١٧	٢٣,٤٨٢
موجودات محتفظ بها لغرض البيع	–	–	٥,٦٥٥	٥,٦٥٥
استثمارات في شركات زميلة	–	٦,٣٨٥	–	٦,٣٨٥
موجودات أخرى	٩٨٧	١٨,٤٥٨	٦,٦٣٢	٢٦,٠٧٧
معدات	–	–	٥,٥٢٣	٥,٥٢٣
مجموع الموجودات	٢٠٥,٧٠٤	٢٠١,٧٨٥	٥٧,٥٠٤	٤٦٤,٩٩٣
المطلوبات				
ودائع من مؤسسات مالية وأخرى	٣٠,٢٢٩	–	–	٣٠,٢٢٩
حسابات جارية للعملاء	٧٣٧	١٠١,٨٤٤	١٩,٨٠٢	١٢٢,٣٨٣
مطلوبات أخرى	–	–	١١,٥٨٣	١١,٥٨٣
مجموع المطلوبات	٣٠,٩٦٦	١٠١,٨٤٤	٣١,٣٨٥	١٦٤,١٩٥
حسابات الاستثمار غير المقيدة	١٢,٦٧٥	٤٢,٠٨٦	١٠٨,٠٥٥	١٦٢,٨١٦
حسابات الاستثمار المقيدة	–	٤٧,٤٤٥	–	٤٧,٤٤٥
التزامات	–	١٥,٠٨٠	١٧,٠٩٦	٣٢,١٧٦

٢٨. تمركز الموجودات والمطلوبات وحسابات الاستثمار المقيدة وغير المقيدة (يتبع)

ب. التمركز الجغرافي

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠٠٩	دول مجلس التعاون	أوروبا	الولايات المتحدة الأمريكية	آسيا	استراليا	أفريقيا	المجموع
الموجودات							
نقد وأرصدة لدى البنوك	١٢,٦١٥	٤٦٨	٦,٨٤٦	٤٦	-	-	١٩,٩٧٥
ودائع لدى مؤسسة مالية	١٠٩,٣٠٨	١٢,٨٨٥	-	-	-	-	١٢٢,١٩٣
موجودات التمويلات الإسلامية	١٩٠,٥٢٤	١,٥٦١	-	-	-	-	١٩٢,٠٨٥
استثمارات في أوراق مالية	٦٣,٣٠٤	٢,٢١٦	-	٢٤,٩٤٤	-	١,٨٩٠	٩٢,٣٥٤
موجودات مشتراة لغرض التأجير (بما في ذلك إيجارات إجارة مستحقة)	١٣,٤٣٣	-	-	-	-	-	١٣,٤٣٣
موجودات محتفظ بها لغرض البيع	-	-	-	-	٤,٨٥٢	-	٤,٨٥٢
استثمارات في شركات زميلة	٦,٥٢١	-	-	-	-	-	٦,٥٥١
موجودات أخرى	٧,١٥٧	-	-	٢,٠١٥	-	٨,٦٧١	١٧,٨٤٣
معدات	٤,٣٤٨	-	-	-	-	-	٤,٣٤٨
مجموع الموجودات	٤٠٧,٢١٠	١٧,١٣٠	٦,٨٤٦	٢٧,٠٠٥	٤,٨٥٢	١٠,٥٦١	٤٧٣,٦٠٤
المطلوبات							
ودائع من مؤسسات مالية							
وأخرى	١٠١,٧٣٠	-	-	-	-	-	١٠١,٧٣٠
حسابات جارية للعملاء	٣٥,٠٩٧	-	-	-	-	-	٣٥,٠٩٧
مطلوبات أخرى	٦,٦١٥	-	-	-	-	-	٦,٦١٥
مجموع المطلوبات	١٤٣,٤٤٢	-	-	-	-	-	١٤٣,٤٤٢
حسابات الاستثمار غير المقيدة	٢٠٣,٥٨٨	-	-	-	-	-	٢٠٣,٥٨٨
حسابات الاستثمار المقيدة	٤٥,٦٧١	-	-	-	١,٠٧١	-	٤٦,٧٤٢
التزامات	١٤,٤٥٩	-	-	١,٨٨٥	-	-	١٦,٣٤٤

يتم قياس التمركز حسب الموقع لموجودات التمويلات الإسلامية بناءاً على موقع الطرف الآخر، والذي لديه علاقة وثيقة مع موقع الضمان لهذا التعرض.

٢٨. تمركز الموجودات والمطلوبات وحسابات الاستثمار المقيدة وغير المقيدة (يتبع)

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠٠٨	دول مجلس التعاون	أوروبا	الولايات المتحدة الأمريكية	آسيا	استراليا	أفريقيا	المجموع
الموجودات							
نقد وأرصدة لدى البنوك	٢١,٦٩٩	٢٠٧	١,٤٧٢	–	–	–	٢٣,٣٧٨
ودائع لدى مؤسسة مالية	١٢٥,٧٢٥	٦,٢٢٧	–	–	–	–	١٣١,٩٥٢
موجودات التمويلات الإسلامية	١٣٣,١٩٠	٦,٩٥٣	–	–	–	–	١٤٠,١٤٣
استثمارات في أوراق مالية	٧٦,٨٦٩	٥,٠٣٩	–	١٨,٦٠٥	–	١,٨٨٥	١٠٢,٣٩٨
موجودات مشتراة لغرض التأجير (بما في ذلك إيجارات إجارة مستحقة)	٢٣,٤٨٢	–	–	–	–	–	٢٣,٤٨٢
موجودات محتفظ بها لغرض البيع	–	–	–	–	٥,٦٥٥	–	٥,٦٥٥
استثمارات في شركات زميلة	٦,٣٨٥	–	–	–	–	–	٦٣٨٥
موجودات أخرى	٢٦,٠٧٧	–	–	–	–	–	٢٦,٠٧٧
معدات	٥,٥٢٣	–	–	–	–	–	٥,٥٢٣
مجموع الموجودات	٤١٨,٩٥٠	١٨,٤٢٦	١,٤٧٢	١٨,٦٠٥	٥,٦٥٥	١,٨٨٥	٤٦٤,٩٩٣
المطلوبات							
ودائع من مؤسسات مالية							
وأخرى	٣٠,٢٢٩	–	–	–	–	–	٣٠,٢٢٩
حسابات جارية للعملاء	١٢٢,٣٨٣	–	–	–	–	–	١٢٢,٣٨٣
مطلوبات أخرى	١١,٥٨٣	–	–	–	–	–	١١,٥٨٣
مجموع المطلوبات	١٦٤,١٩٥	–	–	–	–	–	١٦٤,١٩٥
حسابات الاستثمار غير المقيدة	١٦٢,٨١٦	–	–	–	–	–	١٦٢,٨١٦
حسابات الاستثمار المقيدة	٣٨,٢٧٣	٩,١٧٢	–	–	–	–	٤٧,٤٤٥
التزامات	١٥,٣٩٥	١,٧٠١	–	–	–	١٥,٠٨٠	٣٢,١٧٦

٢٩. القيمة العادلة

تتمثل القيمة العادلة لأي أصل من الأصول في المبلغ الذي يمكن مبادلته به، أو في سداد أي التزام بين طرفين ملمين بتفاصيل المعاملة وعلى أسس تجارية.

القيمة العادلة للصكوك المدرجة المحتفظ بها حتى الاستحقاق و التي تظهر بالتكلفة المطفأة ١٨,٢٩٢ألف دينار (٣١ ديسمبر ٢٠٠٨: ١٨,٢٣٦ ألف دينار) بلغت ١٦,٥٩٨ ألف دينار في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ (٣١ ديسمبر ٢٠٠٨: ١٥,٥٦٩ ألف دينار.

فيماعدا الاستثمارات المتوفرة للبيع والبالغة ٦٢,١١١ ألف دينار بحريني (٢٠٠٨ : ٧١,٨٤٠ ألف دينار بحريني) وموجودات محتفظ بها للبيع و البالغة ٤,٨٥٢ ألف دينار (٢٠٠٨: ٥,٦٥٥ ألف دينار بحريني)، واستثمارات في صكوك محتفظ بها للاستحقاق غير مدرجة و البالغة ٢٩,٢٤٣ ألف دينار (٢٠٠٨: ١٢,١٥٢ ألف دينار) والتي تظهر بالتكلفة، فإن القيمة العادلة المقدرة للأدوات المالية الأخرى للبنك لا تختلف إختلافاً جوهرياً عن قيمها الدفترية.

٣٠. إدارة المخاطر

مقدمة

يتعرض البنك للمخاطر الآتية نتيجة استخدام الأدوات المالية :

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق
- مخاطر التشغيل

يعرض هذا الإيضاح المعلومات عن المخاطر التي يتعرض لها البنك بخصوص المخاطر المشار إليها أعلاه والأهداف والسياسات والإجراءات التي يتخذها البنك لقياس وإدارة المخاطر وكيفية إدارة البنك لرأسماله.

إطار إدارة المخاطر

إن مجلس الإدارة مسئول بشكل رئيسي عن وضع إطار لإدارة المخاطر والإشراف عليها. قام البنك بتأسيس لجنة تنفيذية لإدارة المخاطر مسئولة عن وضع ومتابعة سياسات البنك لإدارة المخاطر، وتتكون من رؤساء الأقسام في البنك وترفع تقاريرها بانتظام إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة. تتكون اللجنة من مدراء أقسام و وحدات تشغيلية أخرى في البنك و ترفع تقاريرها بشكل دوري للجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.

وضعت سياسات إدارة المخاطر لغرض التعرف وتحليل المخاطر التي تواجه البنك، ووضع حدود ملائمة وأساليب رقابة لغرض مراقبة المخاطر والالتزام بالحدود الموضوعة. تتم مراجعة سياسات إدارة المخاطر والأنظمة بصورة دورية لتعكس التغيرات في ظروف السوق والمنتجات والخدمات المقدمة. يهدف البنك من خلال برامج التدريب والمعايير والإجراءات الإدارية بإنشاء بيئية ملتزمة وبناءة التي من خلالها يلم جميع الموظفين بالأدوار المنوطة بهم والالتزامات الواجبة عليهم.

إن لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة مسئولة عن مراقبة مدى الالتزام بسياسات وإجراءات إدارة المخاطر وعن مراجعة ملائمة إطار إدارة المخاطر مقارنة بالمخاطر التي تواجه البنك. يقوم قسم التدقيق الداخلي للبنك على مساعدة لجنة التدقيق بالقيام بهذه المسؤوليات. يقوم قسم التدقيق الداخلي بأعمال مراجعة دورية وكلما تتطلب الأمر لإجراءات وأساليب الرقابة وترفع تقارير بنتائج الأعمال إلى لجنة التدقيق.

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسائر المالية إلى البنك إذا فشل العميل أو الطرف الآخر من الأدوات المالية بالوفاء بالالتزامات التعاقدية، وهي تنشأ بشكل أساسي من الودائع لدى المؤسسات المالية، و موجودات التمويلات الإسلامية، والموجودات المشتراة بغرض التأجير، والاستثمارات في الصكوك، والذمم المدينة من الموجودات المالية المصنفة تحت الموجودات الأخرى. ولغرض إعداد تقارير إدارة المخاطر، فإن البنك يأخذ في الاعتبار دمج كل عناصر مخاطر الائتمان (مثل حصر الخسائر الفردية والجماعية ومخاطر تمركز الدولة والقطاع، وتعرضات الأطراف ذوي العلاقة، إلخ). يراقب البنك مجموع التعرضات مقابل الموجودات المشتراة بغرض التأجير (بما في ذلك الإيجارات المستحقة) بشكل جماعي لمراقبة مخاط السوق ومخاطر الائتمان.

فوض مجلس الإدارة مسئوليات إدارة مخاطر الائتمان إلى اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر. كما أن هناك قسم منفصل باسم قسم المخاطر وإدارة الائتمان مسئول أمام اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر، للإشراف على مخاطر الائتمان بالبنك وتتضمن تلك المسئولية:

- صياغة سياسات الائتمان بالتشاور مع وحدات العمل وبالصورة التي تغطي متطلبات الضمانات الإضافية وتقييم المخاطر وتدرج المخاطر والتقارير والإجراءات المستندية والقانونية والالتزام بالاشتراطات التنظيمية والتشريعية، وتقديمها لاعتمادها من جانب مجلس الإدارة.

٣٠. إدارة المخاطر (يتبع)

- وضع هيكل التفويضات بغرض اعتماد وتجديد التسهيلات الائتمانية. في الوقت الحالي ليست هناك حدود تفويضات مسندة إلى وحدات العمل. يتم اعتماد حالات التعرض الصغيرة للمخاطر من جانب اللجنة التنفيذية للائتمان والاستثمار والتي تتكون من رؤساء وحدات العمل ونائب المدير العام ورئيس العمليات. تتطلب التسهيلات الكبيرة اعتماداً من جانب الرئيس التفيذي و رئيس مجلس الإدارة ولجنة الاستثمار ولجنة الائتمان أو المجلس بكامل هيئته، حسب مقتضى الحال.
- مراجعة وتقييم مخاطر الائتمان. يقوم قسم إدارة المخاطر والائتمان بمراجعة جميع حالات التعرض لمخاطر الائتمان قبل الارتباط بمنح التسهيلات للعملاء من جانب وحدة العمل المعنية. تخضع عمليات تجديد ومراجعات التسهيلات لنفس الأسلوب.
- الحد من تركيزات المخاطر من الأطراف المقابلة والدول والصناعات فيما يتعلق بتمويل موجودات إسلامية والاستثمارات.
- وضع والاحتفاظ بدرجات المخاطر بغرض تصنيف التعرض لها وفقاً لدرجة خطر الخسارة المالية المحتملة وذلك بغرض تركيز نظر الإدارة للمخاطر القائمة. يتم أيضاً استخدام نظام تدرج المخاطر لتحديد حالات التعرض المحددة التي قد تحتاج إلى تكوين مخصص لمخاطر الانخفاض في القيمة. يتكون الإطار العملي لتدرج المخاطر الحالي لمحفظة التمويل بالبنك من عشرة درجات بالصورة التي تعكس الدرجات المتنوعة لمخاطر التقصير أو الإخلال وتوافر الضمانات الإضافية أو أساليب تخفيف مخاطر الائتمان الأخرى. لا يتم في الوقت الحالي وضع الاستثمارات في درجات إذ أنه يتم تقييمها بصورة فردية أو حسب كل حالة على حدة. تقع مسئولية وضع درجات المخاطر على عاتق الجهة التنفيذية / اللجنة المعتمدة النهائية، حسبما هو ملائم، بناءاً على توصيات وقسم إدارة المخاطر والائتمان. تخضع درجات المخاطر إلى المراجعة المنتظمة من جانب قسم إدارة المخاطر والائتمان.
- مراجعة التزام وحدات العمل بحدود المخاطر المتفق عليها متضمنة الحدود الموضوعة لصناعات محددة والمخاطر المتعلقة بالدول وأنواع المنتجات. يتم تقديم تقارير منتظمة إلى مجلس الإدارة عن مستويات الإلتزام. تقديم النصح والتوجيه والمهارات التخصصية لوحدات العمل بغرض نشر أفضل الممارسات عبر البنك في مجال إدارة مخاطر الائتمان.
- يطلب من كل وحدة عمل تنفيذ سياسات وإجراءات الائتمان بالبنك فيما يتعلق بحالات التعرض التي تقع عليها وهي مسئولة عن جودة وأداء محفظة ائتمانها وعن رصد والرقابة على جميع مخاطر الائتمان في المحافظ، بغض النظر عن سلطة الاعتماد للمخاطر. يتم القيام بإجراء عمليات تدقيق منتظمة لوحدات العمل وأساليب الائتمان بالبنك من جانب التدقيق الداخلي.

٣٠. إدارة المخاطر (يتبع)

التعرضات لمخاطر الائتمان

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠٠٩	ودائع لدى مؤسسات مالية	موجودات التمويلات الإسلامية	موجودات مشتراة لغرض التأجير (بما في ذلك الإيجارات المستحقة)	استثمارات في أوراق مالية - صكوك	موجودات مالية أخرى	المجموع
منخفضة القيمة						
درجة ٩:						
منخفضة القيمة	-	٩,٧٩٦	-	-	-	٩,٧٩٦
مخصص انخفاض القيمة	-	(٧,٨٩٧)	-	-	-	(٧,٨٩٧)
القيمة الدفترية	-	١,٨٩٩	-	-	-	١,٨٩٩
مستحق وغير معرض للهبوط في القيمة						
خطورة بدرجة ١ – ٦						
منخفضة إلى معتدلة	-	٢,٧٩٢				٢,٧٩٢
درجة ٧ – ٨						
تحت المتابعة	-	٤,٠٨٦	-	-	-	٤,٠٨٦
خطورة غير مصنفة	-	-	-	-	-	-
المستحق يتكون من :						
٠ – ٣٠ يوماً	-	٦,٧٨٨	-	-	-	٦,٧٨٨
٣٠ – ٦٠ يوماً	-	٦٨	-	-	-	٦٨
٦٠ – ٩٠ يوماً	-	٣	-	-	-	٣
٩٠ – ١٨٠ يوماً	-	١٩	-	-	-	١٩
أكثر من ١٨٠ يوم	-	-	-	-	-	-
القيمة الدفترية	-	٦,٨٧٨	-	-	-	٦,٨٧٨
غير مستحق وغير معرض للهبوط في القيمة						
خطورة بدرجة ١-٦						
منخفضة إلى معتدلة	١٢٢,١٩٣	١٥٨,٣١٠	١٣,٥٦٩	٢٩,٤٠١	-	٣٢٣,٤٧٣
درجة ٧ و ٨:						
تحت المتابعة	-	٢٧,٣٥٣	-	-	-	٢٧,٣٥٣
خطورة غير مصنفة	-	-	-	-	١٧,٣٤٣	١٧,٣٤٣
القيمة الدفترية	١٢٢,١٩٣	١٨٥,٦٦٣	١٣,٥٦٩	٢٩,٤٠١	١٧,٣٤٣	٣٦٨,١٦٩
مطروحاً منها:						
مخصصات انخفاض القيمة الجماعي	-	(٢,٣٥٥)	(١٣٦)	(١٥٨)	-	(٢,٦٤٩)
المجموع	١٢٢,١٩٣	١٩٢,٠٨٥	١٣,٤٣٣	٢٩,٢٤٣	١٧,٣٤٣	٣٧٤,٢٩٧

٣٠. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠٠٨	ودائع لدى مؤسسات مالية	موجودات التمويلات الإسلامية	موجودات مشتراة لغرض التأجير (بما في ذلك الإيجارات المستحقة)	استثمارات في أوراق مالية صكوك	موجودات مالية أخرى	المجموع
منخفضة القيمة						
درجة ٩:						
منخفضة القيمة	–	٦,٦٠٠	–	–	–	٦,٦٠٠
مخصص انخفاض القيمة	–	(٢,٨٢٨)	–	–	–	(٢,٨٢٨)
القيمة الدفترية	–	٣,٧٧٢	–	–	–	٣,٧٧٢
مستحق وغير معرض للهبوط في القيمة						
خطورة بدرجة ١ – ٦						
منخفضة إلى معتدلة	–	٦٥٨	–	–	–	٦٥٨
درجة ٧ – ٨						
تحت المتابعة	–	٤,٦١٠	–	–	–	٤,٦١٠
خطورة غير مصنفة	–	–	–	–	١٧,١٢٨	١٧,١٢٨
المستحق يتكون من :						
٠ – ٣٠ يوماً	–	٦٥٨	–	–	١٧,١٢٨	١٧,٧٨٦
٣٠ – ٦٠ يوماً	–	٤,٦١٠	–	–	–	٤,٦١٠
٦٠ – ٩٠ يوماً	–	–	–	–	–	–
٩٠ – ١٨٠ يوماً	–	–	–	–	–	–
أكثر من ١٨٠ يوم	–	–	–	–	–	–
القيمة الدفترية	–	٥,٢٦٨	–	–	١٧,١٢٨	٢٢,٣٩٦
غير مستحق وغير معرض للهبوط في القيمة						
خطورة بدرجة ١-٦						
منخفضة إلى معتدلة	١٣١,٩٥٢	١٢٩,٠٨٩	٢٣,٤٨٢	٤٧,٢٩٨	–	٣٣١,٨٢١
درجة ٧ و ٨:						
تحت المتابعة	–	٣,٤٣٠	–	–	–	٣,٤٣٠
خطورة غير مصنفة	–	–	–	–	٨,٦٨١	٨,٦٨١
القيمة الدفترية	١٣١,٩٥٢	١٣٢,٥١٩	٢٣,٤٨٢	٤٧,٢٩٨	٨,٦٨١	٣٤٣,٩٣٢
مطروحاً منها:						
مخصصات انخفاض القيمة الجماعي	–	(١,٤١٦)	–	–	–	(١,٤١٦)
المجموع	١٣١,٩٥٢	١٤٠,١٤٣	٢٣,٤٨٢	٤٧,٢٩٨	٢٥,٨٠٩	٣٦٨,٦٨٤

الموجودات المالية منخفضة القيمة

الموجودات المالية منخفضة القيمة هي تلك التي يحددها البنك بأنه غير قادر على تحصيل كل أو بعض المبالغ والأرباح المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية لعقود الموجودات المالية. في حالة هذه الموجودات ، يتم تصنيف هذه التعرضات بين ٩ إلى درجة ١٠. أما بالنسبة للموجودات المالية الأخرى، يتم تقييم الانخفاض بشكل فردي لكل تعرض من خلال نظام تصنيف مخاطر الائتمان الداخلي للبنك.

٣٠. إدارة المخاطر (يتبع)

قروض مستحقة غير معرضة للهبوط في القيمة الدفترية

إن هذا التعرض يتعلق بتمويل موجودات إسلامية التي طاف موعد استحقاق أرباحها أومدفوعاتها التعاقدية ولكن يعتقد البنك بأن انخفاض القيمة غير مناسب على أساس مستوى الضمان المتوافر و/ أو مراحل تحصيل المبالغ المستحقة للبنك.

التسهيلات المعاد التفاوض عليها

التعرضات الغير مصنفة كمستحقة أو غير منخفضة القيمة تشمل التسهيلات المعاد التفاوض بشأنها خلال السنة والبالغة ٣٤,٩١٧ دينار بحريني (٢٠٠٨: ١,٣٤٤ دينار بحريني)، والتي ستكون مستحقة وفقاً لشروط الدفع الأصلية. تتطلب شروط إعادة التفاوض عادة سداد الأرباح المستحقة على التسهيلات حتى تاريخه والحصول على ضمانات إضافية للتغطية. التسهيلات التي تم إعادة التفاوض بشأنها تكون خاضعة لإعادة تقييم الائتمان و مراجعة مستقلة من قبل قسم إدارة المخاطر والائتمان.

مخصصات الانخفاض في القيمة

يقوم البنك بعمل مخصصات للهبوط في القيمة على الموجودات الفردية المصنفة ضمن درجة ٩ و ١٠. يتم هذا بناءً على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الموجودات نفسها أو قيمة الضمانات المتوفرة. قام البنك بعمل مخصص لخسائر الهبوط في القيمة بناءً على تقديرات الإدارة للظروف الاقتصادية و الائتمان الحالية، على أساس جماعي.

سياسة الشطب

يقوم البنك بشطب الأصل / رصيد الاستثمار (صافي من مخصصات خسائر الهبوط في القيمة) عندما يقرر أن الأصل/ رصيد الاستثمار غير قابل للتحصيل. يتم التوصل إلى هذا القرار بعد الأخذ في عين الاعتبار المعلومات المتوفرة مثل حدوث تغير جوهري للوضع المالي للمدين/ مصدر الإدارة المالية كعدم قدرته دفع التزاماته أو أن مبلغ الضمان غير كافٍ لسداد كل مبلغ الالتزام. كما في تاريخه، لم يقم البنك بعمل أي شطب للموجودات أو الاستثمارات.

الضمانات

يحتفظ البنك بضمانات فيما يتعلق بموجودات التمويلات الإسلامية والذمم المدينة على الموجودات المشتراة بغرض التأجير وذلك في شكل رهن على ممتلكات أو أوراق مالية مدرجة/ غير مدرجة أو أصول وضمانات أخرى. تستند تقديرات القيمة العادلة على قيمة الرهن المقيمة في وقت الاقتراض ويتم تحديثها دورياً بشكل سنوي، بصفة عامة. في الغالب لا يتم الاحتفاظ بالرهن في مقابل التعرض للمخاطر من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى. تقديرات القيمة العادلة للرهن والضمانات الأخرى المحتفظ بها مقابل الموجودات المالية موضحة أدناه. يتضمن ذلك قيمة الضمانات المالية من البنوك ولكنها لا تتضمن الضمانات من الشركات والأفراد إذ أنه لا يمكن تحديد قيمها.

٣٠. إدارة المخاطر (يتبع)

بآلاف الدنانير البحرينية

	في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩			في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨		
	موجودات التمويلات الإسلامية	**موجودات مشتراة لغرض التأجير (بما في ذلك الإيجارات المستحقة)**	**المجموع**	موجودات التمويلات الإسلامية	موجودات مشتراة لغرض التأجير (بما في ذلك الإيجارات المستحقة)	المجموع
منخفضة القيمة						
أخرى	**٤٩٥**	**-**	**٤٩٥**	–	–	–
مستحق وغير معرض للهبوط في القيمة الدفترية						
عقارات	**٢٥,٣٨١**	**-**	**٢٥,٣٨١**	٤,٦٧١	–	٤,٦٧١
معدات	**٨,٠١٤**	**-**	**٨,٠١٤**	–	–	–
أخرى	**-**	**-**	**-**	–	–	–
غير مستحق وغير معرض للهبوط في القيمة الدفترية						
عقارات	**١٧٣,٠٠٠**	**٢٦,٧١٠**	**١٩٩,٧١٠**	١٥٠,٥٣٧	٣٦,٢٧٠	١٨٦,٨٠٧
أسهم	**٣,٨٢٤**	**-**	**٣,٨٢٤**	١١,٨٣٣	–	١١,٨٣٣
أخرى	**٧٠,١٧٢**	**١٠,١٨٨**	**٨٠,٣٦٠**	٢٣,٠٤٨	٨,٦٥٩	٣١,٧٠٧
المجموع	**٢٨٠,٨٨٦**	**٣٦,٨٩٨**	**٣١٧,٧٨٤**	١٩٠,٠٨٩	٤٤,٩٢٩	٢٣٥,٠١٨

للحصول على تحليل تمركز مجموع الموجودات والمطلوبات، راجع إيضاح (٢٨).

٣٠. إدارة المخاطر (يتبع)

يقوم البنك بمراقبة مخاطر تمركز الائتمان لموجودات التمويلات الإسلامية والموجودات المشتراة لغرض التأجير حسب القطاع والموقع الجغرافي. الجدول التالي يبين تحليل تمركزات مخاطر الائتمان في تاريخ الإعداد :

بآلاف الدنانير البحرينية

	في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩			في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨		
التمركز القطاعي	**موجودات التمويلات الإسلامية**	**موجودات مشتراة لغرض البيع (بما في ذلك الإيجارات المستحقة)**	**المجموع**	موجودات التمويلات الإسلامية	موجودات مشتراة لغرض البيع (بما في ذلك الإيجارات المستحقة)	المجموع
القطاع المالي	١٧,٣٠٨	٣,٠٠٥	٢٠,٣١٣	٩,٢٧٩	٣,٠٠٠	١٢,٢٧٩
القطاع العقاري :						
– عقارات	٤٧,٤٥٢	٦,٨٣٥	٥٤,٢٨٧	٤٥,٣٧٨	١٢,٤٠٤	٥٧,٧٨٢
– تطوير بنى تحتية	٣٠,٢٦١	–	٣٠,٢٦١	٢٨,٧٣١	–	٢٨,٧٣١
– أراضي	١٨,٣٢٩	–	١٨,٣٢٩	٢١,٠٤٦	٤٦٨	٢١,٥١٤
إنشاءات	٥,٤٧٨	–	٥,٤٧٨	٣,٤٣١	٥,٩٦٦	٩,٣٩٧
متاجرة	٢٧,٣٥٩	–	٢٧,٣٥٩	١٥,٩٦٩	–	١٥,٩٦٩
تصنيع	٧,٢١٦	–	٧,٢١٦	٤,٠٣١	–	٤,٠٣١
أخرى	٣٨,٦٨٢	٣,٥٩٣	٤٢,٢٧٥	١٢,٢٧٨	١,٦٤٤	١٣,٩٢٢
مجموع القيمة الدفترية	**١٩٢,٠٨٥**	**١٣,٤٣٣**	**٢٠٥,٥١٨**	١٤٠,١٤٣	٢٣,٤٨٢	١٦٣,٦٢٥

مخاطر السداد

قد ينشأ عن أنشطة البنك مخاطر عند سداد المعاملات والمتاجرة. مخاطر السداد هي مخاطر الخسائر الناتجة عن فشل الشركة في دفع التزاماتها فيما يتعلق بالنقد والأدوات المالية والموجودات الأخرى المتفق عليها تعاقدياً. إن حدود السداد تشكل جزءاً من عملية الموافقة للائتمان / مراقبة الحدود المشروحة سابقاً. قبول مخاطر السداد على المتاجرة خالية السداد يتطلب موافقة خاصة للمعاملة أو الطرف الآخر من قبل قسم إدارة المخاطر والائتمان.

مخاطر السيولة

ان مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة البنك في الحصول على الأموال اللازمة لسداد التزاماته المتعلقة بأدواته المالية عند حلول أجلها، والتي يتم تسديدها نقداً أو بموجودات مالية أخرى.

إدارة مخاطر السيولة

تهدف طريقة البنك في إدارة السيولة إلى التأكد من توافر السيولة في كل الأحوال لسداد التزاماته عند حلول أجلها سواء في الظروف الاعتيادية أو الصعبة دون تكبد خسائر غير مقبولة أو خسارة السمعة التجارية للبنك.

تقوم دائرة الرقابة المالية بتجميع البيانات من الخزينة ووحدات العمل الأخرى بخصوص وضع السيولة لأصولها والتزاماتها المالية وتفاصيل التدفقات النقدية المتوقعة الأخرى الناشئة من النشاط التجاري المستقبلي المتوقع. تقوم دائرة الرقابة المالية بالإبلاغ عن المعلومات إلى الخزينة التي تقوم بإدارة محفظة الموجودات المسالة قصيرة الأجل للبنك والمكونة على نحو كبير من ودائع لفترات قصيرة لدى بنوك أخرى وتسهيلات أخرى بين البنوك لضمان الاحتفاظ بسيولة كافية لدى البنك ككل.

٣٠. إدارة المخاطر (يتبع)

تقوم دائرة الرقابة المالية برصد السيولة اليومية. يملك البنك خطة طوارئ بالنسبة للسيولة، و يتم اختبار عناصر هذه الخطة بشكل دوري. يتم تنفيذ أدوات تنفيذ اختبارات الجهد المنتظمة في ظل مختلف السيناريوهات ويتوقع أن استقرار هذه الممارسة بحلول الربع الأول من عام ٢٠٠٩. تخضع جميع سياسات وإجراءات السيولة للمراجعة والاعتماد من جانب لجنة الأصول والخصوم. يتم تقديم ملخص تقرير منتظم، متضمناً أية استثناءات والإجراء العلاجي المتخذ إلى لجنة الأصول والخصوم.

التعرضات إلى مخاطر السيولة

إن المقياس الرئيسي الذي يستخدمه البنك لإدارة مخاطر السيولة هو معدل صافي الأصول المسالة إلى ودائع العملاء. لاحتساب ذلك، تعتبر صافي الأصول المسالة على أنها تحتوي على النقد وما في حكمه وإيداعات لدى مؤسسات مالية ناقصاً إيداعات من مؤسسات مالية والودائع تتكون من حسابات جارية وحسابات العملاء غير المقيدة.

تفاصيل معدل سيولة الموجودات إلى ودائع العملاء للبنك كما في تاريخ الميزانية وخلال السنة كانت كما يلي:

	٪ ٢٠٠٩	٪ ٢٠٠٨
٣١ ديسمبر	**٢٢,٠٠**	٤٩,٨٠
متوسط الفترة	**٢٦,٠٧**	٦١,٣٠
الحد الأقصى للفترة	**٤٤,٠٠**	١٠٨,٦٠
الحد الأدنى للفترة	**١٨,٠٢**	٤٥,٩٠

لمواعيد استحقاق الموجودات والمطلوبات راجع إيضاح (٢٧).

مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر تغير أسعار السوق مثل معدل الربح وأسعار الأسهم ومعدل أسعار صرف العملات الأجنبية وهامش الائتمان والتي لها تأثير على دخل البنك أو التدفقات النقدية المستقبلية أو قيمة أدواته المالية. تتكون مخاطر السوق من ثلاث مخاطر : مخاطر العملات ومخاطر معدل الربح ومخاطر الأسعار الأخرى. إن الهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة ومراقبة تعرضات مخاطر السوق في حدود الإطارات المقبولة مع تحقيق عائد مجزي على المخاطر.

إدارة مخاطر السوق

يقوم البنك بفصل تعرضه لمخاطر السوق بين محافظ المتاجرة ومحافظ لغير المتاجرة. لا يوجد لدى البنك مراكز متاجرة في الأسهم أو السلع، وان المصدر الرئيسي لمخاطر السوق على البنك هو التعرضات على العملات الأجنبية وفجوة معدل الربح.

لا يقوم البنك بإجراء أية متاجرة في العملات الأجنبية. كما لا يقوم البنك بالتعامل في المتاجرة بمشتقات العملات الأجنبية. مع ذلك، يدخل البنك في معاملات إدارة مخاطر العملات الأجنبية مطابقة للشريعة الإسلامية للتحوط من المخاطر الاقتصادية وتغطية مراكز مفتوحة هامة وفقاً لمبادئ وتوجيه إدارة المخاطر.

يتم تسجيل جميع إيرادات/ خسائر العملات الأجنبية الناشئة عن تعاملات العملاء وإعادة تقييم موجودات ومطلوبات بيان المركز المالي من قبل عمليات الخزينة. تقع المسئولية عن رصد وإدارة المخاطر المصاحبة لذلك أيضاً على عاتق قسم الخزينة.

المسئولية الإجمالية لمخاطر السوق منوطة بلجنة الأصول والخصوم. قسم إدارة المخاطر مسئول عن وضع سياسات إدارة مخاطر مفصلة (تخضع للمراجعة والاعتماد من قبل الجهة المختصة) ودائرة الرقابة المالية بالنسبة للمراجعة اليومية لتنفيذها.

٣٠. إدارة المخاطر (يتبع)

التعرض لمخاطر معدل الربح - محافظ لغير المتاجرة

الخطر الرئيسي الذي تتعرض له المحافظ لغير المتاجرة هو خطر الخسائر الناتجة عن التقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأداة المالية بسبب التغير في معدلات الربح بالسوق. تدار مخاطر معدلات الربح بصفة أساسية عبر رصد فجوات معدل الربح وبالحصول على حدود معتمدة مسبقاً لمجموعات إعادة التسعير. إن لجنة الأصول والخصوم هي الجهة التي تقوم برصد الالتزام بهذه الحدود تساعدها في أنشطة الرصد اليومية دائرة إدارة المخاطر بالبنك.

ملخص موقف معدل هامش الربح للبنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ كالتالي :

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠٠٩	لغاية ٣ أشهر	٣ إلى ٦ أشهر	٦ أشهر إلى سنة	١ إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	المجموع
الموجودات						
ودائع لدى مؤسسات مالية	١٢٢,١٩٣	-	-	-	-	١٢٢,١٩٣
موجودات التمويلات الإسلامية	٣٤,١٣٠	٣٩,٠٦٤	٢٤,٦٥١	٤٨,١٨٧	٤٦,٠٥٣	١٩٢,٠٨٥
موجودات مشتراة لغرض التأجير						
(بما في ذلك إيجارات إجارة مستحقة)	١١,٤٧١	-	١٠٠	-	١,٨٦٢	١٣,٤٣٣
استثمارات في أوراق مالية (صكوك)	١٨,١٩٢	٥,٥٥٥	-	٣,٧٧٠	١,٧٢٧	٢٩,٢٤٤
مجموع الموجودات الحساسة لمعدل الربح	١٨٥,٩٨٦	٤٤,٦١٩	٢٤,٧٥١	٥١,٩٥٧	٤٩,٦٤٢	٣٥٦,٩٥٥
المطلوبات						
ودائع من مؤسسات مالية وأخرى	(٩٠,٠٣٠)	(١١,٧٠٠)	-	-	-	(١٠١,٧٣٠)
أموال المستثمرين	(٨,١٢١)	-	-	-	-	(٨,١٢١)
حسابات الاستثمارغير المقيدة	(١٦١,٥٩٢)	(٢٣,٨٣٩)	(١٥,٧٨٦)	(٢٤٤)	(٢,١٢٧)	(٢٠٣,٥٨٨)
مجموع المطلوبات الحساسة لمعدل الربح	(٢٥٩,٧٤٣)	(٣٥,٥٣٩)	(١٥,٧٨٦)	(٢٤٤)	(٢,١٢٧)	(٣١٣,٤٣٩)
فجوة معدل هامش الربح	(٧٣,٧٥٧)	٩,٠٨٠	٨,٩٦٥	٥١,٧١٣	٤٧,٥١٥	٤٣,٥١٦

٣٠. إدارة المخاطر (يتبع)

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠٠٨	لغاية ٣ أشهر	٣ إلى ٦ أشهر	٦ أشهر إلى سنة	١ إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	المجموع
الموجودات						
ودائع لدى مؤسسات مالية	١٣١,٩٥٢	–	–	–	–	١٣١,٩٥٢
موجودات التمويلات الإسلامية	٣٧,٣٢٦	٢٧,١٠٥	٢٢,٧٢٥	٣٠,٧٥٣	٢٢,٢٣٤	١٤٠,١٤٣
موجودات مشتراة لغرض التأجير						
(بما في ذلك إيجارات إجارة مستحقة)	١٨,٣٨٨	٣,٢٦١	٦٩٢	٣٣٢	٨٠٩	٢٣,٤٨٢
استثمارات في أوراق مالية (صكوك)	٢٩,٧٠٣	١٠,٠٥٥	١,٨٨٥	–	٥,٦٥٥	٤٧,٢٩٨
مجموع الموجودات الحساسة لمعدل الربح	٢١٧,٣٦٩	٤٠,٤٢١	٢٥,٣٠٢	٣١,٠٨٥	٢٨,٦٩٨	٣٤٢,٨٧٥
المطلوبات						
ودائع من مؤسسات مالية وأخرى	(٣٠,٢٣٠)	–	–	–	–	(٣٠,٢٣٠)
أموال المستثمرين	(٣٢,٠١٥)	–	(٢١,٣٤٤)	–	–	(٥٣,٣٥٩)
حسابات الاستثمار غير المقيدة	(١٤٤,٣٢٢)	–	(١٧,٣٧٣)	–	–	(١٦١,٦٩٥)
مجموع المطلوبات الحساسة لمعدل الربح	(٢٠٦,٥٦٧)	–	(٣٨,٧١٧)	–	–	(٢٤٥,٢٨٤)
فجوة معدل هامش الربح	١٠,٨٠٢	٤٠,٤٢١	(١٣,٤١٥)	٣١,٠٨٥	٢٨,٦٩٨	٩٧,٥٩١

تتم إدارة مخاطر معدل الربح مقابل حدود فجوة معدل هامش الربح عن طريق متابعة الموجودات والمطلوبات المالية للبنك إلى العديد من معدل الربح المعياري وغير المعياري. السناريوهات المعيارية تأخذ في الاعتبار بصورة شهرية ١٠٠ نقطة من الهبوط أو الارتفاع المتوازي مع مؤشرات العوائد الدولية و ٥٠ نقطة من الارتفاع أو الهبوط مع مؤشرات العوائد.

تحليل حساسية البنك إلى الزيادة أو الهبوط في معدلات الأرباح (على افتراض أن العوامل المتغيرة الأخرى وبشكل أساس معدلات الربح والمركز المالي تبقى ثابتة) هو كالتالي:

	١٠٠ نقطة زيادة / (هبوط) متوازي	**٥٠ نقطة زيادة / (هبوط)**
٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	**± ٤٣٥**	**± ٢١٨**
٣١ ديسمبر ٢٠٠٨	± ٩٩٠	± ٤٩٥

تتم إدارة إجمالي مراكز خطر معدل الربح لمحافظ غير المتاجرة من قبل قسم الخزانة والذي يستخدم أدوات مالية استثمارية قصيرة الأجل، وودائع لدى البنوك وودائع من البنوك لإدارة المركز العام الناشىء من أنشطة البنك للمحافظ لغير المتاجرة.

٣٠. إدارة المخاطر (يتبع)

التعرض إلى مخاطر سعر الصرف

مخاطر العملة هي المخاطر الناشئة من تغير قيمة الأدوات المالية من جراء تغير أسعار صرف العملات الأجنبية . فيما يلي عرض للتعرضات الجوهرية الناتجة عن أسعار صرف العملات الاجنبية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩. لدى البنك التعرضات الهامة التالية بالعملة الأجنبية:

	٢٠٠٩ ما يعادل الدينار البحريني	بآلاف الدنانير البحرينية ٢٠٠٨ ما يعادل الدينار البحريني
الجنيه الاسترليني	**٢,٩٦١**	٢,٩٦٠
اليورو	**٩,٨٩٩**	٥,١٦٣
الدولار الأمريكي*	**٥٩,٦٤٠**	٧٤,٥٢٥
الدينار الكويتي	**٣,٠٣١**	٢,٨٣٨
عملات دول مجلس التعاون الأخرى *	**٣٣,٠٣٠**	٢,١٤٧
روبية هندية	**٤٥**	–

(*) إن التعرض للدولار الأمريكي وعملات دول مجلس التعاون الأخرى لا يولد أي خطر سعر صرف للبنك، وذلك لأن الدينار البحريني وعملات دول مجلس التعاون الأخرى مرتبطة بالدولار الأمريكي.

تتم إدارة مخاطر سعر صرف العملات الأجنبية مقابل صافي حدود التعرض عن طريق متابعة حساسية الموجودات والمطلوبات المالية للبنك إلى العديد من سيناريوهات معدلات الصرف. السيناريو المعياري الذي يتم أخذه في الاعتبار بصورة شهرية هو أساس ٥٪ زيادة أو هبوط في معدلات الصرف للعملات الأخرى غير الدولار الأمريكي وعملات دول مجلس التعاون تعرض الجنيه الأسترليني.

تحليل حساسية البنك إلى الزيادة أو الهبوط في معدلات الصرف (على افتراض أن العوامل المتغيرة الأخرى، وبشكل أساسي، معدلات الربح تبقى ثابتة) كالتالي :

	٢٠٠٩ ما يعادل الدينار البحريني	٢٠٠٨ ما يعادل الدينار البحريني
الجنيه الاسترليني	**± ١٤٨**	± ١٤٨
الدينار الكويتي	**± ١٥٢**	± ١٤٢
اليورو	**± ٤٩٥**	± ٢٥٨
روبية هندية	**± ٢**	–

التعرضات إلى مخاطر سعر السوق الأخرى – محافظ لغير المتاجرة

تتم مراجعة مخاطر الائتمان للأوراق المالية المدينة ومخاطر أسعار الأسهم المدرجة من قبل قسم المخاطر والائتمان بصورة دورية، ولكنها حالياً غير جوهرية قياساً إلى النتائج العامة والوضع المالي للبنك.

الأسهم المتوفرة للبيع التي تملكها المجموعة والتي تظهر بالتكلفة تتعرض لمخاطر تغير قيمة الأسهم. راجع إيضاح رقم ٢٠ الذي يتعلق بالتقديرات الهامة و الأحكام المتعلقة بتقييم انخفاض قيمة استثمارات الأوراق المالية المتوفرة للبيع التي تظهر بالتكلفة. تدير المجموعة التعرضات لمخاطر الأسعار الأخرى عن طريق مراقبة أداء هذه الأوراق المالية. يتم إعداد تقييم الأداء بشكل ربع سنوي ويعرض على لجنة استثمار بمجلس الإدارة.

٣٠. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسائر الناتجة عن فشل الأنظمة وأنظمة الرقابة والاختلاسات والأخطاء البشرية والتي قد تؤدي إلى خسائر مالية والسمعة التجارية وما يتبعها من مساءلات قانونية وتنظيمية. يدير البنك مخاطر التشغيل عن طريق اتباع أنظمة رقابة داخلية مناسبة والتأكد من فصل المهام والمراجعة الداخلية والمطابقة بما فيها التدقيق الداخلي ورقابة الالتزام. قسم إدارة المخاطر مسئول عن تحديد، ومراقبة، وإدارة المخاطر التشغيلية في البنك. يوجد لدى البنك سياسة معتمدة للقيام بذلك، مع توافر جميع البنى التحتية والتنظيمية والمادية.

أكمل البنك عملية تقييم ذاتي لمراقبة مخاطر العمليات في جميع أقسام البنك لتحديد مجالات المخاطر الرئيسية و محفزات المخاطر الرئيسية. يوجد برنامج حاسوب معمول به فعلاً لمراقبة هذه المحفزات وتسجيل الخسائر المحققة والخسائر التي كاد البنك يتفاداها. يهدف البنك في المدى المتوسط هو إعداد بيانات موثوق بها إحصائياً لرفع مستوى وسائط متطورة لمراقبة مخاطر العمليات، بهدف إدارة أفضل للمخاطر والحد من الالتزامات الرأسمالية.

إدارة رأس المال

يقوم مصرف البحرين المركزي ومراقبة متطلبات رأس المال للبنك ككل. لتنفيذ المتطلبات الحالية لمصرف البحرين المركزي، يتطلب من البنك المحافظة على معدل مجموع رأس المال إلى مجموع الموجودات الموزون بالمخاطر. إن متطلبات رأس المال التنظيمية لمصرف البحرين المركزي مبنية على مباديء إطار باسل Basel II 2 ولتوجيهات مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

يقسم رأس مال البنك التنظيمي على فئتين :

- الفئة الأولى لرأس المال: وتتضمن رأس المال العادي والاحتياطيات والتي تشمل علاوة الإصدار والاحتياطي العام والاحتياطي القانوني بالإضافة إلى الأرباح المستبقاة بعد طرح الشهرة والتسويات التنظيمية الأخرى المتعلقة بالبنود التي يتم تضمينها في حقوق الملكية ولكن تعالج بصورة مختلفة لغرض كفاية رأس المال. بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، كانت الطروحات من الفئة الأولى لرأس المال لا شئ.
- الفئة الثانية لرأس المال: تتضمن أرباح مستبقاة مرحلية مراجعة من قبل المدققين، والجزء المسموح به من احتياطي معادلة الربح، واحتياطي مخاطر الاستثمار. وفقاً لمصرف البحرين المركزي، فإن احتياطي مخاطر الاستثمار واحتياطي معادلة الربح يمكن أن يصل لأقصى مبلغ يساوي التكلفة الرأسمالية المتعلقة بـ ٣٠٪ من الموجودات الموزونة بالمخاطر والممولة من حملة حسابات الاستثمارات غير المقيدة.

تم تطبيق حدود معينة على عناصر قاعدة رأس المال بما يتماشى مع المتطلبات التشريعية. الفئة الأولى لرأس المال يجب أن تمثل نصف رأس المال المسموح به على الأقل، أي أنه لا يمكن للفئة الثانية لرأس المال أن تزيد عن الفئة الأولى لرأس المال. الحد الأقصى للفئة الثانية من رأس المال مبني على مبلغ الفئة الأولى لرأس المال بعد اقتطاعات الاستثمارات وفقاً للفصل الخاص والصادر عن مصرف البحرين المركزي Prudential Consolidation and Deduction Requirements (PCD) يوضح الفصل (PCD) القواعد التنظيمية بتوحيد البيانات المالية والتوحيد الجزئي للبنوك في حالة تملكه حصة مؤثرة أو حقوق أقلية مؤثرة من مؤسسات مالية خاضعة للتنظيم وشركات تأمين للتعرضات الجوهرية بخصوص الاستثمارات في المؤسسات التجارية. وكذلك وضع إطار للاستقطاعات من رأس المال لأمثلة عدة بما فيها التعرضات للأطراف الأخرى تفوق حدود التعرضات الكبيرة المحددة من قبل مصرف البحرين المركزي. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ لم يكن للبنك مطالب بعمل أية استقطاعات وفقاً لمتطلبات (PCD).

يتم تصنيف العمليات التشغيلية للبنوك على أنها إما دفاتر متاجرة أو دفاتر بنوك ويتم تحديد الموجودات المرجحة بالمخاطر بناءً على اشتراطات محددة تحاول أن تعكس المستويات المتغيرة للخطر المصاحب للموجودات وحالات التعرض للمخاطر خارج الميزانية العمومية.

٣٠. إدارة المخاطر (يتبع)

لدى البنك سياسة تتمثل في الاحتفاظ بقاعدة رأسمال قوية بغرض المحافظة على ثقة المستثمرين والدائنين والسوق واستدامة التطور المستقبلي للنشاط التجاري. كما يتم إدراج أثر مستوى رأس المال على العائدات للمساهمين ويعترف البنك بالحاجة إلى المحافظة على التوازن بين العائدات العالية المحتملة مع وجود المزيد من التكييف والمزايا والسلامة التي يمكن تحملها من جانب رأسمال ذي موقف سليم.

تبنى البنك النهج الموحد لإدارة مخاطر الائتمان والنهج الاستشعاري البسيط لإدارة مخاطر العمليات وفقاً لإطار مصرف البحرين المركزي لكفاية رأس المال. لم يستخدم البنك أي من المنافع لتخفيف مخاطر الائتمان المسموح بها مقابل تعرضات الائتمان.

موقف رأس مال البنك التنظيمي كما في ٣١ ديسمبر كما يلي :

		بآلاف الدنانير البحرينية
	٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	٣١ ديسمبر ٢٠٠٨
مجموع الموجودات الموزونة بالمخاطر	**٣٧٦,٤٤٤**	٣٢٨,٩٠٦
الفئة الأولى لرأس المال	**١٢٦,٥٤٤**	١٣٨,٢٤٧
الفئة الثانية لرأس المال	**٢,١٤٨**	٦٤٩
مجموع رأس المال التنظيمي	**١٢٨,٦٩٢**	١٣٨,٨٩٦
مجموع رأس المال التنظيمي كنسبة مئوية إلى مجموع الموجودات الموزونة بالمخاطر	**٣٤,١٩**	٤٢,٢٣

لقد التزم البنك خلال السنة بجميع متطلبات رأس المال المفروضة عليه خارجياً.

تخصيص رأس المال

تخصيص رأس المال بين عمليات وأنشطة محددة يعتمد على المتطلبات التنظيمية. إن سياسة البنك في إدارة رأس المال هي زيادة عائد المخاطر المعدل إلى الحد الأقصى واستيفاء كل المتطلبات التنظيمية. إن سياسة البنك في تخصيص رأس المال خاضعة لمراجعة مجلس الإدارة بشكل دوري.

٣١. التخصيصات المقترحة

يقترح مجلس الإدارة التخصيصات التالية لأرباح ٢٠٠٩، وهذه التخصيصات خاضعة لموافقة المساهمين في الاجتماع السنوي العادي القادم.

		بآلاف الدنانير البحرينية
	٢٠٠٩	٢٠٠٨
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	**-**	٢٥٠
أرباح أسهم نقدية مقترحة		١٥,٠٠٠
إصدار أسهم منحة كأرباح أسهم	**١٠,٤٩٢**	٥,٠٠٠
أعمال خيرية	**١٥٠**	٢٥٠
زكاة	**١,٩٤١**	-

٣٢. الالتزامات

كانت التزامات البنك التي تم التعاقد عليها ضمن الأعمال الاعتيادية للبنك كما يلي:

		بآلاف الدنانير البحرينية
	٢٠٠٩	٢٠٠٨
التزامات غير مسحوبة لتمديد التمويل	**٧,٤٧٤**	١٢,٠٧٦
ضمانات مالية	**٥,٢٥٨**	٥,٠٢٠
التزامات الاكتتابات	**-**	١٥,٠٨٠
التزامات مقابل استثمارات	**٣,٦١٢**	–
	١٦,٣٤٤	٣٢,١٧٦

واجبات الأداء

قد تدخل المجموعة في واجبات أداء تتعلق ببعض مشاريعها للبنى التحتية، ضمن الأعمال الاعتيادية للبنك. إنه من عادة المجموعة أن تنقل واجبات الأداء للشركات التي تملك هذه المشاريع، كلما أمكن ذلك. في رأي الإدارة، لا يتوقع أن تكون هناك مطلوبات مستحقة على المجموعة بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ نتيجة أداء أي من مشروعاتها.

٣٣. المسئولية الاجتماعية

يقوم البنك بالوفاء بمسئولياته الاجتماعية عن طريق تقديم التبرعات إلى المؤسسات الاجتماعية والخيرية.

٣٤. المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتفسيرات الجديدة التي لم يتم تطبيقها بعد

خلال السنة، تم إصدار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتفسيرات الجديدة / المعدلة التالية والتي ستكون واجبة التطبيق من قبل المجموعة للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يوليو ٢٠٠٩، أو الفترات المالية اللاحقة، والتي من المتوقع أن تكون ذات علاقة بأنشطة المجموعة.

- معيار المحاسبة المالي (٢٣) – التوحيد - (ساري المفعول للسنة المالية من أو بعد ١ يناير ٢٠١٠)
- معيار المحاسبة المالي (٢٤) – الاستثمار في الشركات الزميلة - (ساري المفعول للسنة المالية من أو بعد ١ يناير ٢٠١٠).

إن متطلبات هذه المعايير تتوافق بشكل كبير مع السياسات التي تطبقها المجموعة حالياً لمحاسبة الشركات التابعة والشركات الزميلة، و إن تطبيق هذه المعايير لا يتوقع ان يكون له أثر جوهري على البيانات المالية الموحدة.

٣٥. أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة لتتلاءم مع تصنيف السنة الحالية. لم تؤثر إعادة التصنيف هذه على صافي الربح أو حقوق الملكية المعلنة سابقاً.

إفصاحات إدارة المخاطر
(تم إعداد هذه الإفصاحات على أساس مقررات بازل ٢ وقواعد مجلس الخدمات المالية الإسلامية) ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

لقد تم وضع هذه الإفصاحات حسب نموذج الإفصاح العام في كتاب القواعد لمصرف البحرين المركزي، المجلد الثاني للبنوك الإسلامية، القسم ٣-١ «الإفصاحات في التقرير السنوي». ولتجنب التكرار، فإن المعلومات المطلوبة في النموذج والتي تم الإفصاح عنها في أقسام أخرى من التقرير السنوي قد تم حذفها. وتعتبر هذه الإفصاحات جزءاً من التقرير السنوي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ ويجب قراءتها مع البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ والأقسام الأخرى من التقرير السنوي.

ملخص تنفيذي

بدأ اعتباراً من ١ يناير ٢٠٠٨ تطبيق مقررات بازل ٢ بشأن معدل كفاية رأس المال التي اعتمدها مصرف البحرين المركزي. وقد أعدت هذه الإفصاحات وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي المنصوص عليها في نظام الإفصاح العام بشأن التقارير السنوية وأحكام المصرف المركزي بشأن المصارف الإسلامية وتوصيات الإفصاح الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية للمصارف الإسلامية.

وتأتي إفصاحات هذا التقرير إضافة إلى بعض الحالات التي توضح الإفصاحات الواردة في البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ المقدمة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ولتجنب الازدواجية، فإن البيانات المطلوبة بموجب نظام الإفصاح العام والمبينة فعلاً في أقسام أخرى من التقرير السنوي لم يرد ذكرها في هذه الإفصاحات.

إن جميع الأرقام الواردة في هذا القسم هي بآلاف الدنانير البحرينية كما هي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ إلا إذا نص على خلاف ذلك.

لقد تبنى المصرف الخليجي التجاري («المصرف») الأسلوب المعياري لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق وطريقة النموذج المبسط لمخاطر التشغيل لتحديد متطلباته الرأسمالية. يتناول هذا القسم بياناً توضيحياً لإدارة المخاطر في المصرف وسياسات وممارسات كفاية رأس المال بما في ذلك البيانات الكمية المتعلقة بعناصر المخاطر وكفاية رأس المال.

يلتزم المستوى الأول وإجمالي نسب كفاية رأس المال في المصرف بالحد الأدنى لمتطلبات رأس المال وفقاً لإطار اتفاقية بازل ٢ المعتمدة لدى مصرف البحرين المركزي.

بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، بلغ إجمالي أوزان المخاطر المرجحة للأصول ٣٧٦,٤٤٤ دينار بحريني، فيما شكلت مخاطر الائتمان ٨١,٤٢ ٪ ومخاطر التشغيل ١٥,١٧ ٪ ومخاطر السوق ٣,٤٢ ٪ من إجمالي أوزان المخاطر المرجحة للأصول. وبلغت الشريحة الأولى ورأس المال التنظيمي ١٢٦,٥٤٤ دينار بحريني و١٢٨,٦٩٢ دينار بحريني بالترتيب.

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، بلغت الشريحة الأولى لرأس المال وإجمالي نسب الكفاية ٣٣,٦٢ ٪ و ٣٤,١٩ ٪ بالترتيب.

١. نطاق التطبيق

يمارس المصرف الخليجي التجاري أعماله بموجب ترخيص للأعمال المصرفية للأفراد صادر عن مصرف البحرين المركزي في ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٣. وليس للمصرف شركات تشغيلية تابعة هامة. أما الشركات التابعة المشكلة فهي أساساً كيانات أسست لغرض خاص وبرأس مال اسمي لتنفيذ صفقات استثمارية معينة. وتعتبر الشركات التابعة كيانات تجارية وفق قواعد احتساب رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي ومرجحة من حيث المخاطر كاستثمارات لأغراض كفاية رأس المال.

٢. مقدمة لاتفاقية بازل ٢ وإدارة المخاطر

اشترط مصرف البحرين المركزي تطبيق إطار كفاية رأس المال بموجب مقررات بازل ٢ للجنة بازل للرقابة المصرفية (لجنة بازل) على جميع المصارف المؤسسة في مملكة البحرين اعتباراً من ١ يناير ٢٠٠٨. وعليه، فقد اتخذ المصرف الخطوات اللازمة لضمان التقيد بهذه المتطلبات. إن الغرض من إطار بازل ٢ هو تعزيز ممارسات وإجراءات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية.

ويقوم إطار بازل ٢ المعتمد من قبل مصرف البحرين المركزي على ثلاث ركائز تتفق مع إطار بازل ٢ التي أقرتها لجنة بازل على النحو التالي:

- **الركيزة الأولى:** حساب مبالغ المخاطر المرجحة ومتطلبات رأس المال.
- **الركيزة الثانية:** إجراءات الرقابة المصرفية، وتشمل الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال.
- **الركيزة الثالثة:** أحكام الإفصاح من أجل إدارة المخاطر وبيانات كفاية رأس المال.

الركيزة الأولى

تتناول الركيزة الأولى تعريف الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال التنظيمي (لكل مصرف) اللازم لتغطية مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل المرتبطة بأعماله. كما تتناول تعريف منهجية قياس هذه المخاطر والعناصر المختلفة لرأس المال المؤهل. وتحسب نسبة كفاية رأس المال بقسمة رأس المال التنظيمي على إجمالي مبالغ المخاطر المرجحة. لقد اشترط مصرف البحرين المركزي أن يكون الحد الأدنى لهذه النسبة ١٢٪. وإذا ما انخفضت نسبة كفاية رأس المال عن ١٢,٥٪، فيجب الإفصاح كذلك عن هذه الحالة، مع وضع خطة عمل رسمية لإعادة النسبة المذكورة إلى المستوى المستهدف وتقديم ذلك إلى مصرف البحرين المركزي.

ويوضح الجدول التالي مخاطر الركيزة الأولى والطريقة التي يستخدمها المصرف لاحتساب مبالغ المخاطر المرجحة في كل حالة وفقاً لإطار كفاية رأس المال بموجب مقررات بازل ٢ المعتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي:

نوع المخاطر	الطريقة التي يطبقها المصرف
مخاطر الائتمان	الأسلوب المعياري
مخاطر السوق	الأسلوب المعياري
مخاطر التشغيل	طريقة النموذج المبسط

الركيزة الثانية

تتناول الركيزة الثانية تعريف إجراءات الرقابة المصرفية لإطار إدارة المخاطر في المؤسسة وبالتالي كفاءة رأسمالها. وبموجب قواعد الركيزة الثانية لمصرف البحرين المركزي، يجري تقييم كل مصرف على انفراد من قبل المصرف المركزي وتحديد نسبة كفاية رأسمال خاصة بكل مصرف. ويتولى المصرف المركزي حالياً عملية التقييم بهدف وضع حد أدنى من نسب رأس المال تزيد على ٨٪ على أساس تقييم المصرف المركزي للقوة المالية ونظام إدارة المخاطر لكل مؤسسة. وحتى يتم استكمال إجراءات التقييم، تلتزم جميع المصارف المؤسسة في مملكة البحرين بمواصلة الاحتفاظ بحد أدنى من كفاية رأس المال نسبته ١٢٪. وتم تعيين استشاري خارجي للقيام بعملية التقييم بالنيابة عن مصرف البحرين المركزي، ويعكف المصرف المركزي على إعداد تقرير بهذا الشأن.

وتتألف الركيزة الثانية من إجراءين:

- إجراء داخلي لتقييم كفاية رأس المال
- إجراء الرقابة المصرفية والتقييم

وقد أقر المصرف الخليجي التجاري مؤخراً إجراءات داخلية لتقييم كفاية رأس المال لاحتساب رأس المال الاقتصادي لجميع المخاطر، بما في ذلك تلك الغير مشمولة في الركيزة الأولى. ويقوم المصرف بانتظام برصد نسبة كفاية رأسماله لضمان وجود تغطية مناسبة لجميع المخاطر التي يواجهها.

الركيزة الثالثة

الركيزة الثالثة تكمل الركيزتين الأخريين وتركز على تعزيز الشفافية في إفصاح المصارف عن المعلومات لتعزيز استقرار الأسواق. والمعلومات التي ينبغي الإفصاح عنها تشمل جميع النواحي، بما في ذلك الأداء الاقتصادي وكفاية رأس المال وإدارة المخاطر وما شابه ذلك. والغرض من هذه الإفصاحات هو تمكين المساهمين والمشاركين في السوق من تقييم نطاق المخاطر للمؤسسة وتشجيع المصارف الأخرى عن طريق ضغوط السوق على التوجه نحو أنماط أكثر تطوراً من إدارة المخاطر.

وخلال شهر أبريل ٢٠٠٨، نشر المصرف المركزي ورقة تناولت بالتفصيل متطلبات الإفصاح التي تلتزم بها المصارف المرخصة في البحرين للتقيد بالركيزة الثالثة من إطار مقررات بازل ٢. وقد تم إعداد هذه الوثيقة وفقاً لهذه التوجيهات، كما أن الإفصاحات الواردة فيها هي إضافة لتلك الواردة في البيانات المالية الموحدة.

٢-١ مهام إدارة المخاطر

يتولى مجلس الإدارة المسئولية الشاملة لإدارة مخاطر المصرف، ويضع المجلس سياسات إدارة المخاطر للمصرف ويحدد نطاق المخاطرة من خلال تعريفات مناسبة لحدود مختلفة من المخاطر ومقدار الاختلاف المسموح به. ويمارس المجلس مسئوليات إدارة المخاطر من خلال لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن المجلس.

وقد شكل مجلس الإدارة لجنة تنفيذية لإدارة المخاطر مسئولة عن وضع ومتابعة سياسات إدارة المخاطر في المصرف في مجالات محددة. وتتألف اللجنة من رؤساء الأقسام المعنية في المصرف، وهي مسئولة أمام لجنة إدارة المخاطر.

أما الأعمال اليومية المتعلقة بإدارة المخاطر فيتولى تنفيذها قسم إدارة المخاطر في المصرف. وهذا القسم مسئول عن ضمان تنفيذ السياسات التي يضعها مجلس الإدارة وعن القيام (على فترات دورية) بمراجعة مدى ملائمة هذه السياسات. كما يعمل على رصد جميع الأنشطة التي تكتنفها المخاطر والتأكد من الالتزام بحدود المخاطر التي يقررها مجلس الإدارة. ويضم القسم موظفين متخصصين في مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل، وهو قسم مستقل عن جميع مهام المخاطر في المصرف ومسئول أمام لجنة إدارة المخاطر من خلال اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر التي يرأسها الرئيس التنفيذي للمصرف.

وتقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات في المصرف التي تعمل من خلال قسم الخزانة برصد مركز السيولة في المصرف وترفع لمجلس الإدارة توصيات بإجراءات مناسبة عند اللزوم. ويوجد تنسيق عالي المستوى بين قسم إدارة المخاطر ولجنة إدارة الأصول والمطلوبات.

ويتولى قسم إدارة المخاطر إعداد تقرير ربع سنوي يتناول بالتفصيل مختلف المخاطر التي يواجهها المصرف، ويقدم للمناقشة من قبل اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر ولجنة إدارة المخاطر ومجلس الإدارة على أساس ربع سنوي.

ويقوم قسم إدارة المخاطر بالتعاون مع قسم التدقيق الداخلي وقسم الإلتزام، بتقديم ضمانات مستقلة على قياس وضبط جميع أنواع المخاطر وفق السياسات والقواعد الاسترشادية التي يضعها مجلس الإدارة.

٣. إدارة رأس المال ونسبة كفاية رأس المال

٣-١ إدارة رأس المال

تقوم سياسة المصرف على المحافظة على قاعدة قوية من رأس المال لغرض اكتساب ثقة المستثمرين والدائنين والسوق ولضمان القدرة على تطوير الأعمال في المستقبل. ويدرك المصرف تأثير المستوى العالي لرأس المال على عوائد المساهمين مع مراعاة الضمان وثقة السوق التي تحققها قاعدة رأس مال سليمة. ويهدف المصرف إلى الاحتفاظ بحد أدنى من نسبة كفاية رأس مال تزيد كثيراً عن النسبة التي يشترطها مصرف البحرين المركزي.

٣-٢ الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال

وضع المصرف مؤخراً الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال الخاصة به وفقاً للركيزة الثانية من مقررات بازل ٢ والتي تضم الإجراءات والتدابير اللازمة لتحديد مخاطر المصرف وقياسها ورصدها. كما تحدد المستوى المناسب لرأس المال الداخلي بالنسبة لمخاطر المصرف وخطة العمل.

إطار الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال

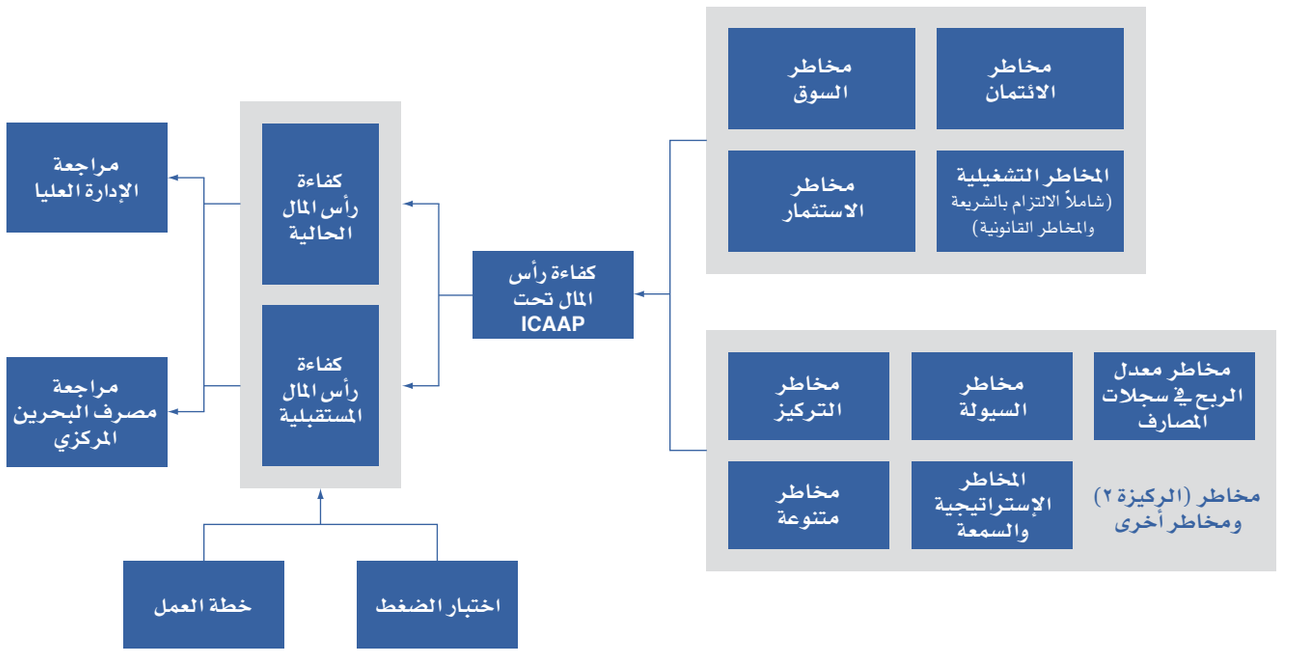

٣-٢-١ المخاطر التي تعالجها الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال

نوع المخاطرة	المعايير التي يخصص على أساسها رأس المال الداخلي
مخاطر الائتمان مخاطر السوق مخاطر الاستثمار مخاطر التشغيل	تطبق قواعد نسبة كفاية رأس المال التنظيمي كأساس لرأس المال الداخلي لمخاطر الركيزة الأولى
مخاطر السيولة	نسبة الفجوة التراكمية والسيولة والتمويل إلى نسبة الودائع
مخاطر معدل الأرباح (الدفاتر المصرفية)	إعادة تقييم حساسية ثغرات إعادة التسعير
مخاطر تركيز الائتمان	عتبات طرف ثالث، قطرية، قطاعية
مخاطر ائتمانية	حجم الوسائل خارج الميزانية والمنتجات الاستثمارية الكبيرة
مخاطر الشهرة	التصنيف الائتماني، مخاطر التشغيل، خسارة ذات صلة بالشهرة
مخاطر أخرى (إستراتيجية، تقيد شرعي/رقابي، دورة عمل)	رأس مال إضافي على أساس المخاطر المرجحة للركيزة الأولى

٢-٢ هيكل رأس المال والحد الأدنى لمتطلبات رأس المال وكفاية رأس المال

بآلاف الدنانير البحرينية

صافي رأس المال المتاح	**٣١ ديسمبر ٢٠٠٩**
أسهم عادية صادرة مدفوعة القيمة	١٠٤,٩٢٤
ناقصاً: أسهم الخزانة	(٥,٢١٦)
ناقصاً: أسهم خطة حوافز الموظفين – غير المستحقة	(١,٦٤٨)
الاحتياطي القانوني	٦,٢٩٨
علاوة إصدار	٩٥٨
احتياطيات أخرى	٣٦٧
أرباح مستبقاة	٢٠,٨٦١
المستوى الأول لرأس المال	**١٢٦,٥٤٤**
احتياطي القيمة العادلة لاستثمارات متوفرة للبيع	١٤
احتياطي معادلة الأرباح	١,٢٠٩
احتياطي مخاطر الاستثمار	٩٢٥
المستوى الثاني	٢,١٤٨
صافي رأس المال المتاح	**١٢٨,٦٩٢**
أصول المخاطر المرجحة	**ديسمبر ٢٠٠٩**
مخاطر الائتمان المرجحة	٣٠٦,٤٩٣
مخاطر السوق المرجحة	١٢,٨٦٣
مخاطر التشغيل المرجحة	٥٧,٠٨٨
إجمالي مخاطر الأصول المرجحة	**٣٧٦,٤٤٤**
نسبة كفاية رأس المال (المستوى الأول)	**٣٣,٦٢٪**
نسبة كفاية رأس المال (إجمالي رأس المال)	**٣٤,١٩٪**

تحتسب نسبة كفاية رأس المال بقسمة قاعدة رأس المال التنظيمي على أصول المخاطر المرجحة.

عناصر رأس المال التنظيمي

العناصر المذكورة أعلاه في المستوى ١ و ٢ من رأس المال حسب إرشادات مصرف البحرين المركزي. وكما هو مذكور في المستوى ٢، فإن رأس المال محدود بنسبة ١٠٠٪ من المستوى الأول لرأس المال بعد إجراء الخصومات الاستثمارية اللازمة بموجب نموذج التوحيد الحصيف والتوحيد التناسبي الصادر عن مصرف البحرين المركزي. واعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨، لم يعد المصرف مطالباً بإجراء أي خصم حصيف من قاعدة رأسماله التنظيمي.

أصول المخاطر المرجحة

مخاطر الائتمان

لأغراض إعداد التقارير الرقابية، يحتسب المصرف متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان على أساس طريقة النظام الموحد. وبموجب النظام الموحد، تحدد للمخاطر أوزان تبعاً لأنواعها ومصادر تمويلها سواء كانت ممولة عن طريق حسابات الاستثمار غير المقيدة أو من قبل المصرف. وقد حدد مصرف البحرين المركزي أوزان المخاطر. و لحسابات كفاية رأس المال الأخرى، يحتسب ١٠٠٪ من أصول المخاطر المرجحة للأصول ذاتية التمويل، في حين أن ٣٠٪ فقط يؤخذ لأصول ممولة عن طريق حسابات الاستثمار غير المقيدة.

مخاطر السوق

يستخدم المصرف الخليجي التجاري الأسلوب المعياري لقياس مخاطر السوق. ومخاطر السوق هي في الأساس حساب مخاطر الصرف الأجنبي التي تعتبر مخاطر محددة. ووفقاً لقواعد مصرف البحرين المركزي، يحسب رأس المال لأغراض مخاطر الصرف الأجنبي بنسبة ٨٪ من الصافي الكلي للعملة الأجنبية المفتوحة للمصرف وتضرب في ١٢,٥ لاستخراج أصول المخاطر المرجحة السوقية.

مخاطر التشغيل

يعتمد المصرف الخليجي التجاري طريقة المؤشر الأساسي لتقييم تكاليف مخاطر السوق وفقاً لنموذج كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية المعتمد لدى مصرف البحرين المركزي. وبموجب هذه الطريقة، يضرب متوسط الدخل الكلي للمصرف خلال ثلاث سنوات مالية في معامل ثابت (ألفا) نسبته ٥٪ مقرر من مصرف البحرين المركزي، مع استخدام مكرر نسبته ١٢,٥٪ لاستخراج أصول المخاطر المرجحة التي تخضع لتكلفة رأس المال.

تفاصيل اشتراطات رأس المال وفقاً لنموذج كفاية رأس المال المحدد من قبل مصرف البحرين المركزي للسنة المنتهية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩:

بآلاف الدنانير البحرينية

	التعرض للخطر			الأصول موزونة المخاطر			احتياجات رأس المال		
الأصول موزونة المخاطر	التمويل الذاتي	حسابات الاستثمار غير المقيدة	المجموع	التمويل الذاتي	حسابات الاستثمار غير المقيدة	المجموع	التمويل الذاتي	حسابات الاستثمار غير المقيدة	المجموع
النقد والتحصيل	٧٩٣	–	٧٩٣	–	–	–	–	–	–
الأصول الحكومية	٩,٥٥٥	٢,٣٥٠	١١,٩٠٥	–	–	–	–	–	–
البنوك	١٣٢,٠٤٤	–	١٣٢,٠٤٤	٤٣,٩٩٣	–	٤٣,٩٩٣	٥,٢٧٩	–	٥,٢٧٩
الشركات	٦٠,٧٣٩	١٧٢,٢١١	٢٣٢,٩٥٠	٦٠,٧٣٩	٥١,٦٦٣	١١٢,٤٠٢	٧,٢٨٩	٦,٢٠٠	١٣,٤٨٩
استثمارات في أسهم/ صناديق	٨,٩٢٢	٢٦,٨٩٣	٣٥,٨١٥	١٣,٢٩٠	١٢,١٠٢	٢٥,٣٩٢	١,٥٩٥	١,٤٥٢	٣,٠٤٧
حصص عقارية	٥٩,٧٦٣	–	٥٩,٧٦٣	١١٩,٥٢٦	–	١١٩,٥٢٦	١٤,٣٤٣	–	١٤,٣٤٣
أصول أخرى	٥,١٨٠	–	٥,١٨٠	٥,١٨٠	–	٥,١٨٠	٦٢٢	–	٦٢٢
التعرض لأوزان مخاطر الائتمان	**٢٧٦,٩٩٦**	**٢٠١,٤٥٤**	**٤٧٨,٤٥٠**	**٢٤٢,٧٢٨**	**٦٣,٧٦٥**	**٣٠٦,٤٩٣**	**٢٩,١٢٨**	**٧,٦٥٢**	**٣٦,٧٨٠**
التعرض لأوزان مخاطر السوق	**-**	**-**	**-**	**١٢,٨٦٣**	**-**	**١٢,٨٦٣**	**١,٥٤٤**	**-**	**١,٥٤٤**
التعرض لأوزان مخاطر التشغيل	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**٥٧,٠٨٨**	**-**	**-**	**٦,٨٥١**
إجمالي الأصول موزونة المخاطر	**٢٧٦,٩٦٦**	**٢٠١,٤٥٤**	**٤٧٨,٤٥٠**	**٢٥٥,٥٩١**	**٦٣,٧٦٥**	**٣٧٦,٤٤٤**	**٣٠,٦٢٢**	**٧,٦٥٢**	**٤٥,١٧٥**

٤. مخاطر الائتمان

٤-١ إدارة مخاطر الائتمان

تمثل مخاطر الائتمان إمكانية تحمل خسارة مالية نتيجة عدم وفاء أحد أطراف التعامل بالتزاماته وفقاً للشروط وأحكام التسهيلات الائتمانية. وتندرج المصادر الرئيسية لمخاطر الائتمان في المصرف تحت الفئات التالية من الأصول.

- الإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.
- موجودات التمويلات الإسلامية.
- موجودات مشتراة لغرض التأجير (مضافاً إليها أقساط غير مستحقة).

ومن أجل احتساب نسبة ملائمة رأس المال، تم إضافة البنود التالية كجزء من مخاطر الائتمان:

- استثمارات في أسهم مدرجة وغير مدرجة.
- موجودات محتفظ بها لغرض البيع.
- الاستثمارات في شركات زميلة.
- موجودات أخرى.

ولدى المصرف الإجراءات الداخلية اللازمة لتقييم ومتابعة مخاطر الائتمان والتحكم فيها على أساس الائتمان الفردي وعلى مستوى المحافظ. ويتم اعتماد حدود الائتمان بعد إجراء عملية تقييم شاملة تأخذ بعين الاعتبار القوة المالية لطرف التعامل والجدوى الفنية والجدوى الاقتصادية للنشاط التجاري الذي يتم تمويله وكفاية ونوعية التدفقات النقدية المتوفرة للتسديد، الخ. بالإضافة إلى توفر الضمانات على شكل أصول أو ضمانات مادية ملموسة، وتقوم إدارة مخاطر الائتمان بمراجعة كل عرض ائتمان وتقوم بوضع اقتراحها وتعليقاتها على العرض قبل أن تتم دراسته من قبل الإدارة المعنية المختصة وذلك حسب مستويات الموافقة الممنوحة من قبل مجلس الإدارة.

وحسب مستوى المحفظة، فقد حدد مجلس الإدارة حدود تركيز للمخاطر للأطراف المتضادة المفردة والأطراف ذات العلاقة الذين يشكلون مجموعة عمل والقطاعات الاقتصادية والجغرافية بالإضافة إلى الالتزامات مع أطراف أخرى لها علاقة بالمصرف أو المساهمين الرئيسيين. كما تقوم إدارة مخاطر الائتمان بمراقبة الالتزام مع هذه الحدود ويتم التبليغ عن أية مخالفات بصورة دورية إلى الإدارة العليا ولجنة إدارة المخاطر ومجلس الإدارة.

٤-٢ النمّو في مستويات التعرض للمخاطر

شهد عام ٢٠٠٩ حركة نمو متوسطة في مستويات التعرض للائتمان بشكل عام. ويوضح الجدول التالي حركة التعرض للائتمان خلال الفترة بالإضافة إلى معدل التعرض لمخاطر الائتمان مفصلاً تحت فئات مختلفة من الائتمان:

إجمالي / معدل مبالغ الائتمان

بآلاف الدنانير البحرينية

	معدل مبالغ الائتمان[١]	إجمالي مبالغ الائتمان	
		ذاتية التمويل	حسابات الاستثمار غير المقيدة
النقد وأرصدة لدى بنوك [٢]	٢٨,٦١٦	١٩,٩٧٥	–
ودائع لدى بنوك و مؤسسات مالية	١١٢,٢٢٠	١٢٢,١٩٣	–
موجودات التمويلات الإسلامية	١٧١,٧٧٥	١٩,٨٧٤	١٧٢,٢١١
استثمارات الأوراق المالية المتاحة للبيع	٦٠,٤٢٢	٦٣,١١١	–
موجودات مشتراة لغرض التأجير (مضافاً إليها أقساط غير مستحقة)	١٩,٢٢٥	١٣,٤٣٣	–
استثمارات في أوراق مالية – صكوك	٣٩,٧٥٩	–	٢٩,٢٤٣
استثمارات في شركات زميلة	٦,٤٩٥	٦,٥٢١	–
موجودات محتفظ بها لغرض البيع	٥,٣٣٤	٤,٨٥٢	–
موجودات أخرى	٢٨,٠٦٧	١٧,٨٤٣	–
إجمالي مبالغ الائتمان المضمنة في الميزانية	**٤٧١,٩١٣**	**٢٦٧,٨٠٢**	**٢٠١,٤٥٤**
ضمانات صادرة	٤,٥٦٣	٥,٢٥٨	–
التزامات أخرى غير ممولة	١٣,٥٩٠	١١,٠٨٦	–
إجمالي مبالغ الائتمان غير المضمنة في الميزانية	**١٨,١٥٣**	**١٦,٣٤٤**	**-**

[١] تمثل معدل الأرصدة الربع سنوية لعام ٢٠٠٩.

[٢] يشتمل على أرصدة نقدية بمبلغ ٧٩٣ ألف دينار بحريني.

٤-٣ تركيز مخاطر الائتمان

٤-٣-١ التوزيع الجغرافي

فيما يلي توزيع الجغرافي للمخاطر كما بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠٠٩	دول مجلس التعاون الخليجي	أوروبا	أمريكا	آسيا	أستراليا	أفريقيا	المجموع
الموجودات							
نقد وأرصدة لدى البنوك [١]	١٢,٦١٥	٤٦٨	٦,٨٤٦	٤٦	–	–	١٩,٩٧٥
ودائع لدى مؤسسات مالية	١٠٩,٣٠٨	١٢,٨٨٥	–	–	–	–	١٢٢,١٩٣
موجودات التمويلات الإسلامية	١٩٠,٥٢٤	١,٥٦١	–	–	–	–	١٩٢,٠٨٥
إستثمارات في أوراق مالية	٦٣,٣٠٤	٢,٢١٦	–	٢٤,٩٤٤	–	١,٨٩٠	٩٢,٣٥٤
موجودات مشتراة لغرض التأجير (مضافاً إليها أقساط غير مستحقة)	١٣,٤٣٣	–	–	–	–	–	١٣,٤٣٣
موجودات محتفظ بها لغرض البيع	–	–	–	–	٤,٨٥٢	–	٤,٨٥٢
إستثمارات في شركات زميلة	٦,٥٢١	–	–	–	–	–	٦,٥٢١
موجودات أخرى	٧,١٥٧	–	–	٢,٠١٥	–	٨,٦٧١	١٧,٨٤٣
إجمالي المخاطر الممولة	**٤٠٢,٨٦٢**	**١٧,١٣٠**	**٦,٨٤٦**	**٢٧,٠٠٥**	**٤,٨٥٢**	**١٠,٥٦١**	**٤٦٩,٢٥٦**
إلتزامات التمويل	٧,٤٧٤	–	–	–	–	–	٧,٤٧٤
إلتزامات إستثمار	١,٧٢٧	–	–	١,٨٨٥	–	–	٣,٦١٢
ضمانات	٥,٢٥٨	–	–	–	–	–	٥,٢٥٨
إجمالي المخاطر غير الممولة	**١٤,٤٥٩**	**-**	**-**	**١,٨٨٥**	**-**	**-**	**١٦,٣٤٤**

[١] يشتمل على أرصدة نقدية بمبلغ ٧٩٣ ألف دينار بحريني.

٤-٣-٢ توزيع المخاطر من حيث الصناعات/القطاعات

أقر مجلس الإدارة حدوداً قصوى على المخاطر الخاصّة بالعديد من قطاعات الصناعة. وفيما يلي توزيع المخاطر حسب القطاعات:

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠٠٩	البنوك والمؤسسات المالية	العقارات	أخرى	المجموع
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى البنوك [١]	١٩,٩٧٥	–	–	١٩,٩٧٥
ودائع لدى مؤسسات مالية	١٢٢,١٩٣	–	–	١٢٢,١٩٣
موجودات التمويلات الإسلامية	١٧,٣٠٨	٩٦,٠٤١	٧٨,٧٣٦	١٩٢,٠٨٥
إستثمارات في أوراق مالية	١٥,٨٨٤	٦٥,٧٣٤	١٠,٧٣٦	٩٢,٣٥٤
موجودات مشتراة لغرض التأجير (مضافاً إليها أقساط غير مستحقة)	٣,٠٠٥	٦,٨٣٥	٣,٥٩٣	١٣,٤٣٣
موجودات محتفظ بها لغرض البيع	–	٤,٨٥٢	–	٤,٨٥٢
إستثمارات في شركات زميلة	–	٦,٥٢١	–	٦,٥٢١
موجودات أخرى	٣	٢,٥٠٨	١٥,٣٣٢	١٧,٨٤٣
إجمالي المخاطر الممولة	**١٧٨,٣٦٨**	**١٨٢,٤٩١**	**١٠٨,٣٩٧**	**٤٦٩,٢٥٦**
إلتزامات التمويل	–	–	٧,٤٧٤	٧,٤٧٤
إلتزامات إستثمار	–	٣,٦١٢	–	٣,٦١٢
ضمانات	–	–	٥,٢٥٨	٥,٢٥٨
إجمالي المخاطر غير الممولة	**-**	**٣,٦١٢**	**١٢,٧٣٢**	**١٦,٣٤٤**

[١] يشتمل على أرصدة نقدية بمبلغ ٧٩٣ ألف دينار بحريني.

٤-٣-٣ المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

الأطراف ذات العلاقة هي الأطراف المرتبطة بالمصرف من خلال مساهمة هامّة أو سيطرة أو كليهما. حينما يدخل المصرف في معاملات تجارية مع هذه الأطراف فإن جميع هذه المعاملات تتم على أساس بدون التحيز وبشروط تجارية لا تلحق أية أضرار بالمصرف. ولغرض تحديد أطراف التعامل، فإن المصرف يلتزم وبشكل صارم بالقواعد الإرشادية الصادرة من قبل مصرف البحرين المركزي لهذا الغرض. وقد تم تفصيل ذلك في الإيضاح رقم ٢٢ حول الإيضاحات على البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩.

٤-٣-٤ الديون التي تتجاوز ١٥٪ من القاعدة الرأسمالية

تحتاج الديون المنفردة التي تتجاوز نسبة ١٥٪ من القاعدة الرأسمالية للمصرف بالنسبة لأطراف التعامل المنفردة إلى الحصول على الموافقة المسبقة لمصرف البحرين المركزي إلاّ في الحالات المستثناة بموجب الفقرة ٤-٥ من قواعد المصرف. لا توجد لدى المصرف مثل هذه «المخاطر الكبيرة» غير المستثناة والتي تحتاج إلى موافقة مصرف البحرين المركزي. الديون التي تتجاوز حدود المخاطر المنفردة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

المبلغ بالدينار البحريني

البنوك	
المصرف أ	٢٦,١٥١
المصرف ب	٢٢,٦٨٦
المجموع	**٤٨,٨٣٧**

٤-٣-٥ المخاطر في أطراف التعامل ذات الاقتراضات الكبيرة

ليست لدى المصرف ديون لدى أطراف تعامل ذات اقتراضات كبيرة وأطراف تعامل ذات مخاطر عالية وذلك حسب التعريف الوارد في نموذج الإفصاح العام الفقرة ١-٣-٢٤.

٤-٣-٦ الاستحقاق التعاقدي المتبقي من محفظة الائتمان

تسمح سياسة المصرف بالتعرض لمخاطر بحد أقصى ٧ سنوات ولكن معظم مخاطر المصرف محددة الاستحقاق الأصلي وهو ٥ سنوات. ويقوم المصرف (وبصفة مستمرة) بمراقبة توزيع الاستحقاقات المتبقية لأصوله للتأكد من أن أي توافق مع استحقاقات الالتزامات قد تم حصره بالحدود المقبولة. ويبين الجدول التالي توزيع الاستحقاقات المتبقية الحقيقية لمحفظة الائتمانية للبنك.

بآلاف الدنانير البحرينية

	مقياس الاستحقاق						
محفظة الائتمان	أقل من شهر واحد	١ – ٣ شهور	٣ – ٦ شهور	٦ شهور – سنة واحدة	١ – ٣ سنوات	٣ – ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	المجموع
المرابحة	٧,٠٥١	٤,٥٧٦	٢٣,٨٦٣	٢٣,٦٩٦	٤٥,٩٧٥	٣٦,٩١٠	–	١٤٢,٠٧١
المشاركة	–	٩٨٥	١٠,٥٩٤	٧,٤٤٠	٣,٥٧٣	٢,٠٩٦	–	٢٤,٦٨٨
الوكالة	٤,٤٣٠	١,٦٧٢	٢,٠٣٨	–	٢٠٩	٦,٠٤٤	٩,٤٠٠	٢٣,٧٩٣
الإستصناع	–	–	–	–	٥٣٠	–	١,٠٠٣	١,٥٣٣
الإجارة	–	٤٣	–	٥,٦٥١	١,٨٢٣	٢,٥٠٥	٣,٠١١	١٣,٤٣٣
المجموع	**١١,٤٨١**	**٧,٦٧٦**	**٣٦,٤٩٥**	**٣٦,٧٨٧**	**٥٢,١١٠**	**٤٧,٥٥٥**	**١٣,٤١٤**	**٢٠٥,٥١٨**
أوراق مالية استثمارية								
الاستثمارات في الصكوك	–	١,٨٨٥	٢,٣٥٠	٤,٣٩٨	١٨,٢٤٧	١,٨٨٥	٤٧٨	٢٩,٢٤٣
المجموع	**-**	**١,٨٨٥**	**٢,٣٥٠**	**٤,٣٩٨**	**١٨,٢٤٧**	**١,٨٨٥**	**٤٧٨**	**٢٩,٢٤٣**
المجموع الكلي	**١١,٤٨١**	**٩,٥٦١**	**٣٨,٨٤٥**	**٤١,١٨٥**	**٧٠,٣٥٧**	**٤٩,٤٤٠**	**١٣,٨٩٢**	**٢٣٤,٧٦١**

* تشمل محفظة الائتمان موجودات التمويلات الإسلامية، موجودات مشتراة لغرض التأجير، وأقساط غير مستحقة.

٤-٤ المخاطر المتعلقة بالاستثمارات في الأسهم

لا يوجد لدى المصرف حساب للمتاجرة، لذلك فإن جميع استثماراته في الأسهم مصنفة في حسابات المصرف وهي تخضع للوزن المرجح لمخاطر الائتمان وذلك ضمن إطار كفاية رأس المال. ولأغراض احتساب رأس المال الرقابية، فإن استثمارات المصرف في الأسهم والمتضمنة في حسابات المصرف تشمل استثمارات متاحة للبيع واستثمارات الأغلبية في المؤسسات التجارية واستثمارات في شركات زميلة في المؤسسات غير المالية.

يرجى مراجعة الإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة والمتعلقة بالسياسات المحاسبية المتعلقة بالأسهم وطرق التقييم المستخدمة والافتراضات الأساسية والممارسات التي تؤثر على التقييم.

ويعمل قسم إدارة المخاطر جنباً إلى جنب مع إدارة الاستثمار في جميع مراحل الإستثمار ابتداءً من دراسة الجدوى التي تسبق الاستثمار وحتى التخارج، وتقدم مراجعة مستقلة لكل عملية. ويتم إجراء تقييم ربع سنوي لانخفاض قيمة الاستثمارات. كما تتم مراجعة عملية تحديث المعلومات ربع السنوية من قبل مجلس الإدارة وإجراء عمليات مراجعة دورية لوحدات الأعمال والعمليات من قبل إدارة التدقيق الداخلي.

تتركز استثمارات المصرف في الأسهم التابعة لمشاريعه الخاصة، والتي تشمل الحصص الخاصة ومنتجات الاستثمار في تطوير البنية التحتية. ويهدف المصرف من هذه الاستثمارات إلى التخارج في مرحلة لاحقة مع المستثمرين وذلك بصفة رئيسية من خلال عمليات بيع إستراتيجية على مستوى المشاريع أو من خلال عمليات

طرح أولية. ولدى المصرف أيضاً محفظة استثمارات إستراتيجية تنسجم مع الأهداف الاستثمارية بعيدة المدى للمصرف.

بآلاف الدنانير البحرينية

معلومات حول الاستثمارات في الأسهم	
أسهم غير مدرجة	٧٥,٠١٩
أسهم مدرجة	١٨٧
أرباح/(خسائر) المحققة خلال العام	–
أرباح/(خسائر) غير المحققة في الأسهم	٣٠

الجدول التالي يبين الفئات التي تضمنتها استثمارات الأسهم وذلك لاحتساب كفاية رأس المال بحسب قواعد مصرف البحرين المركزي.

بآلاف الدنانير البحرينية

استثمارات الحصص الخاصة في سجلات المصرف	**إجمالي المبالغ**		**مخاطر موزونة**		**مصروفات رأس المال**	
	ذاتية التمويل	**حسابات استثمار غير مقيدة**	**ذاتية التمويل**	**حسابات استثمار غير مقيدة**	**ذاتية التمويل**	**حسابات استثمار غير مقيدة**
إستثمارات في أسهم مدرجة	١٨٧	–	١٨٧	–	٢٢	–
إستثمارات في أسهم غير مدرجة	١٥,٢٥٦	–	١٩,٦٢٤	–	٢,٣٥٥	–
استثمارات في صناديق مدارة	–	–	–	–	–	–
إستثمارات عقارية	٥٩,٧٦٣×	–	١١٩,٥٢٦	–	١٤,٣٤٣	–
المجموع	**٧٥,٢٠٦**	**-**	**١٣٩,٣٣٧**	**-**	**١٦,٧٢٠**	**-**

* يتضمن إلتزام باستثمار بقيمة ٧٢٢ ألف دينار بحريني.

٤-٥ قياس مخاطر الديون

قام المصرف بتطوير نظام داخلي لقياس تصنيف مخاطر الائتمان وذلك على أساس مقياس من ١٠ نقاط ويتم من خلاله اعتبار النقاط ٨ إلى ١٠ على أنها تعرضات غير منتجة واعتبار النقاط ٩ و ١٠ على أنها تعرضات منخفضة القيمة. ويتم تخصيص درجة مخاطر لكل تعرض ائتماني لطرف التعامل وذلك على أساس عدة عوامل نوعية وكمية، بما في ذلك الوضع المالي والسجل السابق وتوفر الضمانات. ويتم القيام بهذا التصنيف عند وقت تحمل المخاطر وعند كل عملية تجديد. ويتم إعداد بيانات التصنيف من قبل الإدارات المعنية، في حين يتم اعتمادها من قبل قسم إدارة المخاطر. وتتم متابعة التصنيفات بصفة مستمرة من قبل وحدة إدارة الائتمان في المصرف التابعة لقسم إدارة المخاطر ويتم تخفيض هذه التصنيفات عندما تسوء جودة التعرض للمخاطر وذلك بالاعتماد على العوامل المستخدمة ضمن سياسات المصرف الائتمانية.

بالنسبة للتعرض للمخاطر أو التعرض المحتمل للمخاطر لدى البنوك والمؤسسات المالية، فقد قام المصرف بوضع تصنيفات داخلية تم تقسيمها إلى ٦ فئات من (أ) وحتى (و) بشكل تنازلي من حيث الملاءة الائتمانية. وتعتمد هذه التصنيفات على أساس التصنيفات الائتمانية الخارجية التي تضعها وكالات التصنيف الائتماني مثل وكالة موديز وستاندرد أند بورز وكابيتال انتيليجانس وفيتش. وعندما تتوفر تصنيفات ستاندرد أند بورز أو موديز، فإنه يتم استخدام هذه التصنيفات أما في حالة وجود فروقات في تصنيفات هذه الوكالات، فإنه يتم استخدام أكثر التصنيفات حذراً وتحفظاً بالنسبة للتصنيف. وقد تم إدراج هذه التصنيفات من حيث الفئات الداخلية في الجدول التالي:

وكالات التصنيفات الخارجية	**التصنيفات الداخلية**					
	أ	**ب**	**ج**	**د**	**هـ**	**و**
ستاندرد أند بورز	أكثر من أأ-	أكثر من أ-	أكثر من ب ب ب -	أكثر من ب -	أقل من ب-	غير مصنفة
موديز	أكثر من أأ٣	أكثر من أ٣	أكثر من ب ب ب ٣	أكثر من ب ٣	ج ود	
كابيتال انتيليجانس	أكثر من أأ-	أكثر من أ-	أكثر من ب ب ب -	أكثر من ب -	ج ود	
فيتش	أكثر من أأ-	أكثر من أ-	أكثر من ب ب ب -	أكثر أقل من ب -	أقل من ب-	

يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم ٣٠ على البيانات المالية الموحدة وذلك للحصول على تصنيف المخاطر التي تواجه المصرف.

٤-٦ الحسابات التي مضى موعد تسديدها، المنخفضة القيمة والمخصصات

قد لا يستطيع العملاء الوفاء بالتزاماتهم تجاه المصرف عند استحقاقها. أي مبلغ لا يتم دفعه في تاريخ استحقاقه يتم تصنيفه على أساس أنه مضى موعد استحقاقه، لذلك يقوم المصرف باتخاذ إجراءات استرداد مركزة على هذه الحسابات. أي حساب لم يتم سداد أقساطه لمدة تزيد عن ٣٠ يوماً يتم تصنيفه على الدرجة ٦ على أن تتم متابعة الحساب تبعاً للإجراءات الموضوعة لهذا الشأن.

ولكن إذا بقي أي حساب مستحق الدفع لمدة تزيد عن ٩٠ يوماً، فإنه يتم اعتباره منخفض القيمة ويتم تصنيفه على الدرجة ٨. ويقوم المصرف بمراجعة شاملة لجميع الحسابات على أساس ربع سنوي، وإذا ما وجدت حالات تحتاج لعمل مخصصات فإن تلك الحالات يتم تصنيفها على الدرجة ٩ أو ١٠. ويتم تجنيب المخصصات اللازمة من خلال حساب الأرباح والخسائر عند الضرورة ويتم وضع هذه المخصصات على أساس الانخفاض المتوقع في القيمة العالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصول أو الضمانات ويتم إعداد التقديرات لهذه التدفقات النقدية على أساس متحفظ وحذر.

يقوم المصرف في نهاية كل سنة مالية بمراجعة جميع موجوداته المصنفة تحت بند موجودات متاحة للبيع وذلك للتأكد بصورة موضوعية من حدوث أو عدم حدوث أي انخفاض في قيمتها. وفي حالة وجود أي انخفاض، تتم إعادة تقييم الموجودات بسعر التكلفة عند الشراء بعد خصم قيمة الانخفاض ويتم تجنيب المخصصات اللازمة لتغطية الفرق في المبلغ من خلال حساب الأرباح والخسائر.

بالنسبة للسياسة التفصيلية لانخفاض قيمة الموجودات المالية، يرجى مراجعة الإيضاح ٢ (ف) ضمن الإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩.

بالنسبة للإفصاحات النوعية المتعلقة بالديون التي مضى موعد استحقاقها أو انخفضت قيمتها كما بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، يرجى مراجعة الإيضاح رقم ٣٠ حول البيانات المالية المدققة للسنة المنتهية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩.

خلال العام ٢٠٠٩، قام المصرف بإجراء عملية تقييم تفصيلية لمحفظة ائتمانه وقام بتخصيص مبالغ خاصة مقابل انخفاض القيمة عند الضرورة. إلا أن المصرف (ومع الظروف الحالية السائدة في الأسواق) حافظ على مخصصات لمحفظته على مستوى يقرب من ١,٢٪ من موجودات التمويلات الإسلامية. وقد تم توجيه مخصصات المحفظة بشكل رئيسي لديون المصرف في أسواق مجلس التعاون الخليجي، ويقوم المصرف حالياً بتطوير نموذج تفصيلي يعتمد على المخاطر والتصنيفات من أجل تحديد والمحافظة على المخصصات المشتركة على أساس المحفظة في المستقبل.

٤-٦-١ توزيع الحسابات المنخفضة القيمة أو المتعثرة في المحفظة الائتمانية والاستثمارات في الصكوك حسب الموقع الجغرافي والقطاع

بآلاف الدنانير البحرينية

	دول مجلس التعاون الخليجي	أوربا	أمريكا	آسيا	أستراليا	أفريقيا	المجموع
إنخفاض في القيمة	٣,١٩٩	–	٦,٥٩٧	–	–	–	٩,٧٩٦
مخصصات إنخفاض في القيمة	(١,٩٥٩)	–	(٥,٩٣٨)	–	–	–	(٧,٨٩٧)
القيمة الدفترية	١,٢٤٠	–	٦٥٩	–	–	–	١,٨٩٩
حسابات متأخرة ولكن ليست منخفضة القيمة	٦,٨٧٨	–	–	–	–	–	٦,٨٧٨
إنخفاضات عامة في القيمة	(٢,٥٧٣)	(٧٦)	–	–	–	–	(٢,٦٤٩)

بآلاف الدنانير البحرينية

	بنوك ومؤسسات مالية	عقارات	أخرى	المجموع
إنخفاض في القيمة	–	٦,٥٩٧	٣,١٩٩	٩,٧٩٦
مخصصات إنخفاض في القيمة	–	(٥,٩٣٨)	(١,٩٥٩)	(٧,٨٩٧)
القيمة الدفترية	–	٦٥٩	١,٢٤٠	١,٨٩٩
حسابات متأخرة ولكن ليست منخفضة القيمة	–	٣,٦٠٢	٣,٢٧٦	٦,٨٧٨
إنخفاضات عامة في القيمة	(٣٥٢)	(١,٣٠٢)	(٩٩٥)	(٢,٦٤٩)

٤-٧ التسهيلات الائتمانية المعادة هيكلتها/المعاد التفاوض بشأنها

بالنسبة للإفصاح عن القروض المعاد التفاوض بشأنها، يرجى مراجعة الإيضاح رقم ٣٠ حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩.

٤-٨ الإجراءات القانونية وشطب الديون

يقوم المصرف باتخاذ إجراءات قانونية عند استنفاذ جميع الوسائل الأخرى لاسترداد المستحقات من العميل. لقد قام المصرف برفع دعوى قضائية ضد أحد عملائه لاسترداد مبلغ وقدره ٣,٣٧٢ ألف دينار بحريني.

ويتبع المصرف سياسة تسمح بشطب الديون عندما لا يكون هناك احتمال باسترداد المستحقات من خلال الوسائل القانونية وغيرها. إلا أن المصرف لم يقم حتى الآن بشطب أي من هذه المستحقات أو الديون.

٤-٩ الغرامات عن المدفوعات المتأخرة

في الحالات التي يقوم فيها العملاء بتأخير المدفوعات المستحقات للمصرف، فإن للمصرف الحق في تحصيل غرامات وذلك بالاتفاق مع العميل. ويسترد المصرف هذه الغرامات من العملاء عندما تكون المبالغ كبيرة. وحسب هذه السياسات، يتم الاحتفاظ بهذه الغرامات في حساب منفصل لاستخدامها في أغراض وأوجه خيرية تعتمدها هيئة الرقابة الشرعية.

وبالنسبة للإفصاحات الكمية، يرجى مراجعة بيان مصادر واستخدامات أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة للسنة المنتهية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩.

٤-١٠ تقليل مخاطر الائتمان

يستخدم المصرف العديد من الأدوات من أجل تقليل مخاطر الائتمان وأهم هذه الأدوات ضمان الدين باستخدام رهون مناسبة. ورغم أن وجود الرهون لا يعتبر شرطاً مسبقاً لعملية التمويل، إلا أنه من الناحية العملية، فإن جزءاً كبيراً من الديون الحالية مضمونة على الأقل جزئياً. ولدى المصرف سياسات واضحة حول نوع الأصول التي يمكن قبولها كرهونات وطريقة تقييم هذه الأصول. وبشكل عام، يتم تقييم جميع الأصول المقبولة كرهونات على الأقل مرة واحدة في السنة. وقد تم وضع الأسس القانونية الخاصة بالتنفيذ على المستندات المستخدمة في إنشاء هذه الرهون من قبل خبراء قانونيين خارجيين.

يظهر الجدول التالي وضع الغطاء الخاص بجميع الديون الائتمانية المصنفة على أساس نوع الضمان.

مدى غطاء الضمان لجميع الديون الائتمانية للسنة المنتهية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩.

بآلاف الدنانير البحرينية

نوع الرهن	مرابحة	مشاركة	وكالة	إستصناع	إجارة	قيمة الرهن الضمان (٢)	مجموع الضمان (١)	نسبة الغطاء	النسبة (٪) من المجموع
العقارات	١٥٢,٠٠٥	٢٣,٠٠٧	١٩,٢٣١	٤,١٣٨	٢٦,٧١٠	١٠٣,٦٠٣	٢٢٥,٠٩١	٢١٧	٧١
الأوراق المالية المدرجة	٨٤٧	١,٤٠٢	–	–	–	٣,٣٢١	٢,٢٤٩	٦٨	١
أوراق مالية غير مدرجة	١٠,٠٨٤	–	–	–	–	٧,١٠١	١٠,٠٨٤	١٤٢	٣
ضمانات مصرفية	١٠,٨٣٩	–	–	–	–	٨,٨٧٦	١٠,٨٣٩	١٢٢	٣
ضمان نقدي	١١,٦٣٥	–	٥٧	–	–	٢٢,٧٢٢	١١,٦٩٢	٥١	٤
غير مضمونة	–	–	–	–	–	٤١,١١٠	–	–	–
أخرى	١٠,٧٨١	٣١,٢٣٩	٥,٦٢١	–	١٠,١٨٨	٢١,٢٧٥	٥٧,٨٢٩	٢٧٢	١٨
المجموع	**١٩٦,١٩١**	**٥٥,٦٤٨**	**٢٤,٩٠٩**	**٤,١٣٨**	**٣٦,٨٩٨**	**٢٠٨,٠٠٨**	**٣١٧,٧٨٤**	**١٥٣**	**١٠٠**

(١) يمثل أخر تقييم تم القيام به وذلك حسب سياسة التقييم المتبعة من قبل المصرف.

(٢) تم خصم مخصصات عامة بمبلغ ٢,٤٩١ ألف دينار بحريني.

وقد وضع المصرف سياسة واضحة حول نوع الأصول التي يمكن قبولها كرهون ونوع تقيمها. ويتم احتساب الممتلكات العقارية بالقيم التي تعتمدها جهات تقييم مؤهلة. أما الأصول المادية الأخرى كالمعدات والآلات، فيتم تقييمها بقيمتها الدفترية أو بقيمة فواتيرها أو كما يصدق عليها أحد الخبراء الخارجيين. ويتم تقييم الأوراق المالية المدرجة بسعر السوق بينما يتم تقييم الأوراق المالية غير المدرجة بالقيمة الدفترية. ويوجد لدى المصرف قائمة تضم مقيمين معتمدين للممتلكات العقارية حيث يقوم قسم إدارة المخاطر بالإشراف على أنشطة التقييم وذلك بصفة مستقلة عن وحدات العمل.

عادة ما تكون المزايا الائتمانية مصحوبة بضمانات شخصية/مؤسسات، تنازل عن عوائد، أو تأمين على الحياة. حسب سياسة الائتمان فإن تلك الضمانات لا تعتبر ضمانات ملموسة، وعليه، لم يتم أخذها بالاعتبار في الجدول السابق.

يتم تقييم الأصول الممولة بعقود الإجارة المنتهية بالتمليك بقيمتها الأصلية مع الرهون المادية وقد تم تضمينها تحت العقارات أو الأخرى في الاحتسابات السابقة.

تعتبر القيمة المعلنة للتعرضات في جميع الحالات هي إجمالي الدين بعد خصم المخصصات المحددة. لا يقوم المصرف بإجراء أية تسويات مضمنة في الميزانية أو غير مضمنة في الميزانية بالنسبة للأوراق المالية المحتفظ بها. لم يقم المصرف بالمطالبة بأي تعويضات رأسمالية لتقليل مخاطر الائتمان بموجب القسم ج أ من نموذج كفاية رأس المال لقواعد مصرف البحرين المركزي، ولهذا فإن جميع المخاطر يتم ترجيحها بقيمتها الإجمالية.

ولدى المصرف سياسة للتصرف في الأصول المحتفظ بها كرهونات والغير قابلة للتحويل المباشر إلى نقد، وذلك بعد استكمال الإجراءات القانونية اللازمة. وخلال السنة، لم تحدث أي من هذه الحالات.

٤-١١ اشتراطات رأس المال الرقابية حسب نوع عقود التمويل الإسلامية

بآلاف الدنانير البحرينية

عقود التمويلات الإسلامية	المخاطر		أصول مخاطر الائتمان الموزونة		احتياجات رأس المال	
	ذاتية التمويل	حسابات استثمار غير مقيدة	ذاتية التمويل	حسابات استثمار غير مقيدة	ذاتية التمويل	حسابات استثمار غير مقيدة
مرابحات	١٩,٨٧٤	١٢٢,١٩٧	١٩,٨٧٤	٣٦,٦٥٩	٢,٣٨٥	٤,٣٩٩
إجارة (مضافاً إليها أقساط غير مستحقة)	١٣,٤٣٣	–	١٣,٤٣٣	–	١,٠٢٥	–
مضاربات	–	–	–	–	٥٨٧	–
مشاركات	–	٢٤,٦٨٨	–	٧,٤٠٦	–	٨٨٩
وكالات	–	٢٣,٧٩٣	–	٧,١٣٨	–	٨٥٧
إستصناع	–	١,٥٣٣	–	٤٦٠	–	٥٥
المجموع	**٣٣,٣٠٧**	**١٧٢,٢١١**	**٣٣,٣٠٧**	**٥١,٦٦٣**	**٣,٩٩٧**	**٦,٢٠٠**

٥. مخاطر السوق

٥-١ إدارة مخاطر السوق

تعرف مخاطر السوق بأنها المخاطر التي تتعرض لها قيمة المحفظة للتغيير نتيجة التغيير في أسعار السوق مثل أسعار العملات ومعدلات الأرباح وأسعار الأسهم وأسعار السلع وتؤثر على دخل المصرف أو على قيمة ما يحتفظ به من أدوات مالية. و الهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة والتحكم في مخاطر السوق ضمن حدود مقبولة وتحقيق أفضل العوائد في الوقت ذاته.

يفصل المصرف في تعرضه لمخاطر السوق المحافظ المخصصة للمتاجرة عن تلك المخصصة لغير المتاجرة. وليست للمصرف تركزات من المتاجرة في الأسهم أو السلع وإنما المصدر الرئيسي لمخاطر السوق للمصرف هو تعرضه لمخاطر سعر صرف العملات على الرغم من محدودية هذا الخطر. وهناك أيضاً احتمال وجود مخاطر لمعدلات الأرباح بسبب وجود عدم التوافق بين موجودات المصرف ومطلوباته. ولدى المصرف سياسات معتمدة من قبل مجلس الإدارة مع حدود واضحة للمخاطر ومؤشراتها وذلك من أجل إدارة مخاطر السوق بشكل فعّال.

يتضمن الإيضاح رقم ٣٠ حول البيانات المالية الموحدة تفاصيل عن إدارة مخاطر السوق والديون الصافية والحساسية.

٥-٢ المخصصات الرأسمالية الرقابية لمخاطر أسعار السوق

يوضح الجدول التالي الاشتراطات الرأسمالية لكل فئة من فئات مخاطر السوق وذلك كما هو في نهاية العام بالإضافة إلى القيم القصوى والدنيا خلال الفترة.

بآلاف الدنانير البحرينية

	كما بتاريخ ٣١ ديسمبر	الحد الأقصى	الحد الأدنى
مخاطر تركز الأسهم	–	–	–
مخاطر السوق في تركزات المتاجرة في الصكوك	–	–	–
مخاطر صرف العملات	٩٧٢	١,١٣٣	٩٧٢
مخاطر السلع	–	–	–
المجموع	**٩٧٢**	**١,١٣٣**	**٩٧٢**

٦. مخاطر التشغيل

٦-١ إدارة مخاطر التشغيل

تعرف مخاطر التشغيل بأنها مخاطر وقوع خسارة مالية ناجمة عن خلل في العمليات الداخلية أو الأخطاء البشرية أو الأنظمة أو نتيجة وقوع حوادث تشمل (ولكن ليس على سبيل الحصر) المخاطر القانونية ومخاطر الالتزام الشرعي. وتعتبر مخاطر التشغيل جزءاً لا يتجزأ من العمليات العادية. في الوقت الذي لا يمكن التخلص من المخاطر التشغيلية بشكل كامل، يقوم المصرف بمحاولة تقليلها من خلال التأكد من وجود بيئة أساسية رقابية قوية في جميع أقسام المصرف. ويتم استخدام العديد من الإجراءات والأنظمة لإدارة مخاطر التشغيل والتي تشمل التدريب الفعال للموظفين ووضع إجراءات الرقابة المناسبة لحماية الأصول والسجلات والتسوية الدورية للحسابات والعمليات والمراجعة المستمرة لحدود المخاطر وفصل الواجبات والإدارة المالية وإعداد وتقديم التقارير.

ويتضمن الإيضاح رقم ٣٠ حول البيانات المالية الموحدة تفاصيل حول إدارة مخاطر التشغيل.

يقوم قسم إدارة المخاطر بمتابعة جميع العمليات التشغيلية للتأكد من تنفيذ تعليمات مجلس الإدارة بشكل كامل وتقدم تقارير حول أية حالات انحراف (إن وجدت) للإدارة العليا ولمجلس الإدارة. ولدى القسم فريق من الموظفين المتخصصين الذين يقومون بهذه المهمة. بالإضافة إلى ذلك، فإن سياسة المصرف تقتضي أن تتم العمليات التشغيلية التي تتضمن حجز وتسجيل ومتابعة العمليات من قبل موظفين مستقلين عن الأفراد الذين يقومون بالعمليات. وقد تم استكمال وضع عناصر إطار إدارة مخاطر التشغيل مثل مؤشرات المخاطر الأساسية وبيانات خسائر التشغيل والتقييم الذاتي الرقابي في جميع أقسام المصرف.

وستتم متابعة مؤشرات الخطر الأساسية على أساس مستمر من قبل قسم إدارة المخاطر من خلال نظام متخصص لمخاطر التشغيل والذي يقوم بإطلاق إشارات تحذير وتقديم تقارير مناسبة، وهذا يساعد وبشكل سريع في اكتشاف وتصحيح نقاط القصور في العمليات والإجراءات من أجل إدارة مخاطر التشغيل. وستساعد العملية أيضاً المصرف على المدى البعيد في خلق قاعدة لبيانات الخسائر والتي ستمثل الأساس لتقديم طرق أكثر تقدما وتطوراً لاحتساب رأس المال لمخاطر التشغيل.

٦-٢ المقاضاة

حتى تاريخ إعداد هذا التقرير، لا توجد حالات قانونية طارئة، بما في ذلك وجود دعاوى قانونية قائمة فيما عدا القضية المشار إليها في البند رقم ٤-٨ أعلاه. ولدى المصرف فريق قانوني متخصص يعمل بدوام كامل تتم استشارته حول جميع الأنشطة الأساسية التي يقوم بها المصرف.

٦-٣ الالتزام الشرعي

تقوم هيئة الرقابة الشرعية بمهمة توجيه ومراجعة والإشراف على أنشطة المصرف من أجل التأكد من أنها متفقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. ولدى المصرف أيضاً مدقق شرعي داخلي يعمل بدوام كامل يقوم بالمراجعة المستمرة للالتزام بفتاوى وأحكام هيئة الرقابة الشرعية حول المنتجات والعمليات ويقوم أيضاً بمراجعة الالتزام باشتراطات المعايير الشرعية التي تصدرها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. وتقوم هيئة الرقابة الشرعية بمراجعة واعتماد جميع المنتجات والخدمات قبل طرحها وتقديمها للعملاء وكذلك بعملية مراجعة دورية للمعاملات والصفقات التي يقوم بها المصرف. ويتم إصدار تقرير مراجعة سنوي من قبل هيئة الرقابة الشرعية يؤكد التزام المصرف بالأحكام والمبادئ الشرعية.

٦-٤ تخصيص رأس المال الرقابي لمخاطر التشغيل

يستخدم المصرف طريقة المؤشر الأساسي لعملية احتساب احتياجات رأس المال الرقابي لمخاطر التشغيل.

ويظهر الجدول التالي الأصول موزونة المخاطر واحتياجات رأس المال كما بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩:

	المبلغ بآلاف الدنانير البحرينية
معدل الدخل الإجمالي لثلاث سنوات (أ)	٣٠,٤٤٧
أصول التشغيل موزونة المخاطر ب = أ × ١٥٪ × ١٢,٥	٥٧,٠٨٨
اشتراطات رأس المال ب × ١٢٪	٦,٨٥١

٧. مخاطر أخرى

٧-١ مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر أن يواجه المصرف صعوبة في الوفاء بالتزاماته المالية بسبب وجود عدم توافق بين الموجودات والمطلوبات. وتهدف طريقة المصرف في إدارة السيولة إلى ضمان توفر مبالغ كافية لدى المصرف في جميع الأوقات للوفاء بالتزاماته عند مواعيد استحقاقها بدون تحمل أية خسائر غير مقبولة أو المخاطرة بإلحاق أضرار بسمعة المصرف.

لدى المصرف سياسة خاصة بمخاطر السيولة والتي توضح الأدوار والمسئوليات الخاصة بلجنة الموجودات والمطلوبات والخزانة والأقسام الأخرى ذات العلاقة بإدارة السيولة. وتشترط اللجنة أيضاً المحافظة على العديد من معدلات السيولة من قبل المصرف وذلك بالإضافة إلى حدود الفجوات ضمن كل فترة زمنية من مواعيد الاستحقاق. ويتبع المصرف سياسة المحافظة على مستوى مناسب من الأصول السائلة ذات النوعية الجيدة مثل الودائع لدى البنوك وصكوك مصرف البحرين المركزي وذلك للتأكد من توفر المبالغ لتسديد الودائع والمطلوبات الأخرى وذلك عند مواعيد استحقاقها. وتتولى إدارة الخزانة عملية الإدارة اليومية لمخاطر السيولة كما تقوم بمتابعة مصادر ومواعيد استحقاق الموجودات والمطلوبات بشكل مستمر وتتأكد من الالتزام بالحدود التي تشترطها لجنة الموجودات والمطلوبات. ويقوم قسم إدارة المخاطر وقسم الرقابة المالية بمتابعة أوضاع السيولة وعمليات المخالفة ويتم تقديم تقارير بشأنها إلى لجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة إدارة المخاطر وإلى مجلس الإدارة.

ويظهر الإيضاح رقم ٢٧ حول البيانات المالية الموحدة توزيع استحقاقات الأصول والمطلوبات. وفيما يلي معدلات السيولة الأساسية التي تعكس وضع السيولة في المصرف.

٪

	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥
ودائع مع البنوك إلى ودائع من البنوك	١٣٧,٠٢	٤٣٦,٥٠	١٩٠,٢٤	١٥٧,٠١	١٠٠,٠٠
الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	٣٠,٠٢	٣٧,٠٤	٣١,٦٣	٣٧,٥٣	٧٤,٦٥
الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع	٥٩,٥٦	٦٠,٣٩	٩٨,٢٢	١١٩,٦٨	١٤٣,٨٩
الأصول السائلة الصافية إلى إجمالي الودائع	٢٢,٠٠	٤٩,٧٩	٥٠,٣٣	٥٠,٣٩	١٤٣,٨٩

٧-٢ مخاطر نسبة الربح في سجلات المصرف

أما الخطر الرئيسي الآخر الذي تتعرض له سجلات المصرف فهو خطر الخسارة الناجمة عن التذبذبات في التدفقات النقدية أو القيمة العادلة للأدوات المالية نظراً لحدوث تغيير في نسب الربح في السوق. وتتم إدارة مخاطر نسبة الربح بصفة رئيسية من خلال متابعة الفجوات في نسب الأرباح ومن خلال وجود قيود معتمدة مسبقاً لفئات إعادة التسعير. وتتابع لجنة الموجودات والمطلوبات الالتزام بهذه القيود، تساعدها في ذلك لجنة إدارة مخاطر المصرف ضمن أنشطة متابعتها اليومية.

تتم ملاحظة مخاطر نسبة الربح مقابل حدود فجوات نسبة الربح من خلال متابعة حساسية الموجودات والمطلوبات المالية للمصرف لمختلف سيناريوهات نسب الربح الموحدة وغير الموحدة. وتشمل السيناريوهات الموحدة التي تتم دراستها على أساس شهري ارتفاع أو انخفاض بمعدل ١٠٠ نقطة أساسية عبر جميع منحنيات العوائد وارتفاع أو انخفاض بمعدل ٥٠ نقطة أساسية لجميع منحنيات العوائد. وقد تم الإفصاح عن تحليلات لحساسية المصرف تجاه الزيادة أو الانخفاض في نسب أرباح المصرف وذلك ضمن الإيضاح رقم ٣٠ حول البيانات المالية الموحدة.

٧-٣ مخاطر ائتمان أطراف التعامل

إن مخاطر ائتمان أطراف التعامل هي مخاطر قيام طرف تعامل في عقد من عقود نسب الأرباح أو صرف العملات أو أسواق الأسهم والائتمان بعدم الدفع قبل استحقاق العقد. وتنحصر مخاطر ائتمان أطراف تعامل المصرف بالقيمة العادلة لعقود أدوات إدارة مخاطر صرف العملات والتي تعتبر نسبة التعرض الإجمالية لها في الوقت الحاضر غير كبيرة. ولا يقوم المصرف بأنشطة المتاجرة في أسهمه أو في صرف العملات أو في المشتقات ولكنه يدخل في صفقات ومعاملات مخاطر صرف عملات ومخاطر نسب أرباح متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من أجل حماية المصرف من المخاطر الناشئة عن عدم التوافق في محافظ الموجودات والمطلوبات وهناك سياسات واضحة لهذه العمليات. وبالنسبة لمعاملات سوق الائتمان الآخر (وخصوصاً الودائع لدى البنوك)، فقد وضع المصرف جدولاً لحدود ائتمانية مع أطراف التعامل يعتمد على التصنيف الخارجي للائتمان لأطراف التعامل هذه وتتم متابعة هذه الحدود من قبل قسم إدارة مخاطر المصرف. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، لا يوجد لدى المصرف أي تركزات في أدوات إدارة المخاطر بعملات أجنبية.

٧-٤ مخاطر التركيز

تنشأ مخاطر التركيز عندما يقوم عدد من المدينين أو أطراف التعامل أو الأطراف التي يقوم المصرف بالاستثمار فيها بمزاولة نشاطات أعمال متشابهة أو أعمال في نفس المنطقة الجغرافية أو تكون لديهم خصائص اقتصادية مشابهة من شأنها أن تؤثر على قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية بطريقة مشابهة في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غيرها. وبناء على ذلك، فإن هذه التركيزات تشير إلى حساسية نسبية لأداء المصرف تجاه التطورات التي تؤثر على قطاع أو منطقة معينة. وقد وضع المصرف حدود ائتمان لمختلف المناطق الجغرافية والقطاعات الصناعية. وتفصل سياسة الديون الكبيرة حدود ديون المصرف وتتأكد من أن السياسة متفقة مع حدود التركيز التي يضعها مصرف البحرين المركزي. لتفاصيل التركزات الجغرافية وتركزات القطاعات، يرجى مراجعة الفقرات ٤-٣-١ و ٤-٣-٢ أعلاه.

٧-٥ مخاطر السمعة

إن مخاطر السمعة هي مخاطر إمكانية أن تؤثر النظرة السلبية تجاه ممارسة نشاطات المصرف أو إجراءاته الرقابية، سواء كانت صحيحة أم لا، على انخفاض في قاعدة مستثمري المصرف وأن تؤدي إلى مقاضاة مكلفة قد تكون لها آثار سلبية على سيولة المصرف أو على رأسماله. وحيث أنه مصرف إسلامي، فإن سمعة المصرف تعتبر من بين أصوله الهامة. ومن بين الأمور التي قد تؤثر على سمعة المصرف عدم قدرته على التخارج من الاستثمارات أو تحقيق عوائد أقل من التوقعات أو سوء الاتصال مع المستثمر. ولدى المصرف إستراتيجية اتصالات متطورة جداً ويتم تنفيذها بشكل متكامل لتغطية هذه الحالات الطارئة. كما قام المصرف بتخصيص جزء إضافي من رأس المال لمواجهة مثل هذه المخاطر.

٧-٦ مخاطر الضغوط التجارية

تشير مخاطر الضغوط التجارية إلى ضغوط السوق لدفع عوائد تتجاوز النسبة التي تم تحقيقها على الموجودات الممولة من حسابات الاستثمار غير المقيدة. وقد يعود ذلك إلى كون العائد على هذه الموجودات أقل من العائد الذي يحققه المنافسون. ولدى المصرف سياسات وإجراءات مناسبة يتم من خلالها تحديد ومتابعة والتعامل مع جميع المخاطر المحتملة التي قد تنشأ عن هذه الأنشطة. يرجى مراجعة القسم الخاص بحسابات الاستثمار غير المقيدة للحصول على مزيد من التفاصيل.

٧-٧ مخاطر أخرى

تشمل المخاطر الأخرى المخاطر الاستراتيجية ومخاطر الثقة ومخاطر الأنظمة، وهي مخاطر كامنة في جميع أنشطة الأعمال ولا يمكن قياسها وتحديدها بشكل سهل. ويتولى مجلس إدارة المصرف المسئولية العامة عن اعتماد ومراجعة استراتيجيات المخاطر والتعديلات على سياسات المخاطر. وتعتبر الإدارة العليا للبنك مسئولة عن تنفيذ استراتيجيات المخاطر المعتمدة من قبل مجلس الإدارة. وتتأكد الإدارة أيضاً من أن الأنظمة الداخلية لإدارة المصرف والالتزام الرقابي لإدارة مخاطر الثقة ومخاطر السمعة سليمة وفعّالة. ويقوم المصرف أيضاً بتخصيص رأسمال إضافي لهذه المخاطر من خلال العمليات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال.

٨. الإفصاحات عن المنتجات

٨-١ أوصاف المنتجات وتوعية المستهلكين

يسمح الترخيص الممنوح للمصرف الخليجي التجاري ش.م.ب بأن يطرح لعملائه جميع أنواع المنتجات المصرفية، حيث يقوم المصرف بتقديم تشكيلة واسعة من المنتجات المصرفية التجارية والاستثمارية المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والتي تشمل (بالإضافة إلى منتجات التمويل الإسلامية التقليدية) تشكيلة من المنتجات الاستثمارية المبتكرة مثل الصناديق والاستثمارات المنظمة والمرابحات المقيدة. ولدى إدارة الاستثمار في المصرف خبرة في ابتكار منتجات راقية وذات قيمة مضافة تقدم تشكيلة واسعة من الهياكل والعوائد المتوقعة والمدد الزمنية وتوزيعات المخاطر.

تقوم الأقسام المعنية بتقديم وابتكار منتجات جديدة وتقوم اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر في المصرف بمراجعة هذه العروض للتأكد من أن هذه المنتجات أو الأنشطة الجديدة تتفق مع إستراتيجية أعمال ومخاطر المصرف. وتحتاج جميع المنتجات الجديدة إلى الحصول على موافقة مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية للمصرف.

ويتم وضع المعلومات حول المنتجات الجديدة أو أي تغيير في المنتجات الحالية على موقع الصرف على شبكة الانترنت www.khcbonline.com أو نشرها في وسائل الإعلام. ويتم أيضاً تقديم تفاصيل المنتجات إلى العملاء والعامة من خلال المطويات أو الإعلانات.

٨-٢ التعامل مع الشكاوى وحلّها

يأخذ المصرف النزاعات والشكاوى من جميع العملاء على محمل الجد وذلك لأنها قد تؤدي إلى انهيار محتمل للعلاقات وقد تؤثر سلباً على سمعة المصرف. وإذا لم يتم حل هذه النزاعات أو الشكاوى، فإنها قد تؤدي إلى المقاضاة وإلى توجيه اللوم من قبل السلطات الرقابية. ولدى المصرف سياسة شاملة خاصة بالتعامل مع الشكاوى الخارجية التي يعتمدها مجلس الإدارة. ويعتبر جميع موظفي المصرف على إطلاع بهذه السياسة وهم ملتزمون بها.

ولدى المصرف مسئول خاص للتعامل مع جميع الشكاوى الخارجية ويتم نشر بيانات اتصاله على موقع شبكة الانترنت وفي الفروع وفي جميع المواد الدعائية المطبوعة. ويتم التحقيق في الشكاوى من قبل أشخاص لا علاقة لهم مباشرة بموضوع الشكوى ويحاول المصرف حل جميع الشكاوى خلال خمسة أيام عمل. ولكن إذا تعذر ذلك، فإن العميل يتم الاتصال به مباشرة ويتم إشعاره بالإطار الزمني لإصلاح وحل الشكوى. ويتم أيضاً تقديم تقرير مرحلي حول وضع الشكاوى إلى مجلس الإدارة.

٨-٣ حسابات الاستثمار غير المقيدة

يقدم المصرف خدمة حسابات الاستثمار غير المقيدة لمستثمريه الصغار والأفراد من ذوي الدخل العالي. وتمثل حسابات الاستثمار غير المقيدة الأموال التي يقدمها العملاء للمصرف لكي يتم استثمارها بطريقة تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية وذلك بمحض تقدير المصرف المطلق بصفته المضارب. وتكون جميع حسابات الاستثمار غير المقيدة على أساس المشاركة في الأرباح، ولكن المصرف لا يضمن أي مستوى خاص من العائد. ويتم تحمل أية خسارة ناشئة عن الاستثمار من قبل العميل إلا في حالة الإهمال الجسيم من قبل المصرف. ويفرض المصرف رسوم مضارب كحصة له في الأرباح.

وفي الوقت الحاضر، يقدم المصرف خدمة حسابات الاستثمار غير المقيدة بالدينار البحريني والدولار الأمريكي واليورو وذلك لفترات استحقاق تتراوح بين شهر واحد إلى ١٨ شهراً. ويستكمل المصرف دراسة الجدوى الخاصة بـ «اعرف عميلك» قبل قبول أي استثمار ويقوم العميل بالتوقيع على اتفاقية كتابية تغطي جميع شروط وأحكام الاستثمار، بما في ذلك المدة وأساس توزيع الأرباح وعملية الانسحاب المبكر، الخ.

وقد تم خلال عام ٢٠٠٩ تدشين حساب الوافر، حيث يمكن الحساب صاحبه لدخول السحب على جوائز نقدية علماً بأن السحوبات تتم بثورة شهرية. إضافة إلى ذلك، فإن صاحب الحساب يستلم أرباحاً على حسابه بعد خصم حصة المضارب.

وتعتبر حسابات الاستثمار غير المقيدة مصدراً هاماً من مصادر التمويل للمصرف ولكن عدم دفع العائد المتوقع لأصحاب حسابات الاستثمار غير المقيد للمصرف يعرضه لمخاطر الضغوط التجارية وهو ما يؤدي إلى خسارة السمعة ونشاط العمل. ويقوم المصرف وبصفة منتظمة بمتابعة نسبة العوائد التي تقدمها الأطراف

المنافسة لتقييم توقعات أصحاب حساباته الاستثمارية. وتتضمن سياسة المصرف أيضاً التنازل الكامل والجزئي عن حصة المضارب في الدخل من الاستثمارات المستحقة له وذلك من أجل تقديم عائد مقبول إلى مستثمريه. ويقوم المصرف كذلك بتقليل هذا الخطر من خلال وضع والمحافظة على مستوى مناسب من احتياطي معادلة الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار وذلك من أجل تسهيل عملية دفع العوائد لأصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة.

ويقوم المصرف بخلط أمواله مع أموال حسابات الاستثمار غير المقيدة حيث يتم استثمارها بصفة مشتركة ولدى المصرف خليط محدد من الأصول حيث يتم فيها استثمار أصول حسابات الاستثمار غير المقيدة ويتم تخصيص الدخل المتحقق منها لهذه الحسابات. ومن إجمالي الدخل، يتم احتساب حصة المستثمر بعد خصم حصة المضارب والمشاركة في إحتياطي معادلة الأرباح و إحتياطي مخاطر الاستثمار. ويتضمن جدول تخصيص الأرباح الذي يوقع عليه العميل قبل الاستثمار برنامج التخصيص لحصة المضارب والاحتياطيات. ويتم تحمل المصروفات الإدارية التي يتم دفعها في سياق إدارة المبالغ مباشرة من قبل المصرف ولا يتم احتسابها بشكل منفصل على حسابات الاستثمار.

ويتم إثبات حسابات الاستثمار غير المقيدة بقيمتها الدفترية شاملة المبالغ المحتفظ بها لتغطية احتياطي معادلة الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار. ويؤدي إنشاء هذه الاحتياطيات إلى زيادة الالتزامات تجاه حسابات الاستثمار غير المقيدة المختلطة.

وحتى الآن، لم تجرى أي سحوبات على حساب احتياطي معدلة الأرباح أو احتياطي مخاطر الاستثمار. وأي حركة في هذه الحسابات إنما هي مبالغ مضافة على حساب الاحتياطيات الإضافية.
إضافة لما سبق، فإن الودائع التي يحتفظ بها المصرف الخليجي التجاري تتم تغطيتها من خلال برنامج حماية الودائع الذي قام مصرف البحرين المركزي بإنشائه وذلك من خلال الأنظمة المتعلقة بتأسيس برنامج لحماية الودائع وتعيين مجلس لحمايتها.

فيما يلي تفاصيل توزيع الدخل على أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة للخمس سنوات الماضية.

بآلاف الدنانير البحرينية

	٢٠٠٩	**٢٠٠٨**	**٢٠٠٧**	**٢٠٠٦**	**٢٠٠٥**
دخل مخصص لحسابات الاستثمار غير المقيدة	**١١,١٠٣**	٨,٩٥٣	٣,٠١٢	٩١٧	٢٧٩
أرباح موزعة	**٩,٣٣١**	٧,٠٥٠	٢,٤٤٦	٦٢٨	٢٠٧
رسوم المضارب	**١,٧٧٢**	١,٩٠٣	٥٦٦	٢٨٩	٧٢
كما هو بتاريخ ٣١ ديسمبر					
حسابات الاستثمار غير المقيدة [١]	**١٨٤,٣٩٤**	١٢٨,٨١٤	٣٨,٤٠٥	١٢,٨٠٣	٤,٨٥٧
احتياطي معادلة الأرباح	**١,٢٠٩**	٦٤٩	٢٠٦	٦٠	١٤
احتياطي مخاطر الاستثمار	**٩٢٥**	٤٧٣	١٣٤	٤٣	٩
معدل احتياطي معادلة الأرباح إلى حسابات الاستثمار غير المقيدة	**٠,٦٦٪**	٠,٥٠٪	٠,٥٤٪	٠,٥٠٪	٠,٢٩٪
معدل احتياطي مخاطر الاستثمار إلى حسابات الاستثمار غير المقيدة	**٠,٥٠٪**	٠,٣٧٪	٠,٣٥٪	٠,٣٦٪	٠,١٨٪

[١] يمثل متوسط الحسابات.

نسبة الأرباح الموزعة على حسابات الإستثمار ذات المشاركة في الأرباح بحسب نوع الحساب (حسب الفترة)

بآلاف الدنانير البحرينية

	الأرباح الموزعة بالدينار البحريني					النسبة المئوية للأرباح المدفوعة من الإجمالي (٪)				
مدة	**٢٠٠٩**	**٢٠٠٨**	**٢٠٠٧**	**٢٠٠٦**	**٢٠٠٥**	**٢٠٠٩**	**٢٠٠٨**	**٢٠٠٧**	**٢٠٠٦**	**٢٠٠٥**
مضاربة شهر واحد [٢]	٤,٢٧١	٣,٣٤٦	١,٥٧٦	٣٣٥	١٠٨	٤٥,٨	٤٧,٥	٦٤,٤	٥٣,٤	٥٢,١
مضاربة ٣ أشهر	١,٤٤٣	١,٣١٤	١٤٨	٧٨	٣٩	١٥,٥	١٨,٦	٦,١	١٢,٤	١٩,٠
مضاربة ٦ أشهر	٧٣٦	٣٧٣	٧١	٢٦	٩	٧,٩	٥,٣	٢,٩	٤,١	٤,٤
مضاربة ١٢ شهر	١,١٩٦	٦٩٠	١٠٦	٤٥	٢٧	١٢,٨	٩,٨	٤,٣	٧,١	١٣,٣
مضاربات خاصة	٦٧٣	٥٤٥	٣٠٩	٦٤	–	٧,٢	٧,٧	١٢,٦	١٠,٢	–
مصروفات متعلقة باحتياطي معادلة الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار	١,٠١٢	٧٨٢	٢٣٦	٨٠	٢٤	١٠,٨	١١,١	٩,٧	١٢,٨	١١,٢
المجموع	**٩,٣٣١**	**٧,٠٥٠**	**٢,٤٤٦**	**٦٢٨**	**٢٠٧**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**

[٢] شاملة حسابات التوفير.

السنة	معدل الربح المحقق من موجودات حسابات الاستثمار غير المقيدة (كنسبة مئوية من الموجودات)	مخصص معادلة الأرباح الذي تم تجنيبه كنسبة مئوية من موجودات حسابات الاستثمار غير المقيدة	مخصص مخاطر الاستثمار الذي تم تجنيبه كنسبة مئوية من موجودات حسابات الاستثمار غير المقيدة	رسوم المضارب كنسبة مئوية من موجودات حسابات الاستثمار غير المقيدة	الربح المدفوع كنسبة مئوية من موجودات حسابات الاستثمار غير المقيدة
٢٠٠٩	٦,٠٩	٠,٣٠	٠,٢٤	٠,٩٦	٤,٥٨
٢٠٠٨	٧,٠٧	٠,٣٤	٠,٢٦	١,٦٠	٤,٨٧
٢٠٠٧	٧,٨٤	٠,٣٨	٠,٢٤	١,٤٧	٥,٧٥
٢٠٠٦	٧,٥٩	٠,٣٨	٠,٢٩	٢,٣٩	٤,٥٣
٢٠٠٥	٥,٧٤	٠,٢٩	٠,١٨	١,٤٨	٣,٨٠

معدلات الأرباح القياسية للسوق

يقوم المصرف بمقارنة نسب الأرباح التي يدفعها على حسابات الاستثمار غير المقيدة مع مجموعة من البنوك الإسلامية التجارية التي تأسست في مملكة البحرين وذلك من أجل وضع مؤشر لمعدل العوائد على حسابات الاستثمار غير المقيدة.

وفيما يلي نسب الأرباح التي أعلنها المصرف ووزعها على المستثمرين:

	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧
مضاربة شهر واحد [١]	٤,٠٠٪	٤,٨٠٪	٦,٣٠٪
مضاربة ٣ أشهر	٤,٩٤٪	٥,٢٥٪	٥,٢٠٪
مضاربة ٦ أشهر	٥,٣٠٪	٥,١٣٪	٥,١٥٪
مضاربة ١٢ شهر	٥,٧٩٪	٥,٤٠٪	٥,٣٠٪
مضاربات خاصة	٤,٢٠٪	٤,٥٢٪	٥,٠٩٪

[١] شاملة حسابات التوفير.

٤-٨ حسابات الاستثمار المقيدة

يقدم المصرف حسابات استثمار مقيدة لشريحة متنوعة من المستثمرين في دول مجلس التعاون الخليجي. ويقوم المصرف بهيكلة منتجات حسابات الاستثمار المقيدة لكي يتيح لعملائه فرصة الاختيار من بين تشكيلة واسعة من العوائد وفترات الاستحقاق والقطاعات وفئات الأصول ومستويات المخاطر.

وتتم صياغة وإصدار جميع المستندات المتعلقة بطرح المنتجات («مستند الطرح») بعد الحصول على التعليقات من الإدارات المعنية كإدارة الإستثمار والرقابة الشرعية والرقابة المالية والشئون القانونية وإدارة المخاطر للتأكد من توافر المعلومات الكافية التي تساعد المستثمرين على اتخاذ قراراتهم عن إطلاع وبعد دراسة جميع المخاطر ذات العلاقة.

ويعتبر مجلس الإدارة مسئولاً عن تقديم قواعد إرشادية واضحة حول تطوير وإدارة وتقليل استثماراته من حسابات الاستثمار المقيدة والتأكد من وجود أنظمة إدارة سليمة ورقابة داخلية لضمان حماية مصالح أصحاب حسابات الاستثمار في جميع الأوقات. وحيثما دعت الحاجة، يقوم المصرف بإنشاء أدوات ذات غرض خاص لإدارة هذه الاستثمارات، ويقوم مجلس الإدارة بإدارة هذه الأدوات بطريقة مهنية وشفافة من قبل مجلس إدارة يقوم المصرف بتعيينه.

ويدرك المصرف مسئولياته كمؤتمن في إدارة استثمارات حسابات الاستثمار المطلقة ولديه سياسات واضحة حول القيام بهذه المسئوليات. وتشمل سياسة المصرف الخاصة بمسئولياته كمؤتمن تجاه مستثمري حسابات الاستثمار المقيدة ما يلي:

- التأكد من أن الهيكل الاستثماري ومستندات الطرح والاستثمار نفسه متفقة جميعها بشكل كامل مع المبادئ والأحكام الشرعية وأنظمة مصرف البحرين المركزي.
- تقديم المشورة المناسبة للمستثمرين وذلك حسب مستند طرح حسابات الاستثمار المقيدة حول جميع عوامل الخطر المعروفة وذات العلاقة وتوضيح أن مخاطر الاستثمار يجب تحملها من قبل المستثمر قبل قبول أموال الاستثمار.
- استكمال جميع دراسات الجدوى القانونية والمالية اللازمة حول الاستثمارات التي تتم نيابة عن المستثمرين بنفس الدرجة من الحرص التي يبذلها المصرف بالنسبة لاستثماراته الخاصة.
- التأكد من أن المبالغ قد تم استثمارها بشكل صارم وفقاً للنصوص المحددة في مستندات الطرح.
- إعداد الأنظمة والموارد المناسبة لإدارة الاستثمار وأية أدوات ذات غرض خاص تتعلق بحسابات الاستثمار المقيدة وذلك لتحقيق أقصى درجات العائد للمستثمرين ولإدارة جميع المخاطر بشكل فعال.
- إعداد وتوزيع آخر التطورات الاستثمارية الدورية على المستثمرين على أساس منتظم طوال مدة الاستثمار.
- التخارج من الاستثمارات في الوقت المناسب وتوزيع رأس المال والأرباح على المستثمرين بطريقة عادلة بصفته المضارب.
- التصرف بنفس الدرجة من الحذر وحسن النية والحرص (في جميع الأمور المتعلقة بحسابات الاستثمار المقيدة والأدوات ذات الغرض الخاص بحسابات الاستثمار المقيدة والاستثمار) تماماً كما يبذله المصرف في سياق إدارة استثماراته.

يتم القيام بالمسئوليات والمهام التي سبق ذكرها ومتابعتها من قبل فريق من الخبراء المتخصصين في إدارة الخدمات الإستثمارية والرقابة الشرعية والرقابة المالية والشئون القانونية وإدارة الاستثمار وإدارة المخاطر.

ويتم إعداد تقارير استثمارية دورية وتوزيعها من قبل المصرف على مستثمري حسابات الاستثمار المقيدة وذلك بصفة دورية (على الأقل بشكل نصف سنوي) يتم من خلالها تسليط الضوء على أية عقود أو قرارات جوهرية، أداء الاستثمارات، التوزيعات (إن وجدت) أو معايير أو معلومات عن التخارج.

اسم الحساب الاستثمار المقيد	البيان	تاريخ الطرح	العوائد المتوقعة	عدد مرات الدفع	العوائد السنوية				
					٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥
منتج الحارث للعقارات الفرنسية	تم تصميم هذا المنتج الاستثماري ليعطي عائدا جذابا على العقارات المدرة للدخل في فرنسا. ويبلغ المردود الحالي ٩,٥٪ سنويا وهو أكبر من ٩٪ الذي تم توقعه للمستثمرين. وقد تم التخارج الجزئي من هذا المنتج بنسبة ٣٠٪ في ابريل ٢٠٠٧. وقد حقق المنتج عائداً على رأس المال بلغ ٦٪ على الجزء الذي تم التخارج منه.	٢٠٠٥	٩٪	سنوي	١,٧٥٪	٩,٥٠٪	٩,٥٠٪	٩,٥٠٪	٤,٤٪
حساب استثماري مقيد – ١ سفانا	هيكل استثماري مصمم للمشاركة في حصص رأسمال في سفانا الاستثمارية ذ.م.م وهي شركة تم تأسيسها لغرض شراء أراضي مدفونة في البحرين لتقسيمها وبيعها وتبلغ مدة الصندوق ٣ سنوات حيث من المتوقع توزيع الأرباح عند التخارج منه في عام ٢٠١٠.	٢٠٠٧	٦١,٧٨٪ على ثلاث سنوات	دفع العوائد عند الاستحقاق	–	–	–	–	–
حساب استثماري مقيد – ٢ برج هاجر	هيكل استثماري مقيد مصمم لشراء الطابق ٢١ من برج هاجر في مدينة مكة المكرمة. وقد تم استكمال عملية التخارج من هذا المنتج خلال شهر يونيو ٢٠٠٨ حيث تم تحقيق العائد المتوقع على الاستثمار وهو ١٤,٩٪.	٢٠٠٧	١٤,٩٠٪	دفع العوائد عند الاستحقاق	–	١٤,٩٪	–	–	–
حساب استثماري مقيد – ٣ أراميس	المشاركة في مضاربة مدعومة بسندات لأمر صادرة من قبل أداة ذات غرض خاص ضامنة لها وتمتاز بتصنيف ائتماني بدرجة BBB+. وقد عرض المصرف الخليجي التجاري هذا الاستثمار كاستثمار قصير الأجل على المستثمرين من خلال مدة ٣ أشهر متجددة على أساس دوري ونجح في تخارج جميع المستثمرين من هذا المنتج خلال الربع الثاني من عام ٢٠٠٨.	٢٠٠٧	سعر الليبور بالدولار الأمريكي ٣ أشهر + ١٨٧ نقطة أساسية	دفع العوائد ربع سنوي	–	٧,٥٠٪	٧,٧٢٪	٦,٣٤٪	–
حساب استثماري مقيد – ٤ جناين	منتج مضاربة مقيد مصمم للاستثمار في عقارات مدرة للدخل مثل مقرات لسكن العمال. ويبلغ إجمالي العائد النقدي على المحفظة حالياً حوالي ١١,٥٪ سنوياً مع توزيعات ربع سنوية بنسبة ٢,٧٥٪ وهو أعلى من نسبة التوزيع ربع السنوية وهي ٢,٥٠٪ (متوقع ذلك اعتباراً من شهر أبريل ٢٠٠٨ فصاعداً) كما هو محدد في مستندات الطرح. ومن المتوقع أن يتم الخارج من صندوق جناين بعد مرور ٣٠ شهراً (يناير ٢٠١٠).	٢٠٠٧	ربع سنوي بنسبة ٢,٥٪	دفع العوائد ربع سنوي	٩,٦٢٪	١٠,٦٥٪	–	–	–

اسم الحساب الاستثمار المقيد	البيان	تاريخ الطرح	العوائد المتوقعة	عدد مرات الدفع	العوائد السنوية				
					٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥
حساب استثماري مقيد – ٥ البوابة الشمالية	منتج مضاربة مقيد يملك حصة بنسبة ٦,٥٪ في شركة شادن العقارية الاستثمارية ذ.م.م والتي ستقوم بدورها ومن خلال شركاتها التابعة بامتلاك قطعة أرض مدفونة تبلغ مساحتها ٣,٨٧٥ مليون متر مربع في الحد بالمحرق. وسيتم بيع قطعة الأرض ذات الاستخدامات المتنوعة للمستخدمين النهائيين بعد استكمال أعمال البنية الأساسية. ومن المتوقع أن يكون العائد على شكل دفع عائد عند التخارج من الاستثمار في عام ٢٠١١.	٢٠٠٨	٩٠,٦٦٪ على ثلاث سنوات	دفع العوائد عند الاستحقاق	–	–	–	–	–
حساب استثماري مقيد – ٦ لوكاتا	منتج مضاربة مقيد يملك حصة بنسبة ٢٥٪ في شركة لوكاتا وهي شركة تأسست في أستراليا. قامت الشركة بابتكار تقنية جديدة للتحديد اللاسلكي المواقع باستخدام موجات الراديو. سيتم ضخ المبالغ المستثمرة في الشركة وذلك لمساعدتها على زيادة الإنتاج والمبيعات وتطوير المنتج.								

٩. حوكمة الشركات و الإفصاحات الأخرى

٩-١ هيكل حوكمة الشركات

يركز إطار حوكمة الشركات على مسئولية مجلس إدارة المصرف، وعلى الإشراف والمساءلة الإدارية جنباً إلى جنب مع الإجراءات الإدارية وأفضل الممارسات. وينسجم هذا الإطار مع أفضل الممارسات العالمية والاشتراطات الرقابية التي تسعى إلى الريادة في الأعمال والرقابة والشفافية وفي ذات الوقت إضافة قيمة لجميع الأطراف.

وتهدف سياسة حوكمة الشركات من خلال تنظيمها لمسئوليات وأعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية التي رسمها المصرف. ويعتبر مجلس الإدارة مسئولاً تجاه المساهمين في المصرف عن المحافظة على أداء مالي قوي وإضافة قيمة للمساهمين على المدى الطويل. ولتحقيق ذلك، يقوم مجلس الإدارة بالموافقة على ومراقبة إستراتيجية المصرف ومتابعة الأداء المالي وذلك من خلال سياسة سليمة لحوكمة الشركات صحيح وإدارة فعالة للمخاطر.

ويعتبر المصرف ملزماً بالاستمرار في مراجعة وتطوير معايير حوكمة الشركات للتأكد من الالتزام باشتراطات الإطار المعدل لحوكمة الشركات الذي تم تنفيذه من قبل مصرف البحرين المركزي والهيئات الرقابية الأخرى وكذلك مواكبة أفضل الممارسات الدولية.

٩-٢ مجلس الإدارة

يتكون مجلس الإدارة حالياً من عشرة أعضاء. وخلال العام ٢٠٠٨، قام المساهمون، وخلال اجتماع الجمعية العامة السنوية بانتخاب مجلس إدارة جديد يمثل التركيبة الجديدة للمساهمين في المصرف. ويتولى رئيس مجلس الإدارة مسئولية الإشراف المنتظم وتقييم الإدارة التنفيذية وهو مسئول عن قيادة المجلس والتأكد من فعالية ومراقبة أداء الرئيس التنفيذي والمحافظة على الحوار مع الأطراف ذات العلاقة مع المصرف. وقد قام المجلس بتعيين العديد من اللجان التي لديها سلطات واختصاصات معينة تم تخويلها لها وذلك للإشراف على الإدارة في مجالات محددة من عمليات المصرف وعملية اتخاذ القرار. ويقوم مجلس الإدارة (سواء بصفة

مباشرة أو عن طريق اللجان) بالإشراف على إدارة المصرف.

وفيما يلي قائمة بأسماء أعضاء مجلس الإدارة ومراكزهم:

د. فؤاد عبدالله العمر
رئيس مجلس الإدارة

عضو بالمجلس منذ عام ٢٠٠٤ (مستقل وغير تنفيذي)
خبرته تمتد لأكثر من ٣٠ سنة في القطاع المصرفي والتجاري
رئيس مجلس إدارة كل من: شركة مينا العقارية – الكويت
دانه كابيتال
عضو مجلس إدارة الشركة الخليجية المغاربية القابضة – الكويت

د. عصام يوسف جناحي
نائب رئيس مجلس الإدارة (استقال في فبراير ٢٠١٠)

عضو بالمجلس منذ عام ٢٠٠٤ (غير تنفيذي)
خبرته تمتد لأكثر من ٢١ سنة في القطاع المصرفي
تم ترشيحه من قبل بيت التمويل الخليجي ش.م.ب
رئيس مجلس الإدارة في: بيت التمويل الخليجي
شركة مرفأ البحرين المالي القابضة
مصرف الطاقة الأول
مدينة الطاقة – قطر
نائب رئيس مجلس الإدارة في: شركة العرين القابضة
كيو إنفست
عضو مجلس الشورى في مملكة البحرين

عبداللطيف عبدالله المير
عضو مجلس الإدارة

عضو بالمجلس منذ عام ٢٠٠٤ (غير تنفيذي)
خبرته تمتد لأكثر من ٣٤ سنة في القطاع المصرفي
تم ترشيحه من قبل بيت التمويل الخليجي ش.م.ب
عضو مجلس إدارة والعضو المنتدب – كيو انفست
عضو مجلس الإدارة في: شركة الضمان للتأمين الإسلامي (بيمة) – قطر، بيت التمويل العربي – بيروت، بيت التمويل الأوروبي – لندن، بيت التمويل الخليجي – البحرين

هشام عبداللطيف الجبر
عضو مجلس الإدارة

عضو بالمجلس منذ شهر فبراير ٢٠٠٨ (غير تنفيذي)
خبرته تمتد لأكثر من ١٢ سنة في القطاع التجاري
تم ترشيحه من قبل بيت التمويل الخليجي ش.م.ب
عضو مجلس الإدارة في:
شركة الجبر التجارية – المملكة العربية السعودية، الشركة المتحدة لنقل الغاز – المملكة العربية السعودية، شركة المعدات الإلكترونية المتطورة – المملكة العربية السعودية، شركة الشريحة الذهبية – المملكة العربية السعودية، شركة ناتيلي – المملكة العربية السعودية

خالد راشد آل ثاني
عضو مجلس الإدارة

عضو مجلس الإدارة منذ شهر فبراير ٢٠٠٩ (مستقل وغير تنفيذي)
خبرته تمتد لأكثر من ١٩ سنة في القطاع المصرفي والتجاري
الأمين العام وعضو مجلس إدارة مؤسسة الأوقاف وشئون القاصرين – دبي

طلال حازم آل غالب
عضو مجلس الإدارة (استقال في نوفمبر ٢٠٠٩)

تم تعيينه من قبل بيت التمويل الخليجي
عضو بالمجلس (غير تنفيذي) منذ فبراير ٢٠٠٨

رشاد يوسف عبدالله جناحي
عضو مجلس الإدارة

عضو بالمجلس منذ شهر فبراير ٢٠٠٨ (غير تنفيذي)
خبرته تمتد لأكثر من ١٨ سنة بالقطاع المصرفي
تم ترشيحه من قبل عصام يوسف جناحي
العضو المنتدب لبيت أبوظبي للاستثمار
رئيس مجلس الإدارة في: مدينة قطر الترفيهية، مدينة الهند الترفيهية، بوابة بيروت، الصندوق العربي للإستثمارات الخاصة
عضو مجلس الإدارة في: شركة الخليج القابضة، مدينة قطر للطاقة

عبدالله عبدالكريم شويطر
عضو مجلس الإدارة

عضو بالمجلس منذ شهر فبراير ٢٠٠٨ (غير تنفيذي)
تمتد خبرته لأكثر من ٣٢ سنة في القطاع المصرفي
تم ترشيحه من قبل مصرف الإمارات الإسلامي

المدير العام – قطاع الشركات والاستثمار - بنك الإمارات الإسلامي
عضو مجلس الإدارة في: شركة مدائن العقارية – الإمارات، شركة عقارات الخليج، مصرف الطاقة الأول، إتحاد المروجون المحدودة

عبداللطيف موسى العبدالرزاق

عضو مجلس الإدارة

عضو بالمجلس الإدارة منذ شهر فبراير ٢٠٠٨ (غير تنفيذي)
تمتد خبرته لأكثر من ٣٠ سنة في القطاع المصرفي والتجاري
تم ترشيحه من قبل شركة الامتياز الاستثمارية
مستشار الرئيس التنفيذي لشركة الامتياز الاستثمارية

إبراهيم حسين إبراهيم

عضو مجلس الإدارة

عضو بالمجلس منذ شهر فبراير ٢٠٠٨ (تنفيذي)
تمتد خبرته لأكثر من ٢٦ سنة في القطاع المصرفي
الرئيس التنفيذي للمصرف الخليجي التجاري
رئيس مجلس الإدارة في: شركة المشاريع العقارية كابيتال، جناين القابضة، شركة دانة الهند للإستثمار، شركة جلوبل لوجستك نائي بومباي القابضة، شركة جلوبل لوجستك نائي بومباي للإستثمار
عضو مجلس الإدارة في: عقارات الخليج، شركة منازل الخليج الألمانية، أملاك ٢ البحرين، صروح البحرين ش. ش. و.، شركة دانات الهند القابضة، شركة جوهرة الخضراء، شركة الخليج العقارية الأولى، مصرف الطاقة الأول

ملاحظة: إن معايير التأهيل لعضو مجلس الإدارة «المستقل» هي حسب القواعد الإرشادية لحوكمة الشركات الصادرة من قبل مصرف البحرين المركزي.

لدى رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة إتصال مباشر مع رؤساء التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر والالتزام الرقابي والرقابة الشرعية.

٩-٣ مساهمات أعضاء مجلس الإدارة

يمتلك أعضاء مجلس الإدارة (غير التنفيذيين) ما مجموعه ١٠٧,٨٥٩,٨٠١ سهماً في المصرف وذلك مع نهاية العام المنتهي بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ (٢٠٠٨: ١٠٢,٠٠٥,٥٥٦ سهماً).

٩-٤ قواعد السلوك

اعتمد مجلس الإدارة قواعد لسلوك جميع موظفي المصرف بالإضافة إلى أعضاء مجلس الإدارة. وتلزم قواعد السلوك (التي تتضمن كيفية التصرف مع حالات تضارب المصالح) جميع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين بأعلى معايير المهنية والتخصص والعناية الواجبة في أدائهم لعملهم وتنفيذهم لواجباتهم.

٩-٥ تداولات المطلعين

اعتمد مجلس الإدارة سياسة تداولات المطلعين وذلك وفقاً للاشتراطات الرقابية بهدف الحد من إساءة استخدام معلومات سرية من قبل المطلعين عليها. وتشمل قائمة المطلعين جميع أعضاء مجلس الإدارة وجميع أعضاء الإدارة التنفيذية وأي شخص يعمل في المصرف أو يقوم بتنفيذ مهام تتعلق بالمصرف ولديه إمكانية الوصول إلى معلومات حساسة وجوهرية تتعلق بالأسعار.

٩-٦ لجان مجلس الإدارة

قام مجلس الإدارة بتشكيل أربع لجان للقيام بمهام وسلطات محددة وهي:

اللجنة	الأعضاء	المسئوليات
لجنة ترشيحات أعضاء مجلس الإدارة، والتعويضات وحوكمة الشركات	د. عصام يوسف جناحي عبدالله عبدالكريم شويطر عبداللطيف موسى عبدالرزاق	السياسة المتعلقة بالموارد البشرية التعويضات والحوافز، الموارد البشرية، الإدارة، حوكمة الشركات
لجنة التدقيق	عبداللطيف عبدالله المير رشاد يوسف جناحي خالد راشد آل ثاني	التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي السياسات المحاسبية، الالتزام، مكافحة غسيل الأموال
لجنة الاستثمار والائتمان	الدكتور فؤاد عبدالله العمر الدكتور عصام يوسف جناحي عبدالله عبدالكريم شويطر عبداللطيف موسى العبدالرزاق إبراهيم حسين إبراهيم	الموافقة على حدود الاستثمارات والائتمان، السياسات الاستثمارية، إدارة الموجودات والمطلوبات
لجنة إدارة المخاطر	الدكتور فؤاد عبدالله العمر هشام حمد عبداللطيف الجابر خالد راشد آل ثاني	إدارة المخاطر والسياسات المتعلقة بإدارة المخاطر
لجنة تداولات المطلعين	الدكتور فؤاد عبدالله العمر الدكتور عصام يوسف جناحي إبراهيم حسين إبراهيم	تداولات المطلعين

ويستلم مجلس الإدارة ولجانه المختلفة تقارير دورية حول مختلف جوانب أنشطة أعمال المصرف من كل من الإدارة التنفيذية وإدارة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر وإدارة العمليات وإدارة التمويل.

٩-٧ هيئة الرقابة الشرعية

تتكون هيئة الرقابة الشرعية للبنك من ثلاثة فقهاء في الشريعة الإسلامية يقومون بمراجعة الالتزام بالمبادئ والأحكام الشرعية العامة والفتاوى والقرارات والقواعد الإرشادية الصادرة. وتشمل مراجعة الهيئة عمليات فحص ومراجعة الأدلة المتعلقة بالمستندات والإجراءات التي يتبعها المصرف للتأكد من موافقة أنشطته لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

الدكتور فريد يعقوب المفتاح

رئيس هيئة الرقابة الشرعية

عضو المجلس الأعلى للشئون الإسلامية
وكيل وزارة الشئون الإسلامية بمملكة البحرين
قاضٍ سابق في المحكمة العليا الشرعية
محاضر سابق في جامعة البحرين
حاصل على شهادة الدكتوراه من جامعة أدنبرة بالمملكة المتحدة

الدكتور فريد محمد هادي

عضو تنفيذي

أستاذ مساعد في كلية الآداب – قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية بجامعة البحرين
عضو في هيئة الرقابة الشرعية في عدد من البنوك الإسلامية
حاصل على شهادة الدكتوراه في منهج ابن حزم في الجهالة من جامعة أدنبرة بالمملكة المتحدة
حاصل على شهادة الدكتوراه في منهاج البخاري من جامعة محمد الخامس بالمملكة المغربية

الشيخ نظام محمد صالح يعقوبي

عضو

عضو تنفيذي في هيئة الرقابة الشرعية لبنك أبو ظبي الإسلامي الوطني
عضو تنفيذي في هيئة الرقابة الشرعية لبنك البحرين الإسلامي
عضو تنفيذي في هيئة الرقابة الشرعية لمصرف البحرين الشامل
عضو هيئة الرقابة الشرعية في عدد من البنوك الإسلامية
عضو مجلس إدارة مؤشر داو جونز الإسلامي

عبدالناصر المحمود

رئيس قسم الرقابة الشرعية

٩-٨ اللجنة التنفيذية / الإدارية

يخول مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي للمصرف بتنفيذ ومتابعة مهام الإدارة اليومية لأنشطة المصرف وهو المسئول عن تنفيذ الخطة الاستراتيجية للمصرف. ويقوم الرئيس التنفيذي بإدارة المصرف من خلال اللجان الإدارية التالية:

اللجنة	المسئوليات الرئيسية
لجنة الإدارة	الإستراتيجية، مراجعة الأداء، الميزانية، الموارد البشرية، الشئون الإدارية
لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات	إدارة الميزانية العمومية، التمويل، السيولة، العلاقات المصرفية
اللجنة التنفيذية للائتمان والاستثمار	مراجعة الاستثمارات، عروض التخارج والائتمان، متابعة الاستثمارات
اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر	سياسات إدارة المخاطر، مراجعة المخاطر، المخصصات والانخفاضات في القيمة

الإدارة التنفيذية وأعضاء الإدارة العليا

فيما يلي أسماء ومراكز كل عضو من أعضاء الإدارة التنفيذية والعليا

السيد إبراهيم حسين إبراهيم

الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة

لديه خبرة تربو على ٢٦ سنة في العمل لدى البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والتقليدية. التحق بالمصرف في عام ٢٠٠٤. المؤهلات: ماجستير في إدارة الأعمال وتخصص في المالية.

السيد سيلفان فرجيس

نائب المدير العام ومدير العمليات

لديه خبرة تزيد على ١٧ سنة في قطاع الخدمات المصرفية والمالية في مجالات إدارة المخاطر والائتمان وتمويل المشاريع والمعاملات المصرفية للشركات. وقد التحق بالمصرف في عام ٢٠٠٧. حاصل على بكالوريوس في الهندسة الكيمائية من معهد بي آي تي أس في الهند، وماجستير في إدارة الأعمال من المعهد الهندي للإدارة في لوكناو بالهند، وحاصل على شهادة معتمدة من الاتحاد العالمي لخبراء المخاطر كمدير مخاطر مالية.

فؤاد علي تقي

نائب المدير – الخدمات المصرفية التجارية

لديه خبرة تزيد على ٢٨ سنة في العمل المصرفي في البنوك الإسلامية والتقليدية. التحق بالمصرف في عام ٢٠٠٦. حاصل على دبلوم دراسات أعمال ويحضر حالياً للحصول على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال.

ديميتري بيلاسي

نائب المدير العام – الخدمات المصرفية الاستثمارية

لديه خبرة تزيد على ١٣ سنة في القطاع المصرفي الإسلامي والتقليدي بما في ذلك العديد من المؤسسات الدولية المرموقة. التحق بالمصرف في عام ٢٠٠٥. حاصل على شهادة محاسب قانوني زميل (المملكة المتحدة)، محام مؤهل من جامعة نيوساوث ويلز بأستراليا.

مهدي عبدالنبي محمد

مساعد المدير العام – العمليات والشئون الإدارية

لديه خبرة تزيد على ٢٩ عاماً في العمل المصرفي. التحق بالمصرف في عام ٢٠٠٥. حاصل على دبلوم في الدراسات المحاسبية والمالية من جمعية

المحاسبين القانونيين المعتمدين وحاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ستراثكلايد بالمملكة المتحدة.

خليل الزعابي
رئيس توظيف الاستثمارات

لديه خبرة تزيد على ٢٥ عاماً في العمل المصرفي في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والتقليدية. وقد التحق بالمصرف في عام ٢٠٠٦. حاصل على دبلوم في الرياضيات من كلية آرثر كينج بكندا ودبلوم في برمجة الكمبيوتر من معهد الكمبيوتر الكندي.

أحمد علي بوجيري
رئيس التدقيق الداخلي

لديه خبرة تزيد على ١٦ سنة في التدقيق الداخلي لدى البنوك. التحق بالمصرف في عام ٢٠٠٧. حاصل على شهادة مدقق داخلي معتمد من معهد التدقيق الداخلي بالولايات المتحدة الأمريكية، وبكالوريوس في المحاسبة من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن.

حسام سيف
رئيس الخزانة

لديه خبرة تزيد على ٢٠ سنة في الخزانة والعمل المصرفي الإسلامي. التحق بالمصرف في عام ٢٠٠٧. حاصل على بكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة ويسترن إنترناشيونال في لندن.

تي إن راميسان
رئيس دائرة إدارة المخاطر والائتمان

لديه خبرة تبلغ ٣٠ عاماً في القطاع المصرفي، وقد التحق بالمصرف في عام ٢٠٠٧. حاصل على ماجستير في الفيزياء من المعهد الهندي للتقنية في مدراس بالهند، ودبلوم في التمويل الدولي والاستثمارات من إتحاد الإدارة في هونج كونج، وزميل قانوني في معهد المصرفيين الهندي.

ياسر مظفر
رئيس الرقابة المالية

لديه خبرة تبلغ ١٢ سنة في القطاع المصرفي الإسلامي وقد التحق بالمصرف في عام ٢٠٠٥. حاصل على شهادة محاسب قانوني معتمد من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، و شهادة المحاسب القانوني الإسلامي المعتمد التي تجيزها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ويحمل درجة الماجستير في الإدارة التنفيذية وبكالوريوس في المحاسبة من جامعة البحرين.

فتوح المناعي
رئيس الموارد البشرية

لديها خبرة تبلغ ١٤ سنة في الموارد البشرية والتدريب والإدارة. وقد التحقت بالمصرف في عام ٢٠٠٧. حاصلة على ماجستير في إدارة الأعمال وبكالوريوس (مرتبة الشرف) في إدارة الموارد البشرية وعضو في جمعية البحرين للتدريب والتطوير وعضو في جمعية البحرين للإدارة وزميل في معهد شئون الموظفين والتطوير وعضو في جمعية تطوير الموارد البشرية.

رامناث نارايانان
رئيس الشئون القانونية

لديه خبرة تزيد عن ١٢ عاماً في العمل القانوني والمصرفي وقد التحق بالمصرف في عام ٢٠٠٨. حاصل على ماجستير في القانون من كلية القانون بجامعة فيرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية، وبكالوريوس في القانون من جامعة مدراس بالهند، وزميل قانوني في هيئة تنظيم محاميي المرافعات والإجراءات في نيويورك.

عبدالناصر المحمود
رئيس الرقابة الشرعية

لديه خبرة تزيد عن ١٩ سنة في التدقيق الشرعي في القطاع المصرفي الإسلامي والتحق بالمصرف في عام ٢٠٠٨. حاصل على بكالوريوس في الدراسات الشرعية والإسلامية، ودبلوم مشارك في الرقابة الشرعية ويدرس الآن للحصول على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال.

محمد عبدالله إبراهيم
سكرتير مجلس الإدارة

إلتحق السيد محمد بالمصرف الخليجي في أبريل ٢٠٠٩، وهو يتمتع بخبرة تزيد عن ٧ سنوات، حيث عمل في مكتب الوكيل المساعد للتخطيط والتنظيم في وزارة الداخلية بمملكة البحرين، كما عمل كضابط إرتباط بالأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي في الرياض بالمملكة العربية السعودية. حاصل على درجة الماجستير في نظم المعلومات والإعلام والتجارة الإلكترونية من جامعة إسكس بالمملكة المتحدة، وشهادة الدبلوم المتقدم في الدراسات المالية الإسلامية من معهد الدراسات المصرفية والمالية بمملكة البحرين، وشهادة الدبلوم في إدارة الأعمال من جامعة البحرين، وشهادة البكالوريوس في القانون من أكاديمية الشرطة في دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة.

٩-٩ حصة الإدارة التنفيذية والإدارة العليا

يملك أعضاء فريق الإدارة العليا ١٤,٣٤٣,٠٦٩ سهماً وذلك كما بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ (٢٠٠٨: ٨,٢٩٤,٨٥٣ سهم).

٩-١٠ الهيكل التنظيمي

فيما يلي الهيكل التنظيمي الذي يحدد مختلف اللجان وقنوات إعداد وتقديم التقارير:

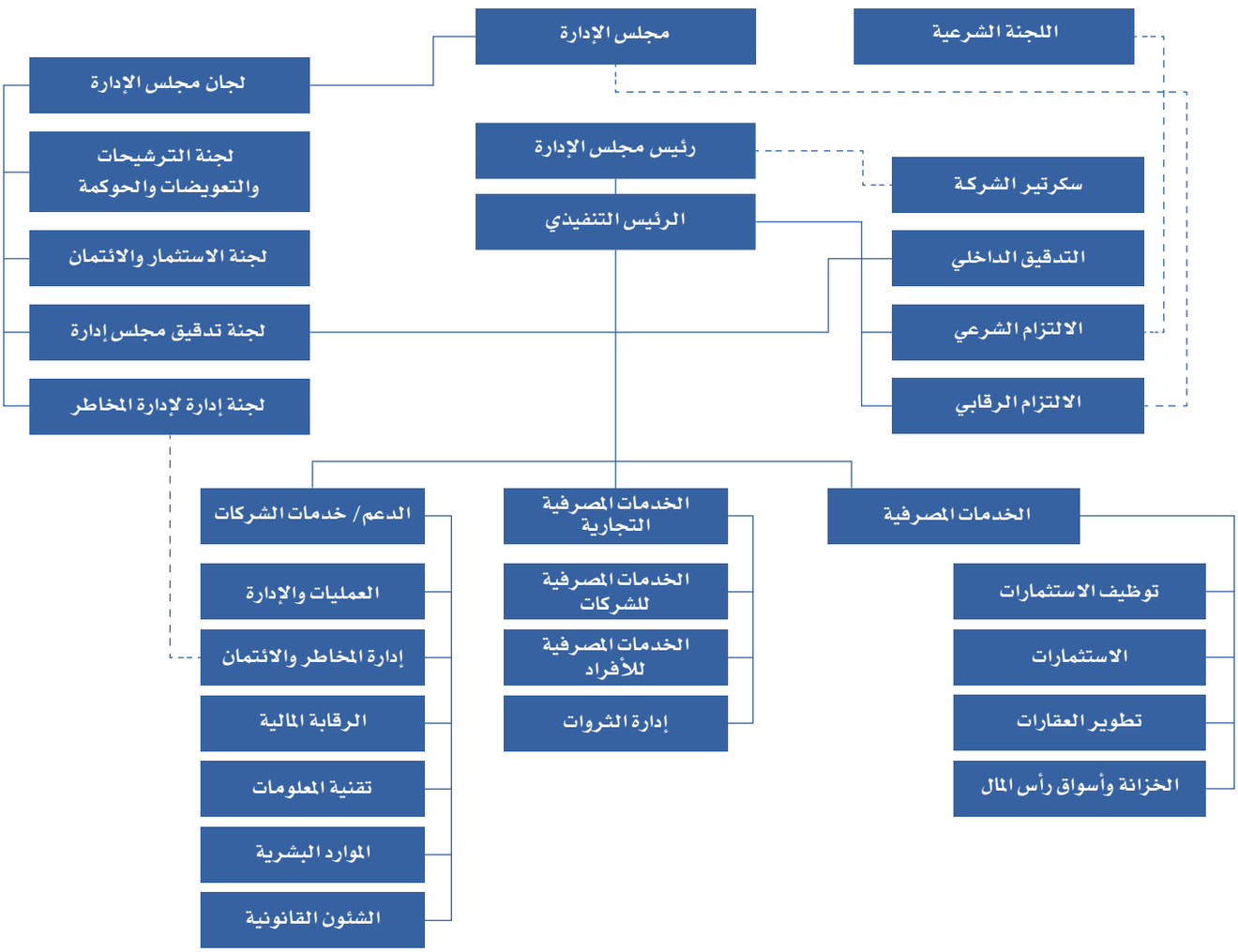

لم تحدث أية تغييرات هيكلية رئيسية في الهيكل التنظيمي اعتباراً من العام السابق.

٩-١١ تعويضات الإدارة التنفيذية

لدى المصرف هيكل تعويضات قصيرة الأجل وطويل الأجل لأعضاء الإدارة التنفيذية حيث تم تطويره بالاعتماد على الدراسات الحالية للسوق والاتجاهات السائدة في القطاع. ويقوم المصرف أيضاً بتطبيق برنامج حوافز تتم من خلاله مكافأة الموظفين المؤهلين من خلال منحهم أسهم وحوافز نقدية عند تحقيقهم أهداف أداء محددة مسبقاً. وللحصول على مزيد من التفاصيل، يرجى الإشارة إلى الإيضاح ٢٢ في البيانات المالية الموحدة. ويحق لأعضاء مجلس الإدارة الحصول على أتعاب مقابل حضورهم الجلسات وتخضع مكافآتهم السنوية لموافقة المساهمين في نهاية كل سنة مالية.

٦-١٢ الالتزام الشرعي والالتزام الرقابي ومكافحة غسل الأموال

تعتبر عملية الالتزام بالقواعد والأحكام والمبادئ الشرعية والاشتراطات الرقابية والنظامية عملية مستمرة ويدرك المصرف حجم مسئولياته تجاه الالتزام بجميع النصوص المطبقة وأفضل الممارسات الدولية في سياق مزاولته لنشاطاته. وقد أنشأ المصرف إدارة للرقابة الشرعية والإلتزام الرقابي. وذلك بما يتفق مع تعليمات بازل والقواعد الإرشادية لمصرف البحرين المركزي. وتقوم الأقسام المعنية بدور نقطة الاتصال لكافة جوانب الالتزام الشرعي والرقابي والالتزام بأفضل ممارسات الالتزامات الأخرى.

وتشكل إجراءات مكافحة غسيل الأموال جانباً هاماً من جوانب الالتزام. ولدى المصرف سياسة وإجراءات خاصة بمكافحة غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب معتمدة من قبل مجلس الإدارة تتضمن إجراء دراسات الجدوى المتعلقة بالعملاء وإجراءات تحديد والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة وبرنامج التدريب والتوعية الدورية للموظفين وحفظ السجلات وتعيين موظف مسئول عن إعداد التقارير حول مكافحة غسيل الأموال. ويتم التدقيق في إجراءات مكافحة غسيل الأموال في المصرف من قبل مدققي الحسابات الخارجيين المستقلين كل سنة ويتم تقديم تقريرهم إلى مصرف البحرين المركزي. ويلتزم المصرف بشكل مطلق بإجراءات مكافحة غسيل الأموال الصادرة من قبل مصرف البحرين المركزي.

الأداء المالي

فيما يلي المؤشرات النوعية الأساسية للأداء المالي للبنك

	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥
العائد على متوسط حقوق المساهمين	**٢,٤٧٪**	٢٠,٠٠٪	٢٣,٥٠٪	٢٠,٨٩٪	١٣,٠٠٪
العائد على متوسط الموجودات	**٠,٦٥٪**	٧,٤٠٪	١١,٥٠٪	٩,٥٤٪	٨,١١٪
صافي هامش التمويل	**١٥٥,٦٦٪**	١٥٤,١١٪	١٨٧,٩٧٪	١٤٤,٥٩٪	٢٦١,١٩٪
النسبة بين التكاليف والدخل [١]	**٤٨,٣٠٪**	٣٠,٥٩٪	٣٠,٤٦٪	٣٨,٦٧٪	٣٥,٦٣٪

[١] لا تشمل مخصصات الانخفاض في القيمة.

وللحصول على معلومات تفصيلية حول أداء المصرف خلال العام، يرجى الإشارة إلى كلمة رئيس مجلس الإدارة المتضمنة في البيانات الختامية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩.